وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي
جـــامعة قـــاصدي مربـــاح ورقلة
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

رقم الترتيب: .....
الرقم التسلسلي: .....

مذكـــــرة

من متطلبات لنيل شهادة الماجستير

الفـــرع: الأدب العربي

التخصص : النحو العربي مدارسه ونظرياته

من قبل الطالبـــة: فاطمة الزهراء سعداوي

تحت عنـــــوان:

الخصائص المنهجية لشروح الألفية

شرحا ابن الناظم، وابن هشام نموذجين

نوقشت يوم: 28 أفريل 2009 م

أمام لجنـــة المناقشـــة المكوّنة من:

د/ عبد المجيد عيساني	أستاذ محاضـــر بجامعـــة ورقلـــة	رئيسا ومقررًا
د/ رابـــح بو معـــزة	أستـــاذ محاضـــر بجامعـــة بسكرة	مناقشـــــا
د/ أحمـــــد بلخضـــر	أستاذ محاضـــر بجامعـــة ورقلـــة	مناقشـــــا
أ.د/ حسينـــي بوبكـــر	أستاذ التعليم العالي بجامعة ورقلة	مناقشـــــا
د/ بلـــقاسم حـــمّام	أستاذ محاضـــر بجامعـــة ورقلـــة	مشـــرفـــا

لبسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلقه النبي المصطفى محمد (ρ)، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد شهدت وتيرة التأليف النحوي مراحل عديدة تطورت من خلالها، بدءاً بكتاب سيبويه الذي يعد أول كتاب نحوي وصلنا، وتوالت بعد ذلك المؤلفات النحوية على مدى الزمن، وازداد معها اتساع أبواب النحو، والتوغل في فروعه وجزئياته، فظهرت مؤلفات ضخمة، وتزامنت مع ذلك حوادث سياسية وعسكرية أدت إلى إتلاف أغلبها، فظهرت الحاجة ماسة إلى تدارك ما ضاع منها وذلك بجمع ما أمكن من شتات علم النحو في متون ومنظومات نحوية، وظهرت بعد دلك مرحلة تأليف الشروح والحواشي وانطلاقا من أهمية هذه المرحلة آثرت أن تكون مؤلفاتها محل بحث لي، فاخترت من بينها نموذجين هما شرحان لمنظومة نحوية ظلت رائدة عبر العصور حتى يومنا هذا، هي "**ألفية ابن مالك في النحو والصرف**" التي حظيت بمكانة خاصة بين مؤلفات النحو وأجزلت عليها الشروح والحواشي، وقد انتقيت من بين شروحها الكثيرة "**شرح ابن الناظم**" الذي اشتهر باسمه، و"**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**" لابن هشام، وكان ذلك بناء على عدة اعتبارات من بينها معاصرة الناظم، وشهرة المؤلف، وغيرها من الاعتبارات التي سيأتي تفصيلها في مستهل الفصلين الأول والثاني، وسأركز من خلال الشرحين على دراسة المنهج المعتمد في كل منهما، وكان وراء اختياري لهذا الموضوع مجموعة من الأسباب أهمها :

1- الأهمية البالغة التي تكتسيها ألفية ابن مالك، واحتفاظها بمكانتها بين المصنفات النحوية حتى إنها لا تزال إلى يومنا هذا تلقن للطلاب في الزوايا، والمعاهد الدينية، وفي الجامعات.

2- الوقوف عند محطة هامة في مسيرة التأليف النحوي المتمثلة في تصنيف الشروح والحواشي والتعرف على أهم دوافعها.

3- محاولة التعرف على أسلوب التفكير النحوي لدى كل من ابن الناظم وابن هشام من خلال منهجيهما في شرح الألفية.

4- محاولة تمييز مرحلتين مختلفتين في شروح الألفية اعتمادا على عدة معايير من بينها عامل الزمن ومعاصرة الناظم، والفروق المنهجية كالإيجاز وعدمه، واللغة المستعملة، وإيراد الشواهد والبحث عن مبررات تلك الفروق.

5- محاولة تفسير قضية تعدد شروح الألفية، وتناولها من قبل كثير من علماء النحو في عصور مختلفة، واشتهار أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في أوساط الطلاب، واقتصار شرح ابن الناظم على المختصين فقط.

وحاولت من خلاله الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها : ماهي المميزات التي وسمت منهج الشرح لدى ابن الناظم ؟، وما هي المميزات المنهجية التي توفر عليها أوضح المسالك لابن هشام؟، وهل هناك توافق منهجي بين الشرحين؟، وإن كان هناك توافق فما هي عوامله؟ وهل ثمة فروق منهجية بين الشرحين؟ وما هي عواملها؟، وهل كانت تلك الفروق سببا في اشتهار أوضح المسالك في أوساط الطلاب حتى يومنا في حين بقي شرح ابن الناظم حكرا على المتخصصين فقط، أم أن ثمة عوامل أخرى تتعلق بصاحب الشرح؟

وقد اعتمدت في معالجة هذه الاشكالات المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة البحث في الخصائص المنهجية في كل من الشرحين، والمنهج الاحصائي، واعتمدت أيضا المنهج التقابلي المتبوع بإجراء التحليل.

وقد اتّبعت في مسار بحثي خطة بدأتها بتمهيد ضمنته إطلالة سريعة على وتيرة التأليف النحوي وأنواعه، ثم تحدثت عن مكانة الألفية بين المؤلفات النحوية لأنها تعد مصدرا أساسيا تقوم عليه مدونتا بحثي (شرح ابن الناظم، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) باعتبارهما شرحين مهمين من شروحها.

ثم أتبعت ذلك بثلاثة فصول تمحور الأول حول شرح ابن الناظم والبحث في الخصائص التي ميزت منهجه في شرح الألفية، أما الثاني فقد تضمن دراسة المنهج الذي سلكه ابن هشام لشرح الألفية في أوضح المسالك من خلال تتبع أهم الخصائص المنهجية المتعلقة به، وأما الفصل الثالث فقد حوى موازنة بين الخصائص التي وسمت منهجي الشرحين، تناولت فيه الخصائص المشتركة والمختلفة بين المنهجين، وحاولت بعد ذلك تفسير اشتراك واختلاف الحاصل، ثم انطوى بحثي هذا بخاتمة جاءت فيها جملة من النتائج.

وقد دعمت مادة بحثي بكم من الجهود التي أحلت إلى مصادرها في الهوامش، كان أهمها المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين لعبد العال سالم مكرم، وبغية الوعاة للسيوطي، ونشأة النحو للطنطاوي، وأصول التفكير النحوي لعلي

أبي المكارم، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري.

وختاما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف د/ بلقاسم حمام ، كما لا أنسى و د/ حسيني أبوبكر،و د/ عبد المجيد عيساني، ود/ أحمد بلخضر،ود/ بلقاسم مالكية، والأستاذ محدداي علي، ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لـــ د/ أحمد جلا يلي، وجميع أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها، ولا أنسى في هذا الصدد زملائي وجميع من وقف إلى جانبي لإتمام هذا العمل وعلى رأسهم أستاذي غريب مسعود.

تمـــهيـــد

أولا: مراحل التأليف النحوي:

إذا كان التأليف النحوي قد بدأ قبل سيبويه، إذ ذكر أبو الطيب اللغوي أن عيسى ابن عمر(ت149هـ) قد ألّف كتابين في النحو هما "الإكمال" و"الجامع"، فإن الكتاب لسيبويه(ت180هـ) يعتبر أول مؤلف كامل شامل وصل إلينا في علم النحو « اتّبع فيه سيبويه منهجا استقرائيا ، فكان يجمع مادته جمعا شاملا في حدود الإمكان ،ثم يأخذ في استنباط الأحكام فإبداء الرأي »[1]

ثم ظهر المقتضب للمبرد (ت285هـ) بعباراته السهلة، وأسلوبه المبسط بالنظر إلى الكتاب، وهولا يقل أهمية عنه, بل ساعد على فهمه وتذليل عويصه.

ولم نكد نفارق العقد الثامن أو التاسع من القرن الثالث الهجري حتى طالعنا ابن السراج (ت316هـ) بكتابه المتميز، والموسوم بـ "الأصول في النحو" الذي عمل فيه على تهذيب النحو و تسييره ليلبي حاجة المتعلم والمعلم والعالم.

ولما اكتمل وضع علم النحو بما أنجز هؤلاء الرواد وغيرهم ممن لم أذكر من علماء الرعيل الأول، وتضخمت مؤلفاته؛ فاستعصى فهمها على المتعلمين، حينها رأى النحاة أن الحل يكمن في الاختصار والإيجاز فظهرت المنظومات والمتون النحوية بغية تقريب الأقصى كما قيل.

ولكن جاءت بما لا يشتهي النحاة غامضة صعبة الإدراك، عويصة الفهم، الأمر الذي أدى ألى العودة القوية إلى الشرح والإطناب من جديد وبشكل أكثر تضخما، فازدادت التآليف اتساعا، وتشعبت الأبواب النحوية, وكثرت المسائل الخلافية .

ثانيا: ماهية الشرح ووظائفه:

1- ماهيته:

أ- **لغة**: يعني الشّرح في اللغة الكشف، والبيان، والإيضاح، والتوسع، قال ابن منظور:«شَرَحَ فُلَانٌ أَمْرَهُ، أي: أَوْضَحَهُ، وَشَرَحَ مَسْأَلَةً مُشْكِلَة: بَيَّنَهَا، وَشَرَحَ الشَّيء يَشْرَحُهُ شَرْحًا، وَشَرَّحَه: فَتَحَهُ، وَبَيَّنَه، وَكَشَفَه... تقول: شَرَحْتُ الغَامِضَ إِذَا فَسَّرتَه...وَشَرَحَ اللهُ صَدْرَه لِقَبُولِ الخَيْرِ ، يَشْرَحُه، شَرْحًا، فَانْشَرَحَ: وَسَّعَه لِقَبُولِ الحَقِّ،

---

[1] – ابن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، (د ط)، 1997، ص70.

فَاتَّسَعَ... والشَّرْحُ البَيَانُ، والشَّرْحُ الفَهْمُ»[1]، و« الشَّرْحُ: الكَشْفُ، تقول: شَرَحَ الغَامِضَ أي: فَسَّرَه»[2]، « الشرح بيان المشروح، وإخراجه من وجه الإشكال إلى التجلي والظهور».[3]

ب- اصطلاحا: يعني « الشّرح عند المؤلفين نقيض المتن والتعليق عليه»[4]، « وهو عمل يُتوخَى فيه توضيح ما غمض من المتون، وتفصيل ما أجمل منها، وهو يتراوح بين الطول والقصر، والسهولة والعسر، وفيه الوجيز، والوسيط، والبسيط».[5]

2- وظائفه: يمكن في ضوء التعريفين اللغوي والاصطلاحي لماهية الشرح تحديد أهم الوظائف التي يؤديها في النقاط التالية:

1- تقديم مادة المتن بلغة واضحة وأسلوب سهل يستفيد منه الطالب المقبل على الشرح، والإعراض عن أي غموض أوتعقيد.

2- تذليل ما في المتن من صعاب، وتجلية ما فيه من غموض، وإتمام ما فيه من نقص باستدراك ما تمّ إهماله.

3- تحديد وإيضاح مفاهيم المصطلحات الواردة في المتن.

4- إيضاح المسائل الواردة في المتن، وتدعيمها بمختلف الشواهد والأمثلة.

5- الإعراض عما من شأنه إشغال ذهن الطالب وتشتيت انتباهه بالخوض في مسائل لا ترجى منها الفائدة كالإيغال في الخلاف والجدل.

ثالثا: مكانة الألفية في التأليف النحوي:

لقد ظهر المتن المنظوم عند العرب للأسباب التي ذكرناها، وشاع حين اتسعت معارفهم، وزاد إقبالهم على التعلم؛ إذ كانوا في حاجة إلى تصنيف خاص يعينهم على حفظ المعلومات ونقلها ، فاستعانوا بالشعر باعتباره وسيلة مشوقة، يسهل على المتعلم حفظه، واستحضاره وقت الحاجة، الأمر الذي كان من وراء ظهور العديد من المنظومات العلمية في تتابع انطلاقا من القرن الثاني الهجري، إذ تعزى أقدم منظومة في النحو إلى الخليل بن

---

[1] – لسان العرب، ابن منظور(محمد بن مكرم)، باب الحاء، مادة (ش ر ح).

[2] – مختار الصحاح، الرازي (محمد بن أبي بكر)، باب الشين، مادة (ش ر ح).

[3] – الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله بن سهل)، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص58.

[4] – المنجد في اللغة، مجموعة من الباحثين، دار المشرق، بيروت، ط20، 1969م، ص381.

[5] – المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي، عبد الله عويل السلمي، www.ahlalhadeeth.com، يوم: 2008/01/20 م.

أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، إلا أن عصر المماليك يعتبر العصر الذهبي لهذا اللون من التأليف حيث اتسعت موضوعاته، فشمل كل العلوم، فبلغت المتـون النحويـة المنظومـة ذروتها واتسعت رقعتها وكثر الناظمون لها ،فكان من أبرزهم ابن معط، وابن الحاجـب، وابن مالك وهذا يعود إلى جملة من الأسباب أذكر منها:

1- الرغبة الشديدة في التسهيل، والعمل على ضبط أصول العلم بدقة وإحكام وذلك بجمع مادته، ولم شعثها، بعبارات موجزة جامعة دقيقة .

2- حرص العلماء على سرعة تدارك ما ضاع مـن الكتـب إثـر النكبـات الـسياسية، والعسكرية التي حلت بالمسلمين وأفقدتهم جل تراثهم.

ومن بين المنظومات النحوية التي نالت من الحظ والاهتمام ما لـم تنلـه غيرهـا مـن المنظومات النحوية على كثرتها ، منظومة ابن مالك المعروفة بالخلاصة التي تشكل جزءا كبيرا من تراثنا النحوي الخالد الذي لا يمكن لأحد أن يستغني عنه مهمـا كـان مـستواه العلمي والمعرفي؛ وذلك لما امتاز به ابن مالك من عقلية مبدعة ، فكان دقيق الملاحظـة مع جنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد « فمؤلفاته نظما ونثرا تشهد له بالتفوق علـى مـن تقدم ... فالألفية وهي ملخص (الكافية الشافية لابن مالك) طبقت شهرتها الآفاق وترجمت إلى لغات وعليها شروح كثيرة »[1]، وقبل الخوض فـي أهـم شـروحها أرى ضـرورة الاقتراب من شخصية صاحبها والتعرف على أهم محطات تكوينـه العلمـي، ومجـالات ثقافته.

[1]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر، ط2، (د ت)، ص62.

رابعا: التعريف بصاحب الألفية:[1]

1- اسمه ونسبه: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، الإمام جمال الدين الطائي الجيّاني الأندلسي المالكي بالمغرب، ثم الشافعي بالمشرق.

2- مولده ونشأته ورحلته إلى المشرق:

يرجّح أن ابن مالك قد ولد في حدود سنة ستمائة للهجرة (600هـ) بمدينة "جيّان"[2] بالأندلس، ونشأ بمسقط رأسه؛ فأخذ العربية عن غير واحد، وقرأ كتاب سيبويه، كما درس المذهب المالكي المذهب السائد في ذلك الوقت[3]، وبسبب الاضطرابات والفتن التي سادت الأندلس في فترة حكم دولة الموحدين، وسقوط جزء كبير من البلاد في يد النصارى، آثر ابن مالك – شأنه شأن كثير من علماء بلده- الهجرة إلى بلاد المشرق التي كانت تنعم بجو أكثر استقرارا وطمأنينة في ذلك الوقت، فتنقل بين كثير من مدن الشام، فسكن "حلب"[4]

---

[1] - ينظر: - البداية والنهاية، ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1998م، ج17، ص514.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م، ج1، ص130.

- العبر في خبر من عبر، الذهبي (محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان)، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م، ج3، ص326.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد (عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي)، تح: عبد القادر الأرناؤوط- محمود الأرناؤط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1989م، ج7، ص590.

- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن محمد)، تح: الحافظ عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية، جيدر آباد، ط1، 1979م، ج2، ص189.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري(أحمد بن محمد)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1968م، ص222.

[2] – جيّان: « مدينة واسعة بالأندلس تقع شرقي قرطبة، تجمع قرى كثيرة متصلة بطليطلة». معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج2، ص195.

[3] – ينظر: نفح الطيب، المقري، ج2، ص222.

[4] – حلب: « مدينة عظيمة واسعة، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء، صحيحة الأديم والماء...سميت حلب لأن إبراهيم – عليه السلام- كان يحلب فيها غنمه في الجمعات، ويتصدق به فيقول الفقراء: حَلَبَ حَلَبَ، فسميت به». معجم البلدان، ج2، ص282، و« هي من أهم المدن السورية، ووأعظمها، تبعد عن دمشق بحوالي 350 كلم...،وهي من أهم المراكز الزراعية، والصناعية، والتجارية في البلاد...، دخلها العرب في سنة 637 م، وكانت عاصة الحمدانيين سنة 949م». الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، كمال موريس شربل، دار الجيل، بيروت، ط1، 1998م، ص209، و« قد ازدهرت المدينة في العصر الحمداني، ولكن ازدهارها الأكبر كان في العصر الأيوبي حيث كان فيها خمس مدارس اسلامية تعليمية». موسوعة1000 مدينة إسلامية، عبد الحكيم العفيفي، أوراق شرقية، بيروت، ط1، 2000م، ص206.

و"حماة"[1] مدة، ثم استوطن بمدينة "دمشق"[2] حتى وفاته سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (672 هـ).

3- شيوخه: أقام ابن مالك فترة بالأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة الذين ذكر المقري منهم: ثابت بن خيّار (ت628هـ) الذي كان نحويا ماهرا ومقرئا معروفا بالفضل، ومنهم أبا عبد الله بن مالك المرشاني (ت698 هـ) الذي قرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار ، وجالس الشلوبين (ت 645هـ) أياما فقط[3].

ولما انتقل إلى المشرق درس على يد الحسن بن الصبّاح (ت632هـ)، وحضر دروس أبي الحسن السخاوي (ت643هـ) بدمشق، ولازم حلقة ابن يعيش (ت643هـ) بحلب، ثم جلس إلى تلميذه ابن عمرون (649هـ).

4- علمه وصفاته: لعل أبلغ ما وصف غزارة علم ابن مالك وثقافته الواسعة هو ما نقله ابن عماد الحنبلي عن الذّهبي، قوله: « صرف همّته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لا يجارى، وحبرا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها؟، وكان نظم الشعر سهلا عليه».[4]

وقال المقري في وصف علمه وأخلاقه: « وصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب مع الحفظ، والذكاء، والورع، والديانة، وحسن السمت، والصيانة، والتحري لما ينقله، والتحرير فيه، وكان ذا عقل

---

[1] – حماة: « مدينة كبيرة عظيمة، واسعة، كثيرة الخيرات، واسعة الرقعة... يحيط بها سور محكم». معجم البلدان، ج2، ص300، وهي « مدينة سورية قديمة...يمر بها نهر العاصي قادما من الجنوب، تقع شمال حمص، وجنوب حلب».الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، كمال موريس شريل، ص213.

[2] – دمشق: « البلدة المشهور بقصبة الشام، وهي جنة الأرض بلا خلاف لحسن عمارة، ونضارة بقعة، وكثرة فاكهة، ونزاهة رقعة...سميت بذلك (دمشق) لأنهم دَمْشَقُوْا في بنائها، أي أسرعوا». معجم البلدان، ج2، ص463، و«تعرف باسم الشام أيضا، وهي عاصمة الجمهورية العربية السورية، وأكبر مدنها...، تقع في جنوب غرب البلاد...، يمر بها نهر بردى الذي يسقي معظم بساتينها وجنائنها...، تعتبر دمشق من أهم المراكز التجارية، والزراعية، والثقافية في البلاد». الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ص232.

[3] – نفح الطيب، المقري، ج2، 222.

[4] – شذرات الذهب، ابن العماد، ج7، ص590.

راجح، حسن الأخلاق مهذبا، ذا رزانة، وحياء، ووقار، وانتصاب للإفادة، وصبر على المطالعة الكثيرة، وكان حريصا على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد»[1].

ووصفه ابن العماد في "شذرات الذهب" بحسن الخلق، والسخاء، والدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار.[2]

وقد أهّلته هذه الصفات العلمية ، والخلقية للاشتغال بكبرى مدارس الشام، إذ أمّ ابن مالك بـ "المدرسة السلطانية"[3]، ثم انتقل إلى دمشق حيث تصدر للتدريس بـ"المدرسة العادلية"[4].

5- تلاميذه: كان ابن مالك مدرسة في اللغة، والنحو، والقراءات، فتخرج على يديه تلاميذ كانت لهم أقدام راسخة في مختلف العلوم، وآثار طيبة فيمن خلفهم، ومن أبرز هؤلاء ولده الشيخ بدر الدين محمد بن محمد بن مالك شارح الألفية (ت686هـ)، وابن النحاس (ت698هـ)، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة (ت724هـ)، وابن العطار (ت733هـ).

7- وفاتـــه: توفي ابن مالك في شهر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (672 هـ)، ودفن بالتربة الصالحية بدمشق[5].

6- مؤلفاته: لقد خلّف ابن مالك تراثا ضخما في شتى أصناف النحو، واللغة، والقراءات، والحديث، وأذكر من أشهر مؤلفاته "**تسهيل الفوائد**" و"**شرحه**"، و"**الضرب في معرفة لسان العرب**"، و"**لامية الأفعال**"، و"**العروض**"، و"**عدة الحافظ وعمدة اللافظ**"، "**الكافية الشافية**"، وهي أرجوزة في ثلاثة آلاف بيت، و"**شرحها**"، وقد لخصها في أرجوزة أقل منها تحوي الآلف بيت وهي "**الألفية في النحو والصرف**" التي يدور حولها موضوع البحث.

خامسا: شروح الألفية:

بقدر ما نالته الخلاصة الألفية لابن مالك من شهرة ، بين طلاب العربية وعلمائها، تعددت شروحاتها وتنوعت وتفاوتت قيمتها العلمية من حيث قدرة الشارح على ترجمة المضامين العلمية وحسن تبسيطها وحل مستغلقاتها. ومن أشهر هذه الشروح الكثيرة:

---

[1] – نفح الطيب، ج2، ص228.

[2] - ينظر: شذرات الذهب، ج7، ص 590.

[3] – المدرسة السلطانية: « من مدارس حلب مقر المشتغلين بعلوم الشريعة من الطائفتين: الشافعية والحنفية».

[4] – المدرسة العادلية الكبرى: « من مدارس الشافعية بدمشق، درس بها وسكنها جلة من العلماء».

[5] – ينظر طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ج2، ص 191.

1-شرح ابن الناظم : يعتبر محمد بدر الدين بن محمد المعروف بابن الناظم أول من شرح ألفية والده ، فمهد الطريق بذلك لمن جاء بعده من الشراح ، فأسهبوا في الشرح والتبسيط. إلا أنهم عرفوا بتصديهم للرد على ابن الناظم ، ومحاولة إبطال مزاعمه والانتصار لأبيه, إذ يقول الشيخ الطنطاوي في شأن هذا الشرح « يغلب على الظن أنه أول شرح للألفية مهّد السبيل لمن شرحوا الألفية بعده، نقلوا عنه وعنوا ببسط ما فيه..... وقد تعقب ابن الناظم أباه كثيرا، بدون هوادة... إلا أن الشراح بعده من: ابن هشام وابن عقيل والأشموني، وغيرهم تصدوا للرد عليه مما جعل حملاته على الناظم طائشة...»[1].

2-شرح ابن عقيل: وهو كما يبدو لقارئه ودارسه سهل المأخذ يغري لدراسة الألفية.

3-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: وهو شرح لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت749هـ).

4-شرح الأشموني: وهو شح لأبي الحسن نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني، سماه "**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**"، وهو « أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها، واختلاف مشاربها، بل إنه أفى كتب النحو جميعا لمذاهب النحاة، وتعليلاتهم».[2]

5-شرح المكودي: وهو شرح لأبي زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي (ت807هـ)، وهو شرح مختصر قام فيه صاحبه بإعراب أبيات الألفية إلى جانب شرح ألفاظها، وبيان معانيها.

6-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :وهولا شك يشبه إلى حد كبير شرح ابن عقيل في سهولة العبارة والكشف عن المقصود من كل بيت، إلا أنه أكثر بسطا في الشرح وأحفل بالتدليل والتعليل.

---

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص 274-275.

[2] – المرجع نفسه، ص 292.

الفصـــل الأول

الخصائص المنهجية لشرح ابن الناظم

ستتضمن دراستي في هذا الفصل استقراء أهم المميزات والخصائص التي اتسم بها منهج بدر الدين محمد بن محمد بن مالك في شرح ألفية والده (ابن مالك) المشهور لدى النحاة بـــ"شرح ابن الناظم"، ولم يكن اختياري لهذا الشرح ضمن نماذج البحث من محض الصدفة، بل كان معتمدا على عدة اعتبارات أهمها:

1- مزية السبق: حيث كان شرح ابن الناظم أول الجهود التي عنيت بشرح "ألفية ابن مالك في النحو والصّرف"، فمهّد صاحبه من خلاله الطريق لجهود من جاء بعده من الشرّاح.[1]

2- مواكبة الشارح للناظم، واحتكاكه به، وتشرّبه من ثقافته خاصة أن ابن مالك كان بالنسبة إليه الوالد والشيخ معا، ولا شك أن يكون لهذا الأمر أثره في إلمام الشارح بمضامين الألفية، واستيعاب مقاصد الناظم في مختلف أبوابها.

3- مميزات تتعلق بالمنهج جعلت هذا الشرح يمثل مرحلة مميزة في تاريخ شروح الألفية الطويل، سأحاول التعرض لها في العناصر الموالية في هذا الفصل.

ولكن قبل ذلك يجدر بي التعرف على حياة الشارح، ونشأته وصفاته، والوقوف عند مختلف مشارب ثقافته، لعلّ ذلك يجيبني عن تساؤلات قد تعترضني أثناء البحث في منهج الشرح.

---

[1] - يتظر: نشأة النحو، الطنطاوي، ص 275.

أولا: التعريف بابن الناظم[1]:

1- اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، الإمام النحــوي البليــغ الدمــشقي الشافعي بدر الدين بن الإمام جمال الدين بن مالك الجياني، وقد اتفقت على هذا النــسب جميــع كتب التراجم المحال إليها في الهامش، وقد « عُرِفَ باسم ابن الناظم عند النحاة، وعند شــرّاح الألفية خاصّة، ولعلّ... أبا حيان هو أول من سماه به...وعُرِفَ كذلك بـــ "الشارح" عند طائفــة من الشرّاح كالمكودي، والأشموني... »[2].

2- مولده ونشأته:

لم تذكر كتب التراجم التي وقعت بين يدي تاريخ مولد ابن الناظم، غير أن محقق شرحه على الألفية الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد قد رجّح أن مولده كان بدمشق في حدود سنة أربعين وستمائة للهجرة (640 هــ) على اعتبار أنه توفي كهلا[3]، ولكن هذا الأمــر لــيس مؤكدا لأنه لا يقوم على دليل ملموس، إذ هو من باب الظن لا غير.

1- ينظر: - البداية والنهاية، ابن كثير، ج17، ص615- 616.
- بغية الوعاة، السيوطي ، ج1، ص 225.
- العبر في خبر من عبر، الذهبي، ج3، ص363.
- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي)، تح: عبد الفتاح محمد الحلــو- محمــود محمد الطناجي، دار إحياء الكتب العربية، (د ط)، (د ت)، ج8، ص98.
- الوافي بالوفيات، الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)، تح: أحمد الأرناؤوط- تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م، ج1، ص165- 166.
- شذرات الذهب، ابن العماد، ج7، ص696- 697.
- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة ، ص257- 258.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان، اليافعي (عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ج4، ص153.

2 - ابن الناظم النحوي ، محمد علي حمزة سعيد، دار التربية، ط1، 1977م، ص 30.

3- ينظر: مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك)، تــح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ص 13.

نشأ الشيخ بدر الدين بدمشق، وتلقى العلوم عن والده، ولم تذكر كتب التراجم لـــه شـــيخا غيره، فأخذ عنه النحو واللغة والمنطق، ووقع بينهما خلاف سكن لأجله "بعلبك"[1] مـــدة، فـــانتفع أهلها بعلمه، ولما توفي والده سنة اثنتين وسبعين وستمائة (672هــ) طُلِب إلى دمشق، ووُلّي وظيفته، فأمّ بالمدرسة العادلية، وتصدى للاشتغال والتصنيف.[2]

3- علمه وصفاته:

وعن علمه وصفاته نقل ابن عماد الحنبلي وصاحب طبقات الشافعية أنه «كان إماما ذكيا فهما، حاد الذهن، إماما في النحو، إماما في علم المعاني، والنظر، جيد المـــشاركة فـــي الفقـــه والأصول، وغير ذلك، وكان عجبا في الذكاء والمناظرة وصحة الفهم، وكان مطبوع العـــشرة، وفيه لعب ومزاح»[3].

وقال عنه الذهبي أنه « كان ذكيا فهما عارفا بالمنطق، والأصول، والنظر، لكنه كان لعّابا معاشرا»[4].

وذكر الشيخ تاج الدين الفزاري[5] (ت 690هــ) أنه :« قد تفرد بعلم العربيـــة خـــصوصا معرفة كلام والده، وكان له مشاركات في العلوم، وكان صحيح الـــذهن، جيـــد الإدراك، حديـــد النفس»[6].

وقال الصفدي أنه كان إماما في مواد النظم، والعروض، والنحو، والبيان، والبديع، ولكنه لم يقدر على نظم بيت واحد بخلاف والده، وروى في ذلك أن أحد أصحابه أرسل إليه رقعة فيها

---

[1]- بعلبك: « مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة، وآثار عظيم، وقصور على أساطين الرخام لا نظير لا في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام». المرجع نفسه، ج1، ص453، وهي « مدينة لبنانية تقع قي منطقة البقاع، تحيط بها من الشرق، ومن الغرب سلسلتا جبال لبنان الشرقية...، وتبعد عن بيروت 90 كلم». الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، كمال موريس شريل، ص111، و«تقع على بعد خمسين كيلومتر شمال غرب دمشق». موسوعة1000 مدينة إسلامية، عبد الحكيم العفيفي، ص115.

[2] – بغية الوعاة، السيوطي، ج1، ص 226.

[3] – شذرات الذهب، ابن العماد، ج7، ص696.

– طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ج2، ص257.

[4] – شذرات الذهب، ج1، ص363.

[5] – ينظر في ترجمته طبقات الشافعية، ج2، ص222.

[6] – المصدر نفسه، ج2، ص258.

نظم أراد أن يجيبه عنها بنظم، فجلس في بيته من بكرة إلى صلاة العصر، ولم يقدر على نظم بيت واحد حتى استعان بأحد زملائه في المدرسة[1].

وفي حدة ذكائه وتمكنه من اللغة والنحو روى الصفدي أنه « حضر مجلس الشيخ شمس الدين الأيكي[2] [(ت 696هـ)]، وكان يعرف "الكشّاف" معرفة مليحة فقعد لا يتكلم، والأيكي يذكر درسه إلى أن أطال، فقال له: يا شيخ بدر الدين لأي شيء لا تتكلم؟، فأجابه قائلا: ما أقول ومن وقت تكلمت فيه إلى الآن عددت عليك إحدى وثلاثين لحنة»[3].

أما عن أخلاقه فذكر الصفدي أنه كان يغلب عليه اللعب، وعشرة من لا يصلح، وروى أنه قد سمع ممن يثق به غير حكاية تؤكد ذلك[4]، وهو ما يتفق مع بقية الروايات المذكورة، ويُرجَح أنه سبب الخلاف الذي نشب بينه وبين والده الورع الذي إقصاه إثر ذلك .[5]

غير أن اليافعي قد شكّك في خبر لعبه قائلا: « وهو خلاف ما رأيته في شرح الألفية، فإنه مكتوب فيه شرح الخلاصة في النحو للشيخ الإمام العالم العامل الورع الزاهد حجة العرب أبي عبد الله بن مالك الطائي، هكذا رأيت الشرح المذكور والله أعلم»[6].

والحق أنه لا يمكن الجمع بين صفتين متناقضتين في شخص واحد، فالأرجح أن تكون إحدى الروايتين خاطئة.

فأما الأولى التي رواها الصفدي وبقية المؤرخين، التي تؤكد اتصاف البدر بن مالك باللعب وعشرة من لا يصلح من الشذاذ فهي الأقرب للصواب- في نظري- وذلك من وجهين:

الأول: يتعلق بمصداقية المؤرخين وما عرفوا به من استقصاء -خصوصا- في مثل هذه المسائل الخطيرة المتعلقة بدين الرجل وعرضه، فلا يمكن لمثل هؤلاء نقل هذه المسألة دون التحري في صحتها، وسؤال من عايشه، أو سمع عنه من قريب أو بعيد.

---

[1] – ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ج1، ص165.

[2] – ينظر في ترجمته طبقات الشافعية، ج2، ص246.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص166.

[4] – نفسه، ج1، ص 165.

[5]– ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، ص 274.

[6] – مرآة الجنان، اليافعي، ج4، ص153.

والثاني: أنه قد أجمع عليها كل المؤرخين الذين صادفتهم في التعريف بابن الناظم باستثناء ما رواه اليافعي، فلو سلمـــنا -من باب الافتراض- وقوع سهو أو خطءٍ في هذه الرواية عند أحد المؤرخين، فمن المستبعد أن يشمل الحكم الجميع، ولكن الأمر مختلف بالنسة لما رواه اليافعي، فهو مجرد عبارة قرأها في نسخة لم تصلنا أصلا، ولم يفصح عن صاحبها حتى نتبين مدى مصداقيته.

5- وفاتـــــه:

توفي الشيخ بدر الدين بدمشق يوم الأحد الثامن من محرم سنة ســـت وثمـــانين وســـتمائة للهجرة (686هــ) من قولنج[1] كان يعتريه كثيرا، ودفن بمقبرة باب الصغير[2].

4- مؤلفاتـــــــه:

ومن تصانيف الشيخ بدر الدين شرح "**لامية الأفعال**" في الصرف، و"**شرح الكافية الشافية**" ، و"**تكملة شرح التسهيل**"- لم يتمه-، وكلها شروح لمؤلفات والده ذكرها السيوطي[3]، وله "**المصباح في اختصار المفتاح**" قال عنه الصفدي أنه غاية في الحسن، اختصر فيه معاني وبيان المفتاح، وروى (الصفدي) أنه وضع كتابا أكبر منه سماه "**روض الأذهان**" [4]وكذلك ذكره السيوطي، وله أيضا "**مقدمة في المنطق**"، وأخرى في العروض، و"**شرح غريب تصريف ابن الحاجب**" ذكرها ابن العماد وابن قاضي شهبة[5]، كما ذكر له السيوطي "**شرح اللمحة**"، و"**شرح الحاجبية**"[6]، غير أن أهم مؤلفاته في النحو وأشهرها "**شرح ألفية والده في النحو والصرف**"

---

[1] – القولنج: مرض معوي مؤلم جدا، قال الزبيدي: « (القَوْلَنْجُ) عَجَمِيّة، (وقد تُكسَر لامه...، ويُفتَح القاف ويُضَم): مرض مشهور (معوي) منسوب إلى المعي (مؤلم) جدا...» تاج العروس، الزبيدي، مادة (ق ل ج).

[2] – ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 227.

[3] – ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، ج1، ص225.

[4] – ينظر : الوافي بالوفيات، الصفدي، ج1، ص165.

[5] – ينظر: – شذرات الذهب، ابن العماد، ج7، ص697.
– طبقات الشافعية ، ابن قاضي شهبة، ج2، ص257– 258.

[6] – ينظر: بغية الوعاة ، ج1، ص225.

الذي فرغ منه في محرم سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة (676هـ)[1]، وأشاد به الصفدي قائلا: «هو شرح فاضل منقى منقح، وفيه خطّأ والده في بُعَيضِ المواضيع، ولم تُشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل منه على كثرة شروحها»[2]، وإلى جانب كل هذا الإطراء الذي لقيه الكتاب إضافة إلى الاعتبارات المذكورة أبيت إلا أن يكون مدونة بحثي في هذا الفصل.

---

1 – ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، تح: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلك الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)، (د ت)، م1، ص151.

2 – الوافي بالوفيات، ج1، ص165.

ثانيا: الخصائص التي ميزت منهج شرح ابن الناظم:

1. بناء الخطـــبة:

لقد استهل ابن الناظم شرحه بخطبة ليست مطولة، ولكنها رغم ذلك فقد حوت مجموعة مـــن النقاط الهامة التي يفترض الوقوف حيالها، إذ بيّن في مستهلها موضوع كتابـــه وغرضـــه مـــن تصنيفه، المتمثل في شرح أرجوزة والده ، فقال – بعد البسملة والحمدلة والتصلية والتـــسليم– : «فإني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي (رحمه الله) في علم النحـــو المـــسماة بالخلاصـــة، ومرصعها بشرح يحل منها المشكل، ويفتح من أبوابها كل مقفل»[1].

ثم انتقل بعد ذلك إلى عرض منهجه في الشرح حين قال : «جانبت فيها الإيجـــار المخـــل، والإطناب الممل، حرصا على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها راجيا من الله تعالى حسن التأييد، والتوفيق، والتسديد بمنّه، وعونه»[2]، فهو –على حد قوله– قد التزم فـــي ثنايا شرحه منهجا معتدلا، ابتعد فيه عن الإيجاز المخل بحيث لا يتجـــاوز فيـــه قـــضايا هامـــة تفرضها طبيعة الشرح، وتجنب الإطناب الممل، فلا يسترسل في بـــسط مادتـــه، فيتوســـع فـــي فروعها، ويتوغل في تشعّباتها كي لا يبعث في نفس المتلقي الملل، والنفور من الشرح.

ثم أورد بعد ذلك الأبيات الثلاثة الأولى من الألفية، وهي قول الناظم:[3]

قَـــالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَـــالِكِ   أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَـــالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبيِّ المُصْطَفَى   وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَـــا
وَأَسْتَعِيـــــنُ اللهَ فِي أَلْـــفِيَّةْ   مَـــقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةْ

وكانت هذه الأبيات عبارة عن مقدمة مهّد بها الناظم لأرجوزته.

ثم أردفها بالتعريف اللغوي ،والاصطلاحي لعلم النحو، ويبدو أن هذا هو البدايـــة الحقيقيـــة للشرح، حيث نجد مصطلح النحو قد ورد في الشطر الثاني من البيت الثالث للألفية، فالراجح أن

1– شرح ابن الناظم، ص 17.

2– المصدر نفسه، ص17.

3 – متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف،ابن مالك (محمد بن عبد الله)، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 2002م، ص 8.

وضعه لتعريف علم النحو كان لغاية شرح هذا الشطر المتمثل في قول الناظم[1]:

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّة.

ثم واصل بعد ذلك شرح البيت الموالي الذي تضمن مزية الألفية على نظيراتها من المنظومات النحوية، وذلك في قول الناظم[2]:

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ.

فقال ابن الناظم في شرح هذا البيت : «يقول: إن هذه الألفية، مع أنها حاوية للقصد الأعظم من علم النحو، لما فيها من المزية على نظائرها، أنها تقرب إلى الأفهام المعاني البعيدة بسبب وجازة اللفظ، و إصابة المعنى، وتنقيح العبارة، وتبسيط البذل: أي توسع العطاء بما تمنحه من الفوائد لقرائها، واعدة بحصول مأربهم، وناجزة بوفائها»[3].

فالملاحظ هنا أن ابن الناظم قد تتبع كل لفظة وردت في البيت، وأردفها بالشرح الـوافي المفيد.

ثم ختم خطبته بثلاث أبيات أخرى من الألفية، ذكر فيها صاحبها "ألفية ابن معط" التي لا تفوق- على حد قوله- ألفيته أهميه، ولكنها -في مقابل ذلك- تحوز فضل السبق، وتستحق الثناء عنها، وهي قوله:[4]

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَـائِقَةً أَلْفِـيَّةَ ابْنِ مُعْـطِي
وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِـيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيْـلاَ
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِـرَةَ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَةِ

ومن خلال هذا العرض لمحتوى خطبة الشارح يمكن استخلاص مميزاتها المتمثلة في طرح موضوع الكتاب والغرض منه، وعرض منهج الشارح فيه، ثم وضع تعريف علم النحو، وبعد ذلك شرح الأبيات التمهيدية للألفية.

---

[1]- متن الألفية، ص 8.

[2]- شرح ابن الناظم ، ص 20.

[3]- المصدر نفسه، ص 18-19.

[4]- متن الألفية، ص 8-9.

2. العناية بالحد:

لقد أبدى ابن الناظم عناية بالغة بصياغة الحدود النحوية في بداية كل باب من الــشرح، وإتباعها بتحليل مفصل يستوفي كل جزئية وردت ضمنها بذكر المحترزات والأمثلة لدفع أي لبس أوغموض قد يحيط بها، والرد على كل ما يمكن أن يوجه إليها من اعتراض أو تعقيب.

ومن أمثلة ذلك حد العلم الشخصي الذي ورد في قوله: «الاسم الدّال على معين مطلقــا، أي بلا قيد، بل مجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه، فــ"الدال على معــين" جــنس للمعرف، و"مطلقا" خاصة للعلم، يميزه عن سائر المعارف، فإن كل معرفة – ما خلا العلم– دلالته على التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه، وتلك القرينة إما لفظية، كالألف والــلام، والصلة، وإما معنوية، كالحضور، والغيبة»[1]، حيث وضع حد العلم الشخصي، ثم أخذ فــي مناقشة هذا الحد، وشرح جزئياته من الأعمّ إلى الأخصّ، فذكر أن (الدال على معين) جــنس يضم جميع المعارف بما فيها العلم، والمقصود بالجنس هنا هــو الحقيقــة المــشتركة بــين المعرف وسواه[2] ، أو بصيغة أخرى هو ما دل على جوهر المحدود دلالة عامة[3]، أما كلمــة (مطلقا) فهي خاصة للعلم دون غيره من المعارف لأنه الوحيد الدال من بينها علــى معــين دون قرينة لفظية أومعنوية، وأما قوله:(على وجه منع الشركة فيه) فإخراج لاســم الجــنس الذي يدل على معين بوضع اللفظ له لأن مسماه واحد، الذي مثّل له "بالشمس" فهــي ليــست بعلم لأن وضع اللفظ لها ليس على وجه منع الشركة لأن مسماها واحد.[4]

وعَرّف المبتدأ بقوله: «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة، مخبراً عنــه أو وصفاً رافعاً لمكتفي به، فقولي: "الاسم" جنس للمبتدأ يعم الصريح منه نحو: زيدٌ قائمٌ، والمــؤوّل

---

1 – – شرح ابن الناظم، ص 72.

2 – ينظر: في الجنس والفصل والنوع ، الجبار الرفاعي، http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=28099، يوم 2008/03/10م.

3 – ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش (يعيش بن علي)، تح: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ج1، ص18.

4 – شرح ابن الناظم، ص 72.

نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم﴾[1] ، و"المجرد عن العوامل اللفظية" مخرج للاسم في بابي "كَانَ"، و"إنّ"، وللمفعول الأول في باب "ظَنَّ"، و"غير المزيدة" مدخل لنحو: "بِحَسْبِكَ زَيْدٌ"، و﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ﴾[2] مما جاء مبتدأ مجرورا بحرف جر زائد، وقولي: "مخبرا عنه أو وصفا" مخرج لأسماء الأفعال نحو مازال، درّاك، و"رافعا لمكتفي به" مخرج لنحو قائم من قولك: "أَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ؟ فإن مرفوعه ليس مكتفي به معه »[3]، فبعد عرض حد المبتدأ أخذ في بيان الأجزاء المركبة لهـذا الحد، فذكر أن مراده (بالاسم) هو بيان جنس المعرّف، ثم انتقل لبيان ما يختص به هذا المعرّف عن سواه من أبناء جنسه، فأخرج بقوله: (المجرد عن العوامل اللفظية) اسـمي (كـان) و(إنّ) وأخواتهما، والمفعول الأول في باب (ظنّ)، وأدخل بـ (غير المزيدة) المبتدأ المجرور بحـرف جرّ زائد في نحو: "بِحَسْبِكَ زَيْدٌ"، وهكذا فعل إلى أن استوفى جميع ما ورد في هذا الحد[4] .

وكان غالباً ما يتبنى حدود والده، فيتوسع فيها، ويزيدها تأييدا وتمكينا، بإعادة صياغتها، ومناقشة جزئياتها على النحو الموضّح، وقد يأخذ بصيغة الحد كما هي دون تغيير مثلمـا هـي الحال في "باب البدل"، الذي عرّفه ابن مالك بقوله[5]:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ   وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلا

فلم يغير ابنه من صيغة هذا الحد شيئاً، بل أخذ في تحليله مباشرة، مبيناً أن «التابع» جنس للبدل، وأن «المقصود بالحكم» إخراج للنعت والتوكيد وعطف البيان، و«بلا واسطة» إخراج للمعطوف بـ (بَلْ) و(لَكِنْ)[6].

غير أنه انتقد حدود والده في بعض المواضع معترضاً على بعض جزئياتها، ومبرراً موقفه كما حدث في "باب الحال" مثلا[7].

---

1 – سورة البقرة، الآية 186.

2 – سورة ص، من الآية:65.

3 – شرح ابن الناظم، ص 105.

4 – المصدر نفسه، ص 105.

5 – متن الالفية، ص 110.

6 – ينظر: شرح ابن الناظم، ص 553.

7 – ينظر: المصدر نفسه، ص 311.

وقد أهمل الناظم وضع الحد في بعض الأبواب مكتفياً بالتمثيل فقط نحو ما جاء في باب الفاعل، إذ قال:[1]

الْفَاعِلُ الَّذِيْ كَمَرْفُوعَيْ "أَتَى   زَيْدٌ" "مُنِيراً وَجْهُهُ" "نِعْمَ الفَتَى"

فاستدرك الشارح عليه ذلك، وبادر بوضع حد للفاعل كان في قوله: «الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة (فَعَلَ)، أو(يَفْعَلُ)، أو اسم يشبهه»[2]، ثم اتبعه بتحليل جزئياته على غرار منهجه المعتمد في التعريف .

والمتمعن في المنهج الذي اعتمده الشارح في صياغة وتحليل الحدود النحوية- القائم على ذكر الجنس المشترك بين المحدود وغيره، ومن ثَمَّ إيراد الخصائص التي تميزه عن سواه من أبناء ذلك الجنس- يلاحظ بوضوح مدى انسجام مفهوم الحد لديه مع مفهوم الحد المنطقي، الذي حظي بمكانة خاصة لدى أرسطو، فكان يعتبره « قمة العلم، وغاية الفكر»[3]، وهو يعني عنده تحديد الشيء بذكر الجنس أوالصنف الذي ينتمي إليه ذلك الشيء كقولهم: "الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ"، ثم تحديد الفروق الخاصة التي تميزه عن جميع أفراد الجنس كقولهم: " "الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ عَاقِلٌ"، فغايته من الحد هي تصوير الماهية بتحليل المعرف إلى أجزائه بدءًا من المشترك منها في المعرَّف وسواه حتى الانتهاء إلى ما يخصّ المعرَّف وحده[4]، وهو ما ينطبق على حدود الشارح، وطريقة صياغتها وتحليلها كما هو موضح في الأمثلة الواردة.

ومن خلال هذه المقابلة بين مفهومي حد الشارح، ونظيره المنطقي يمكنني القول بأنّ العناية البالغة التي لقيتها الحدود النحوية في الشرح، من خلال طريقة صياغتها وتحليل جزئياتها، ما كانت إلا نتيجة للنـــزعة المنطقية لدى الشارح، خصوصا وقد توازت لديه المعرفة بعلمي النحو والمنطق، فكان إماما فيهما كليهما، وألَّف مقدمة في المنطق كما ذكرت سابقا أثناء التعريف به.

---

[1] - متن الالفية، ص 48.

[2] - شرح ابن الناظم، ص 218.

[3] - النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، 1986، ص 69.

[4] - ينظر : ابن يعيش النحوي، عبد الاله نبهان، ص230

والحق أن تلك النـــزعة المنطقية لم تنعكس في شرح الحدود فحسب، بل ظهرت من خلال ميزة أخرى سيأتي الحديث عنها في العنصر الموالي.

3. الجنـــوح إلـــى التعـــليل:

إن ظهور العلّة عند النحاة قديم قدم البحث النحوي، حيث قيل إن أبا إسحاق الحضرمي[1] (ت117هـ) هو «أول من علّل النحو»[2]، وكذلك كان أبو عمرو بن العلاء[3] (ت154) يهتم بالسؤال عنها فيما رواه عنه الأصمعي أنه قال: « سمعت أعرابيا يقول: "فُلاَنٌ لَغُوبٌ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا"، وقال: فقلت له: أتقول: "جَاءَتْهُ كِتَابِي" ، فقال: أليس بصحيفة؟، فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك في كلامهم»[4]، وأما الخليل بن أحمد[5] (ت175هـ) فقد غالى في تتبعها، واستنبط من علل النحو ما لم يسبقه إليه أحد، فجاءت علله منثورة في كتاب تلميذه سيبويه[6] (ت180هـ)، الذي سلك نهجه في كثرة التعليل، وكانت عللهم في تلك الفترة بسيطة مستمدة من ظاهر اللغة معتمدة على الذوق اللغوي.

ثم توغلت العلة بعد ذلك في التأليف النحوي حتى أفردت لها مصنفات خاصة بها تحمل اسمها، أذكر منها كتاب "**العلل في النحو**"[7] لقطرب[8] (ت206هـ) تلميذ سيبويه، وكتاب "**علل النحو**"[9] للمازني[10] (ت249هـ)، و"**الإيضاح في علل النحو**" للزّجاجي[11] (ت337هـ) ،

---

[1] – ينظر في ترجمته بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص216.

[2] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري (عبد الرحمان بن أبن الفداء محمد)، تح: إبراهيم السمرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970م،ص27.

[3] – ينظر ترجمته : وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج3، ص 466.

[4] – المصدر السابق، ص 35.

[5] – ينظر في ترجمته بغية الوعاة، ج1،ص557.

[6] – ينظر في ترجمته بغية الوعاة، السيوطي ، ج2،ص229.

[7] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص243.

[8] – ينظر في ترجمته المصدر نفسه، ج1،ص342.

[9] – ينظر: نفسه، ج1،ص465.

[10] – ينظر في ترجمته المصدر نفسه، ج1، ص463.

[11] – ينظر في ترجمته المصدر نفسه، ج2، ص77.

واختلفت أقسامها باختلاف اعتبارات النحاة في تقسيمها، فقُسِمَت باعتبار المضمون إلى أربعة وعشرين نوعا نقلها السيوطي عن الجليس الدينوري، ونقل شرحها لابن مكتوم في الاقتراح[1]، وقُسِمَت باعتبار الشكل إلى بسيطة ومركبة[2]، وأما باعتبار الحكم فقسمت إلى موجبة له ومجوّزة[3]، كما قُسِمَت باعتبار الغاية أوالغرض فأخذت تسميات مختلفة، حيث قسّمها ابن السرّاج[4] (ت 316هـ) إلى علل وصفية لابد منها في تعلم كلام العرب، وإلى علّة علّة لا طائل منها سوى إظهار حكمة العرب في وضع قواعد لغتها، ومثّل لها بسؤال السائل عن علة رفع الفاعل ونصب المفعول، فهذه العلة – على حد تعبيره- لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب[5]، وقسّمها الزجاجي بنفس الاعتبار إلى علل تعليمية، وقياسية، وجدلية، وبيّن أنّ التعليمية هي التي يتم بواسطتها تعلم كلام العرب لأنّه لم يُسْمَعْ كل كلامها منها لفظا، وإنما سُمِع بعضه، فقيس عليه نظيره، ومثّل لها بعلّة نصب "زيد" في قولهم: "إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ"، وهي نصبه بـ (إنَّ) لأنها – كما هو معلوم- تنصب الاسم، وترفع الخبر، فهذه العلة وما أشبهها من نوع التعليم يضبط بها كلام العرب، أمّا العلة القياسية فمثّل لها بقول السائل: لم نصبت زيدا (إنّ) في قولهم: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ" ؟، ولما وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ فجواب ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، وأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو: "ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ" وما أشبه ذلك، وأما الجدلية: فكل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا، كأن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شُبِهت؟ ،ولأي شيء عُدِل بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله

[1] – ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليـل، الجريـسي، القـاهرة، ط 02، 2001م، ص 175.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 182.

[3] – ينظر: الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 02، ص192-193.

[4] – ينظر في ترجمته بغية الوعاة، ج1، ص109.

[5] – ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج (محمد بن سهل)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 04، 1999م، ج1، ص65.

؟... وغير ذلك، فكل شيء أعتلّ به جوابا عن هذه التساؤلات فهو داخل في الجدل والنظر[1]، وتقابل علل الزجاجي علل ابن مضاء (ت 592هـ)، وهي العلل الأولى، والثواني، والثوالث التي ردّ منها القسمين الأخيرين (الثواني والثالث) مبقيا على العلل الأولى (التعليمية) فقط[2].

وفي ضوء هذا العرض الموجز لتاريخ العلة النحوية وتقسيماتها لدى النحـــاة، ســأحاول استقراء ميزة التعليل في شرح ابن الناظم بالاعتماد على تقسيم الزّجّاجي لها إلى علل تعليميـــة، وقياسية، وجدلية، لأن الشارح استعان بهذه الأنواع جميعا، وكانت أغلب تعليلاتـــه فـــي شـــكل تساؤلات يتصور أنها قد تخطر بذهن طلاب النحو، فيطرحها غالبا بصيغة «إن قلت...؟»[3]، أو « إن قيل:...؟»[4]، مجيبا عنها بقوله: «قلت: كذا....»[5]، وهو أسلوب تعليمي معهـــود اعتمـــده النحاة دوما.

فأمّا العلل التعليمية فهي الغالبة في الشرح ، لأنها تتماشى مع الغرض الذي وضع لأجله، وهو بسط القاعدة، وجعلها أكثر وضوحا، أوبالأحرى السعي وراء تحقيق الغاية التعليمية المرجوة منه، فكانت منبثة في جميع الأبواب، وتظهر مثلا في جوابه عن سؤال: ما علامات الاسم؟[6]، و علامات الفعل؟[7]، و علامات الحرف؟[8]، وما هي الاسماء الستة ؟ وما هو حكم إعرابها؟[9]، وما هو المثنى؟[10]، وما هو الجمع؟[11]، وما هو المبتدأ وأنواعه؟ [12] و ما هو

1- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحاق)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيـروت، ط3، 1979م، ص64-65.

2 – الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1948، ص 152.

3 – شرح ابن الناظم، ص، 36،29، 107، 155، 240، 264، 275 ،302، 307، 392، 395، 416، 487، 562، 562، 674.

4 – المصدر نفسه، ص، 42، 41، 292،547، 665.

5 – نفسه، ص 42،41،36،29، 107، 155، 264، 275، 307، 392، 395، 478، 562،645 ، 674.

6 – ينظر: نفسه، ص 22- 24.

7 – ينظر: نفسه، ص 25- 26.

8 – ينظر: نفسه، ص 27.

9 – ينظر: نفسه، ص 35- 39.

10– ينظر: نفسه، ص 40.

11– ينظر: نفسه، ص 43- 44.

12– ينظر: نفسه، ص 105.

الخبر؟[1]،وما أنواعه؟[2]، وما حالات تقديمه وتأخيره وجوبا وجوازا؟[3]، وغيرها .

وأمّا العلل القياسية فكانت مرتبطة بعملية القياس الذي اعتمده الشارح من بين أدلته النحوية، وخصوصا قياس العلة الذي يقصد به « أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل»[4]، ويظهر هذا النوع مثلا في علة رفع الفعل المضارع، حيث حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب، وذلك لشبهه به في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته[5]، وعلة بنائه على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد ، وهي تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر[6]، وكذلك علة إعمال إنّ وأخواتها النصب في المبتدأ، والرفع في الخبر لشبهها بـــ (كان) « لما فيها من سكون الحشو، وفتح الآخر، فعملت عكس عمل كان ليكون المعمولان معها كمفعول مقدم، وفاعل مؤخر»[7].

وأما العلل الجدلية فقد غالى في تتبعها كثيرا، وأذكر منها علة إعراب الأسماء الستة بالحروف[8]، وعلة إعراب المثنى والجمع بالحروف[9]، وعلة بناء المضمرات استغناء عن إعرابها باختلاف الصيغ لاختلاف المعاني التي تعتريها[10]، وكذلك علة إعراب الحروف[11]، وغيرها كثيرة يضيق المقام بذكرها.

---

[1] - ينظر: شرح ابن الناظم، ص 108.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص 109- 112.

[3] - ينظر: نفسه، ص 114- 118.

[4] -الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، الأنباري (أبو البركات كمال الدين بن محمد)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د ب)، (د ط)، 1957م، ص105.

[5] - ينظر: شرح ابن الناظم، ص 31.

[6] - ينظر: المصدر نفسه، ص 31.

[7] - ينظر: نفسه، ص 162.

[8] - ينظر: نفسه، ص 36-37.

[9] - ينظر: نفسه، ص 41- 45.

[10] - ينظر: نفسه، ص57.

[11] - ينظر: نفسه، ص 59

4. المصطلحات النحوية:

إن تتبع المصطلحات النحوية الواردة في شرح ابن الناظم، ومقارنتها بما جاء في الألفية يظهر تقيد الشارح بأغلب مصطلحات الناظم، وعند تفحص المصطلحات الواردة في الشرح يتضح لنا أنه قد زاوج بين المصطلحين البصري والكوفي، غير أن المصطلحات البصرية كانت لها الغلبة، وأذكر من أمثلتها مصطلح الجر[1]، وحروف الجر[2]، والتوكيد[3]، واسم الفاعل[4]، وغيرها كثير، ومن أمثلة المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح النعت[5]، الذي يقابل مصطلح الصفة لدى البصريين.

5. التمهيد للشرح والتلخيص بعد التفصيل:

لقد وردت في ثنايا متن الألفية مصطلحات هامة، ومسائل مبهمة تتطلب ضبطا وتوضيحا لأن الناظم لم يول لها اهتماما بحكم طبيعة المنظومة النحوية التي تفرض وجازة اللفظ، ودقة العبارة، إضافة لكونها موجهة إلى نخبة من المتعلمين يفترض أنهم على معرفة بتلك المفاهيم، وإلمام بحدودها وما يتعلق بها، فلذلك وجد الشارح نفسه مضطرا إلى تحديدها، وتوضيح ذلك كله ضمن تمهيد يتقدم به قبل الولوج في الشرح، يختمه- غالبا- بقوله: «وإذ قد عرفت هذا فتقول...»، وهذه الميزة مطردة في الشرح يصادفها كل من أقبل عليه، فاستقراؤها يؤدي بي إلى عرض جمع الأبواب، ولذلك سأكتفي فيما يلي ببعض النماذج من باب التمثيل.

فمن ذلك ما ورد في "باب المعرب والمبني" أثناء شرح ابن الناظم للأبيات المتعلقة بحكم إعراب المثنى وما يلحق به في قول الناظم:[6]

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا   لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْـوُ: لَنْ أَهَابَـا
وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجرِّ كَمَا   قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

---

1 – ينظر: شرح ابن الناظم، ص23.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ص354.

3 – ينظر: نفسه، ص501.

4 – ينظر: نفسه، ص423.

5 – ينظر: نفسه، ص490.

6– متن الألفية، ص 12.

حيث ركز اهتمامه قبل شرح البيتين على مصطلح "الإعراب"، فعرفه بقوله: «الإعراب أثر ظاهر أومقدر يجلبه العامل في آخر المعرب»[1]، ولم يكتف بذلك فحسب بل تجاوزه إلى ضبط ما ينطوي عليه هذا الحد من مصطلحات هامة لابد لطالب النحو من إدراكها، فعرف مصطلح "العامل" بقوله: «والمراد بالعامل، ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر نحو: جاءني، ورأيت، من قولك: "جَاءَنِي زَيْدٌ"، و"رَأَيْتُ زَيْدًا"، أودعا الواضع إلى ذلك كالحروف الجارّة، فإن الواضع لما رآها ملازمة للأسماء، و غير منزلة منها منزلة الجزء، ورأى أن كل ملازم شيئا، ولم ينزل منزلة الجزء أثّر فيه غالبا، استحسن أن يجعلها مؤثرة في الأسماء، وعاملة فيها عملا ليس للفعل، وهو الجر كالباء من قولك: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ"».[2]

وأشير في هذا الصدد إلى أن هذه العناية البالغة التي حظيت بها المصطلحات النحوية الواردة في الألفية تنم عن الدقة المتناهية التي اعتمدها ابن الناظم في ضبط المفاهيم، وتحديد إطارها داخل الشرح، و هي ميزة أساسية طبعت منهجه سيأتي الحديث عليها لاحقا.

وتحدد أهميته هذه الميزة – إضافة إلى ضبط المفاهيم و إيضاح المسائل– في خلق نوع من الترابط و التسلسل بين أجزاء الشرح.

وبعد استيفاء الحديث عن هذه الخاصية التي ميزت طليعة كل باب أو موضوع في الشرح سأنتقل للحديث عن ميزة أخرى ظهرت في آخره تمثلت في تقديم خلاصة موجزة ودقيقة لا تتعدى بضع مفردات يلخص من خلالها الشارح ما سبق تفصيله، وهذه الميزة لم تشمل جميع الأبواب، بل انفرد بها بعضها فقط، أذكر منها ما لخص به حديثه عن حد المعرب والمبني، وما يندرج تحتها من أنواع الكلم، وشروط كل منهما، وعلل ذلك، فقال: « –إلى هنا– إن الكلمات منحصرة في قسمين: معرب ومبني وأن المعرب هو الاسم المتمكن، والفعل المضارع غير المتصل بنون التوكيد، أو بنون الإناث، وأن المبني منها هو الاسم المشبه بالحرف، والفعل الماضي، وفعل الأمر، والمضارع المتصل بنون التوكيد، أونون الإناث، وكل الحروف»[3].

[1] – شرح ابن الناظم، ص 33.

[2] – المصدر نفسه، ص33.

[3] – نفسه، ص32.

وأذكر من مواضع التلخيص كذلك ما جاء عقب حديثه المفصل عن علامــات إعــراب الفعل المعتل وعللها حيث قدم خلاصة في جملتين لخــص فيهمــا حكمــه الإعرابــي قــائلا : «والحاصل: إن الفعل المعتل يقدر رفعه، و يظهر جزمه بالحذف، وأما النصب فيقدر في الألف، ويظهر في الياء والواو، والله أعلم»[1]، ورد هذا في "باب المعرب والمبنى" عنــد حديثــه عــن علامات إعراب الفعل المضارع.

وتكمن أهميته هذه الخاصية -المتمثلة في وضع خلاصة موجزة لما تم شرحه من أبيــات الألفية- في إظهار قدرة الشارح على التحكم بالمادة، وحصرها في بضع ألفاظ تميزها الدقــة.

6- مزج المتن بالشرح:

لقد عمل ابن الناظم في مصنفه على مزج المتن بالشرح؛ حيث أورد أبيات الألفية إلى جانب شرحها، وتتبعها وفق ترتيب الناظم لها، محافظا بذلك على تسلسلها، دون تقديم أو تأخير، وهي ميزة تغلب على جميع الأبواب، فكان منهجه في بسط مادته يقوم على إيراد بعض أبيات المنظومة في الباب النحوي، ثم يردفها بشرح مستوفٍ، وقد يمهد لها - قبل ذكرها- بعبارات تشير إلى مضامينها قصد ربط أجزاء المادة، وتسلسلها مردفا ذلك - غالبا- بقوله: « هذا ما أراده بقوله...، و إلى هذا أشار بقوله...، وقد يفهم هذا من قوله...، و لما أخذ في بيان هذا قال...، وقد أشار إلى هذه المسألة بقوله...، وهو المشار إليه بقوله...، ولذلك قال...، ولذلك قال الشيخ...، و قد نبه على هذه الوجوه بقوله...، فلأجل ذلك قال...، وإلى نحو ذا الإشارة بقوله...، ما يدل عليه قوله...، و قد أومأ إلى هذا التفصيل بقوله...»[2].

و قد وظّف في مستهل شرحها ألفاظا تدل عليه نذكر منها:« وحاصــله...، تقــديره...، إشارة إلى أن ...، يعنى أنــه...، أي...، البيــت بيــان لـــــ...، ومعنــاه...، والحاصــل...، وحاصلها...»[3].

ثم يسترسل في تعقبها، وتتبعها بالشرح حتى يفرغ من ذلك الباب، فينتقل إلى الباب

---

[1] - شرح ابن الناظم ، ص 548.

[2] - المصدر نفسه ، ص 20،31، 57، 84، 124، 145، 157، 160،190،200، 229،293، 299.

[3] - نفسه، ص 96، 116، 121، 160، 188، 190، 373، 753.

الموالي بالكيفية نفسها .

و قد يشمل الشرح أكثر من بيتين كما هو الحال في" باب الابتداء" عند حديثه عن أسباب منع تقديم الخبر عن المبتدأ، حيث أورد أبيات المنظومة التي تتضمن تلك الأسباب وعددها أربعة أبيات تمثلت في قوله:[1]

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَــرَرَا
فَامْنَعْهُ حَتَّى يَسْتَوِي الجــزْآن عُــرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَـــانِ
كَــذَا إِذَا الفِعْلُ كَــانَ الخَــبَرَا أَوْ قُصِــدَ اِسْتِعْمَالُــهُ مُنْحَصِرَا
أَوْ كَانَ مَسنَدَ الذِي لاَمَ اِبْتَــدَا أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

ثم تطرق إلى شرحها بقوله: «الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، لأنه وصف في المعنى للمبتدأ، فحقه أن يتأخر عنه وضعا، كما هو متأخر عنه طبعا، وقد يعدل على الأصل فيقدم الخبر كقولهم "تميميٌّ أنا"، و"مَشْنُوءٌ[2] مَنْ يَشْنَؤُكَ "، وقد يمنع من تقديمه أسباب، كما قد يمنع من تأخيره أسباب، أما أسباب منع التقديم فمنها»[3]، ثم بدأ في تعدادها وفق ما ورد في متن الألفية.

وقد ينحصر الشرح في بيت واحد من المنظومة كما هو الشأن في "باب الكلام، وما يتألف منه" عند حديثه عن علامات الاسم التي أجملها الناظم في قوله:[4]

بِالجَــرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّــدَا والْــ وَمُسْنَــدٍ لِلاسْمِ تمَيْيزٌ حَصَلْ

فذكرها ابن الناظم في شرح هذا البيت بقوله :«...ولما أخذ في بيان ذلك ذكر للاسم علامات تخصه، ويمتاز بها عن قسيميه، وتلك العلامات هي: الجر، والتنوين، والنداء، والألف والــلام، والإسناد إليه»[5]، ثم أخذ في شرحها -بعد ذلك- بالتفصيل.

---

[1]- متن الألفية، ص 30-31.

[2] - مَشْنُوءٌ: أي مبغض قال ابن منظور:« وشُنِئَ الرَّجُلُ فهو مَشْنُوءٌ، إِذَا كَانَ مُبْغَضا ». لسان العرب، ابن منظور، باب الهمزة، مادة (ش ن أ) .

[3]- شرح ابن الناظم، ص 114.

[4]- متن الألفية، ص 09.

[5]- المصدر السابق، ص 23.

وقد يقتصر الشرح على عبارة أو جملة، وقد يتعداهما إلى كلمة فقط، فمثل الأول قوله في "باب الموصول": «قوله:

..................الّذين مطلقا ....

يعني أنه يكون بالياء والنون: في الرفع، والنصب، والجر لأنه مبني، ويدل على أن هـذا أراد الإطلاق»[1].

وكذلك في "باب كان وأخواتها" عند حديثه عن عدم جواز تقديم الخبر مع "دَامَ" فـي هـذا الباب، فيقول: «وأما التقديم فجائز إلا مع "دَامَ" كما قال:

.... وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ .

أي منع »[2].

ومن الثاني -أي اقتصاره على شرح المفردات من الألفية- قوله في "باب العلم": «ولما أخذ في بيان هذا قال:

وَجُمْلَةٌ................. ....

أي: ومن العلم جملة، والمراد بها: ما كان في الأصل مبتدأ أو خبرا، أو فعـلا، وفـاعلا، كَبَرَقَ نَحْرُهُ، ولا تكون إلا محكية»[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب الذي وسم منهج شرح ابن الناظم القائم على عرض المتن، واستيفائه بالشرح ميزة معهودة جرت عليها عادة أغلب الشروح، وهي مجدية إلى حـد معتبر، لأن المقبل على الشرح يلم إلماما تاما بالمتن من جهة، وفي الوقت نفسه يدعم ذلك بفهم واستيعاب مضامينه بما يتم توضيحه في ضوء الشرح.

---

[1] – شرح ابن الناظم، ص 83.

[2] – المصدر نفسه، ص 134.

[3] – نفسه، ص 74.

7- دقة اللفظ ووجازة العبارة:

على الرغم من أن ألفاظ الشرح في أغلبها كانت سهلة مألوفة باستثناء بعض الغريب من الشواهد النثرية الذي أهمل ابن الناظم شرحه نحو: قَبَعْثَرَى[1]، بُرَحَايَا[2]، ذِرْبَة[3]، زِبْرِج[4] فَدَوْكَس[5]، عَلَنْدَى[6]، كَوَأْلَل[7]، وغيرها، إلا أنه قد تحرى الدقة في اختيارها، فكانت دقيقة تتطلب من المقبل على الشرح كثيرا من التركيز، وحضور الذهن، وتحيلنا إلى هذه الميـزة ملاحظتـان هامتـان تضمنهما الشرح: تتعلق الأولى بما يعقب الحدود النحوية في أول الأبواب من تفـصيل يظهـر بوضوح دقة الشارح في استعمال ألفاظه حيث يردف تلك الحدود بتحليل مفصل يتتبع فيه كـل لفظة وردت ضمنها، ويضبط مجالها، ومعناها، وقد تكررت هذه الخاصية في أغلـب الأبـواب النحوية التي وردت في الشرح، ومن ذلك مثلا حد المبتدأ، حيث عرفه بقوله: «المبتدأ هو الاسم

---

[1] – القَبَعْثَرُ: العظيم الخلق، جاء في لسان العرب:« القَبَعْثَرَى:الجمل العظيم،والفصيل المهزول،والأنثى قَبَعْثَرَاة...،والقَبَعْثَرَى أيضا الفصيل المهزول ، ورجلٌ قَبَعْثَرَى، وناقةٌ قَبَعْثَرَاةٌ، وهي الشديدة، قال الجوهري: القَبَعْثَرُ: العظيم الخلق ». لسان العرب، ابن منظور، باب الراء، مادة (قبعثر) .

[2] – بُرَحَايَا: شدة الحمّى، قال ابن منظور:« البرحاء: الشدة، والمشقة ،وخصّ بعضهم به شدة الحمى، وبرحايا في هذا المعنى». المصدر نفسه، باب الحاء، مادة (برح).

[3] – ذِرْبَة: الذَّرْبُ: حدّة اللسان، وفي لسان العرب : « الذَّرْبُ: الحاد من كل شيئ ...،قال ابن الأعرابي: ذَرِبَ الرَّجلُ إذا فَصُحَ لسانه...،ولسانٌ ذَرِبٌ: حديدُ الطَّرف ،وفيه ذَرَابَةٌ: أي حدَّة، وذَرْبُهُ: حِدَّتُهُ...، يقال: لسانٌ ذَرِبٌ، وسِنَانٌ ذَرِبٌ، ومَذْرُوبٌ...، وقومٌ ذَرْبٌ: أَحِدَّاءُ، وإمرأةٌ ذِرْبَةٌ...أي صخَّابةٌ، حديدةٌ، سليطةُ اللسانِ، وذَرَبُ اللسانِ: حدّته ».المصدر نفسه، باب الباء، مادة (ذرب).

[4] – زِبْرِجُ: الزِّبْرَجُ: الزينة ،وهو أيضا السحاب الرقيق الذي فيه حمرة.قال صاحب اللسان:« الزِّبْرِجُ: الذهب ...،الزِّبرِج: السحاب الرقيق فيه حمرة...الزِّبْرِجُ: النَّقْشُ، زَبْرَجَ الشيء: حَسَّنَهُ، وكلُ شيءٍ حَسَنٍ زِبْرِجٌ...، قال الجوهري: الزِّبْرِجُ بالكسر الزينة..يقال: زَبْرَجٌ، مُزَبْرَجٌ أي مزينٌ».المصدر نفسه، باب الجيم، مادة (زبرج).

[5] – فَدَوْكَس: الأسد، الرجل الشديد، قال ابن منظور: « الفدوكس الشديد ،وقيل الغليظ الجافي ...، والفدوكس: الأسد ». المصدر نفسه، باب السين، مادة (فدكس).

[6] –عَلَنْدَى: العَلَنْدَى: الغليظ من كل شيء، قال في اللسان:« العُلاَدَى، والعَلَنْدَى، العُلُنْدَى: البعير الضخم الشديد...، العَلَنْدَى بالفتح: الغليظ من كل شيء ». المصدر نفسه، باب الدال، مادة (علند).

[7]– كَوَأْلَلْ: الكَوَأْلَلْ: القصير، قال ابن منظور:« والكَوَأْلَلُ: القصير، وقيل :القصير مع غلظ، وشدّة...، وقد اكْوَأْلَلَ الرَّجلُ، فهو مُكْوَأْلَلٌ:إذا قصُر».المصدر نفسه، باب اللام، مادة (كأل).

المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفي به»[1]، ثم أخذ بعد هذا التعريف في تحديد مفهوم كل لفظة وردت فيه بضبط ما يدخل في معناها، وما يخرج عنه، وذلك بقوله: « فقولي: "الاسم" جنس للمبتدأ يعم الصريح منه نحو: زيدٌ قائمٌ، والمــؤول نحــو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم ﴾[2] ، و"المجرد عن العوامل اللفظية" مخرج للاسم في بــابي "كــان"، و"إن"، وللمفعول الأول في باب"ظن"، و"غير المزيدة" مدخل لنحو: "بحسبك زيدٌ" و﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ﴾[3] مما جاء مبتدأ مجرورا بحرف جر زائد، وقولي: "مخبرا عنه أو وصفا" مخرج لأسماء الأفعال نحو مازال، درّاك، و"رافعا لمكتفي به" مخرج لنحو قائم من قولك: "أقائم أبوه زيدٌ؟" فإن مرفوعه ليس مكتفي به معه»[4]، ومثال ذلك أيضا حد الاستثناء بنوعيــه: المتــصل والمنقطــع، فأعطى لكل كلمة وردت في الحدّين مبرّرا لتوظيفها، وذلك في قوله:«... فالاســتثناء المتــصل إخراج مذكور بــ"إلا"، أومعناها من حكم شامل له ملفوظ به أومقدر،" فالإخراج " جنس يــشمل الاستثناء، ويخرج الوصف "بلا" كقوله "عز وجل":﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[5]، وقلت "إخراج مذكور": ولم أقل اسم: لأعم استثناء المفرد، نحو: "قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا" واستثناء الجملــة لتأولها بالمشتق نحو: "ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه"، وقلت "بالا أو ما في معناها "ليخــرج التخصيص بالوصف ونحوه، ويدخل الاستثناء "بغير وسوى، وحاشا، وخلا، وغدا، ولــيس، ولا يكون"، وقلت: "من حكم شامل له": ليخرج الاستثناء المنقطع، وقلت"ملفوظ به أو مقدر": ليتناول الحد الاستثناء التام، والمفرغ، فالاستثناء التام هو أن يكون المخرج منه مذكور نحو: "قَامَ القَومُ إلا زيدًا"، و"ما رأيت أحدا إلا عمرا"، والاستثناء المفرغ: هو أن يكون المخرج منه فــي قــوة المنطوق به، نحو: "مَا قَامَ إلاَّ زَيدٌ، التقدير: "مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ»[6].

و الميزة نفسها تكررت في تعريف النوع الثاني من الاستثناء وهو المنقطع، فكان ذلك في

---

[1] – شرح ابن الناظم، ص 105.

[2] – سورة البقرة، الآية 186.

[3] – سورة ص، من الآية:65.

[4] – المصدر نفسه، ص 105.

[5] – سورة الأنبياء، الآية: 22.

[6] – نفسه، ص 287-288.

قوله: « وأما الاستثناء المنقطع: فهو الإخراج بـ (إلا)، أو (غير)، أو (بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم، "فالإخراج": جنس، وقولي: بـ (إلا)، أو (غير)، أو (بيد): مدخل لنحو: "مَا فِيهَا إِنسَانٌ إلاَّ وَتَدًا"، و"مَا عِنْدِي أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ"، ونحو قوله (ρ): «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ»، ومخرج للاستدراك "بلكن" نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ، وَلَكِنْ رَّسُولَ اللهِ﴾[1]...وقولي:"لما دخل": تعميم استثناء المفرد والجملة...، وقولي:"في حكم دلالة المفهوم" مخرج للاستثناء المتصل، فإنه إخراج لما دخل في حكم دلالة المنطوق»[2].

والملاحظة الثانية التي تدعم حكمي بدقة ألفاظه هي جنوحه إلى توظيف ألفاظ تدل على ذلك، حيث تكررت لديه جملة «و احترزت بقولي...»، و أيضا «و قولي... احتراز من ...» التي بين من خلالها دقة اختياره لألفاظ دون غيرها مظهرا ما يخرج عنها، ومثاله ما ورد في "باب تعدي الفعل ولزومه" عند حديثه عن علامة المفعول به بأن يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ ما عمل فيه من نحو: رَكِبَ زَيْدٌ الفَرَسَ، فَالفَرَسُ مَرْكُوبٌ[3].

فعلل سبب توظيفه لكلمة "تام" بعد اسم المفعول بقوله: «و قولي:"تام"، احترازا مما يصدق عليه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر، نحو: "سِرْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ"، فَيَوْمُ الجُمُعَةِ مَسِيرٌ فِيهِ، و"ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا"، فالتَّأْدِيبُ مَضْرُوبٌ لَهُ»[4].

فهذه الدقة التي التزمها الشارح في توظيف ألفاظه جعلت عبارته دقيقة تتطلب من المقبل على الشرح كثيرا من الجهد والتركيز، حتى إنها اتصفت بالتعقيد في بعض المواضع مما جعلها صعبة المأخذ، مستعصية الفهم، تدعو إلى كثير من الانتباه، وتدقيق النظر، ومن العبارات التي تنم عن التعقيد قوله في أقسام الكلمة: «... و هي على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، لأن الكلمة إما أن يصح أن تكون ركنا للإسناد، أولا: الثاني الحرف، و الأول: إما أن يصح أن يسند

---

1 – سورة الأحزاب، الآية 40.

2 – شرح ابن الناظم، ص288.

3 – المصدر نفسه، ص 244.

4 – نفسه، ص 244.

إليه، أولا: الثاني الفعل، و الأول الاسم».[1]

فالمقبل على هذه الفقرة لا يكاد يفقه منها شيئا سوى أقسام الكلمة الثلاثة، و أمـــا مـــا ورد بعدها فيبدو غامضا لا يتأتى فهمه بالقراءة الأولية، بل بتكرارها عدة مرات بتركيز بالغ، وقـــد يبعث هذا الأمر في نفسه نوعا من الملل والنفور على اعتبار أن إقباله على الشرح لطلب تبسيط المسائل، وتقريبها إلى ذهنه بحكم ما تقتضيه طبيعة الشروح من تيسير الفهم، ووضوح العبارة.

وعند التمعن في حجم المادة نجده قد التزم الإيجاز غير المخل في أغلب المواضع، فاعتمد عبارات مختصرة تستوفي الموضوع دون إطناب، وما يجرنا إلى القول بذلك هـــو مـــا تكـــرر وروده في الشرح من عبارات تومئ إلى ميوله الشديد إلى الإيجاز من خلال إلحاحه على عـــدم الحاجة إلى تكرار مسائل سبق ذكرها في مواضع قد مضت، ومثال ذلك ما ذكره في باب "ظن وأخواتها" عند حديثه عن معاني "علم" و"ظنّ"، ومواضع نصبها مفعـــولين أو مفعـــول واحـــد، فقال:«وقد تقدم التنبيه على استعمال بقية أفعال هذا الباب في غير ما يتعدى به إلى مفعولين، فلا حاجة إلى الإطالة بذكره»[2]، ونلمح الإيجاز كذلك عند حديثه عن كون المبتدأ محصورا ضـــمن أسباب تقديم الخبر، فقال في ذلك: « وقد تقدم في هذه المسألة ما يغني عن الإطالة».[3]

ومثاله أيضا ما جاء في "باب الاستغاثة" عند حديثه عن انعدام لام الاستغاثة في حال وجود ألف في آخر المستغاث في قوله:« ومثال الثاني كثير، وفيما تقدم منه كفاية»[4].

وما يدفعني كذلك إلى القول بالإيجاز في الشرح هو توفره على عنصر التأجيل الذي قصد من خلاله تجنب تكرار مسائل سيأتي ذكرها في مواضع لاحقة من الشرح، فلا حاجة إلى الإطناب فيها، ومثال ذلك كثير، أذكر منه قوله في "باب الموصول": «وأما "أي" فسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى»[5]، ومثاله أيضا قوله في حد اسم الفاعل وما يخرج عن معناه: «فخرج... أَفْعَلُ التفضيل، كأفضل من زيد، والصفة المشبهة باسم الفاعل كحَسَنٍ، وظَرِيفٍ، فإنهما لا يفيدان

---

[1] – شرح ابن الناظم، ص 21.

[2] – المصدر نفسه، ص209.

[3] – نفسه، ص 118.

[4] – نفسه، ص 590

[5] – نفسه، ص 91.

الحدوث، ومن ثم لم يكونا لغير الحال، على ما سنقف عليه في موضعه»[1].

ويظهر التأجيل كذلك في "باب الترخيم" عند حديثه عن النوع الثالث منه بقوله:« والثالث: ترخيم التصغير، كقولك في أسود: "سُوَيْد" سنذكره في باب التصغير»[2]، وغيره كثير.

8- استدراك ما أهمله الناظم:

إذا كانت طبيعة الشرح تقتضي أن يكتفي الشارح بما ورد في المتن، وأن يقتصر كلامه عليه، فإن ابن الناظم تجاوز ذلك حينما تنبه إلى مسائل أهملها الناظم، إما عن سهو منه، أو بقصد الإيجاز الذي تفرضه طبيعة المنظومة، فاستدرك ما أهمله، ونبّه عليه في عدة مواضع من الشرح، أذكر منها إضافته القسم السابع من أقسام المعرفة، وهو المعرف بالنداء، في حين أورد الناظم ستة فقط، فذكره في قوله:«والمعرفة منحصرة – بالاستقراء – في سبعة أقسام: ستة نبه عليها وهي: المضمر نحو: هم، وأنت، والعلم نحو: زيد وهند، واسم الإشارة نحو: ذا، وذي، والموصول نحو: الذي، والتي، والمعرف بالألف، واللام نحو: الغلام، والفرس، والمعرف بالإضافة نحو: ابني، وغلام زيد، وواحد أهمله المصنف، وهو المعرف بالنداء ، نحو: يا رجل».[3]

ومسالة أخرى استدركها على الناظم، تمثلت في تفصيل الحديث بشأن حروف الجر الثلاثة، وهي: كي، ولعل، ومتى، التي اكتفى ابن مالك بإيرادها في متن الألفية إلى جانب حروف الجر دون أن يخصّها بالعناية على خلاف باقي الحروف التي أفرد لها أبياتا من الألفية للحديث عن مواضعها، وتحديد معانيها، فأشار ابن الناظم إلى ذلك بقوله: « ولكل من هذه الحروف سوى ما ذكر في الاستثناء تفصيل يأتي ذكره، إلا (كي، ولعل، ومتى)».[4]

ويبدو أنه يلتمس له العذر في ذلك بندرة الجر بتلك الحروف فيقول: «وقل من يذكرهن مع حروف الجر، لغرابة الجر بهن »[5]، ثم يواصل حديثه بتحديد مواضع الجر بها ومعانيها،

---

[1] – شرح ابن الناظم، ص 423.

[2] – المصدر نفسه، ص 423.

[3]– نفسه، ص 55.

[4]– نفسه ، ص 354.

[5]– نفسه، ص 354.

فبدأ بــ "كي" قائلا: « فأما (كي) فتكون حرف جر في موضعين: أحدهما: قولهم في الاستفهام عن علة الشيء: "كيمه؟" بمعنى لمه؟، فــ "كي" هنا حرف جر، دخل على "ما" فحذفت ألفها، وزيدت هاء السكت وقفا، ....، والثاني: قولهم " جِئْتَ كَيْ تَفْعَلَ" بمعنى: لأن تفعل، "فأنْ" المضمرة، والفعل بعدها في موضع جر بــ "كي"، كما يكون ذلك إذا قلت فلتفعل، وأما "لعلّ"، فتكون حرف جر في لغة بني عقيل...أما "متى" فتكون حرف جر بمعنى "من" في لغة هذيل....»[1]

ومثال ذلك أيضا قوله في أوزان ألف التأنيث الممدودة: «لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة: فمنها ما نبه عليه في هذه الأبيات، ومنها ما لم ينبه عليه، أما الأول:...»[2]

بمعنى ما نبه عليه الناظم، وهي مجملة في قوله:[3]

لمَــدِّهَا: فَعْلاَءُ، أَفْعِلاءُ	مُثَلَّثُ العَيْـنِ- وَفَعْلَلاءُ
ثُمَّ فِعَالا، فُعْلُـلاَ، فَاعُولا	وفَاعِلاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُـولا
ومُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالاَ، وكَذَا	مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلاءُ أُخِـذَا

وأما ما استدركه من الأوزان المهملة فيذكره في قوله: «وأما الثاني: فنحو:"فَيْعَلاءُ كَدَيْكَسَاءُ: للقطيع من الغنم، "تَفْعِلاءُ" كَتَرْكِضَاءُ: لضرب من المشي، و"فُعَيْلِيَاءُ" كمُرَيْقِيَاءُ: اسم ملك باليمن، و "فُعْلَلاءُ" كسُلْحَفَاءُ، و" فَعْلِيَّاءُ، كَزكَرِيَّاءُ، وفَعَيْلاءُ، كخَصَيْصَاءُ، و"فُعَالِلاءُ كجُمَادِبَاءُ لجرادة كبيرة خضراء»[4]

9- مخالفة الناظم في بعض المواضع:

لقد كانت شخصية ابن الناظم حاضرة في الشرح، حيث لم يتقبل كل ما ورد في المتن من آراء والده، بل خالفه في بعضها، مبررا مذهبه، ومثال ذلك مخالفة الناظم في مسألة جواز حذف عامل المصدر المؤكد، حيث صرّح الناظم بعدم جواز ذلك، ويتضح مذهبه من خلال قول

---

[1] - شرح ابن الناظم، ص 356.

[2] - المصدر نفسه، ص 757.

[3] - متن الألفية، ص 148-149.

[4]- شرح ابن الناظم، ص 758.

الشارح: « والذي ذكره الشيخ (رحمه الله) في هذا الكتاب، وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله»[1].

ثم أورد له في الشرح نصا من كتابه "شرح الكافية" برّر فيه مذهبه قائلا: «لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك، فلم يجز، فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه»[2].

وأنكر عليه ابن الناظم هذا المذهب قائلا:« ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأنه يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق، وأولى»[3]

فهو من خلال ما ذكر يجوّز حذف عامل المصدر، ويؤكد هذا قوله: « يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به، وغيره»[4].

ثم برّر للناظم مذهبه قائلا: « فمنع مثل هذا: إما لسهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهى دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام»[5].

10- عرض الآراء النحوية، والمسائل الخلافية:

لقد اعتمد ابن الناظم في أثناء شرح مضامين الألفية ومناقشته مختلف المسائل التي احتوتها على جهود نخبة معتبرة من العلماء الذين اقترنت أغلب أسمائهم بعلم النحو، وعرفوا بعطائهم الوافر في مختلف المراحل التي مرَّ بها كلٌّ في إطار مذهبه الذي ينتمي إليه.

---

[1] - شرح ابن الناظم، ص 265.

[2] - شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح : أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط1، 2006م.ج1، ص 151.

[3] - المصدر السابق، ص 266.

[4] - المصدر نفسه، ص 265.

[5] - نفسه، ص 266.

فأخذ عن كبار النحويين البصريين كعيسى بن عمر [1] (ت 149 هـ) وأبي عمـــرو بـــن العلاء [2] (ت 154هـ) ، والخليل بن أحمد [3] (ت 175هـ) ، ويونس بن حبيب [4] (ت 182هـــ) ، وسيبويه [5] (ت 188هـ) ، وقطرب [6] (ت 206هـــ) ، والأخفـــش الأوســـط [7] (ت 210هـــ أو 221هـ) ، و الجرمي [8] (ت 225هـ) ، والمازني [9] (ت 248هـ) ، والمبرد [10] (ت285هـــ)، والزّجاج [11] (ت 311هـ) ، وابن السَّراج (ت 316هـ).

كما نقل عن أئمة النحويين الكوفيين، وفي طليعتهم الكسائي [12] (ت 182هـ) ، والفـــراء [13] (ت 207هـ) ، وثعلب [14] (ت 291هـ) ، وابن الأنباري [15] (أبو بكـــر محمـــد بـــن القاســـم)، (ت328هـ).

---

[1] – شرح ابن الناظم، ص 575، 650، 653، 660.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 575.

[3] – ينظر: نفسه، ص 99، 249، 378، 575، 661، 803.

[4] – ينظر: نفسه ، ص 390، 538، 544، 593، 660، 730، 748، 803.

[5] – ينظر: نفسه، ص 63، 99، 108، 120، 135، 137، 142، 155، 158، 176، 178، 193، 208، 215، 235، 249، 296، 297، 298، 306، 309، 318، 321، 331، 345، 351، 372، 378، 379، 381، 386، 390، 395، 399، 426، 428، 450، 457، 461، 464، 470، 472، 475، 479، 503، 510، 516، 517، 537، 539، 543، 545، 568، 570، 575، 579، 600، 603، 624، 628، 629، 633، 640، 658، 671، 688، 699، 703، 704، 711، 734، 753، 778، 792، 803، 824.

[6] – ينظر: نفسه، ص 544.

[7] – ينظر: نفسه، ص 24، 124، 191، 235، 249، 261، 316، 318، 361، 386، 395، 408، 436، 457، 464، 470، 560، 611، 646، 658، 660، 661، 744، 803، 824، 861.

[8] – ينظر: نفسه، ص 308، 575، 599، 600، 650.

[9] – ينظر: نفسه، ص 351، 575، 577.

[10] – ينظر: نفسه، ص 108، 135، 316، 318، 647، 351، 471، 540، 565، 579، 603، 647، 650.

[11] – ينظر: نفسه، ص 293، 378، 539، 577، 641، 647.

[12] – ينظر: نفسه، ص 172، 228، 249، 256.

[13] – ينظر: نفسه، ص 48، 78، 89، 169، 172، 249، 265، 329، 386، 467، 510، 534، 545، 599، 600، 609، 621، 642، 684، 731.

[14] – ينظر: نفسه، ص 296، 699.

[15] – ينظر: نفسه، ص 228.

وأخذ أيضا عن النحاة البغداديين كابن السكيت[1] (ت 244 هـــ)، وابـــن كـــسيان[2] (ت299 هـ) ، والسيرافي[3] (ت 385هـ) ، وأبي علـي الفارسـي[4] (ت 377 هـ) ، وابـن جنّي[5] (ت392هـ) ، وأبي الحسن الرماني[6] (ت 415 هـ)، والزجّـاجي[7] (ت415هـ) ، وابن برهان[8] (ت452 هـ)، والزمخشري[9] (ت538 هـ) ، وابن الشجري[10] (ت542 هـ) ، وابـن الخشّاب[11] (ت567 هـ) .

وتعرض كذلك لآراء نحاة الأندلس والمغرب، فأخذ عن ابن خروف[12] (ت609 هـــ) ، والشلوبين[13] (ت645 هـ) ، والصيمري[14] (ت645 هـ) ، وابن عـصفور[15] (ت663هــ)، فضلا عن آراء أبيه التي حفل بها الشرح.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة أخذه عن أولئك النحاة كانت متفاوتة، إذ اعتمد آراء سيبويه في أغلب المواضع حتى كادت آراؤه تظهر في كل صفحة من الشرح، وهو ما تظهره الإحالـة الخاصة به في الهامش، ويبدو أن المعيار الذي اعتمده في الأخذ بالآراء هـو شـهرة النحـوي ومكانته، وكذلك أهمية آرائه لديه، ووجودها في متن الألفية.

---

1 – ينظر: شرح ابن الناظم، ص 737.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ص 166 ،332، 475 ،535 ، 671 ، 737 .

3 – ينظر: نفسه، ص 135، 290 ،293 ، 296 ، 331.

4 – ينظر: نفسه، ص81 ، 126، 135 ، 216 ، 223 ، 331 ، 343 ، 394 ، 402 ، 482 ، 516 ، 533 ، 654 ، 661، 712

5 – ينظر: نفسه، ص 88 ،280 ، 331 ، 604 .

6 – ينظر: نفسه، ص386.

7 – ينظر: نفسه، ص 539.

8 – ينظر: نفسه، ص 135 ،533 ، 565.

9 – ينظر: نفسه، ص 516 ،542 ، 550، 712 .

10– ينظر: نفسه، ص241 .

11– ينظر: نفسه، ص413 .

12– ينظر: نفسه، ص216 ، 291 ، 293 ، 472 ، 475 ، 508 .

13– ينظر: نفسه، ص464.

14– ينظر: نفسه، ص89 – 332 ، 464.

15– ينظر: نفسه، ص89 ، 331 ، 332.

والملاحظ أنه لم يعن في نقل أرائهم بذكر مصادرها، إلا في القليل من المواضع التي لم تتعد العشرة.

وكان أسلوبه في طرحها يقوم -غالبا- على ذكرها بالتفصيل، إذ يوردها مرفقة بالأدلة والحجج التي تستند إليها، ومن ثمّ يقوم بالتعقيب عليها بترجيح ما يراه صائبا، ورد ما يراه ضعيفا مبينا وجه فساده ، ومن الأمثلة التي توضح هذا المنهج ما جاء في مسألة جواز تقديم خبر ليس عليها، إذ أورد راي سيبويه، وأبي علي، وابن برهان القاضي بجواز تقديمه وحجتهم في ذلك تقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، وفي المقابل منع الكوفيون، والمبرد، وابن السرّاج ذلك، حيث قاسوها على عسى ونعم، وبئس، وفعل التعجب ، وذلك في عدم التصرف. فأيد ابن الناظم رأي المجيزين، وردّ على المانعين بقول السيرافي: « بين ليس ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس فرق...لأن ليس تدخل على الأسماء (ظاهرة، ومضمرة، معرفة، ونكرة)، ويتقدم خبرها على اسمها،...ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم، ولا العلم...، وفعل التعجب يلتزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميرا، فكانت ليس أقوى منها»، وأضاف هو إلى ذلك الفرق بين ليس وعسى، إذ إن ليس متضمنة معنى ما له صدر الكلام، وهو معنى الترجي مثل لعلّ بخلاف ليس المتضمنة معنى النفي، وهو كالترجي في لزوم صدر الكلام.[2]

وكان ابن الناظم كثير التعرض للمسائل الخلافية بين قطبي النحو (مدرستي البصرة والكوفة)، ويحاول -غالبا- الفصل فيها بترجيح كفّة الطرف الأقرب للصواب في نظره، مبررا موقفه، محاولا -أثناء ذلك- تحري الموضوعية والإنصاف.

فكان يعرض آراء الفريقين، ثم يعقب عليها بإصدار أحكامه التي يناصر بها البصريين في بعض المواضع كما هو الشأن في مسألة رافع المبتدأ والخبر، حيث رأى البصريون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأما الخبر فقد اختلفوا في رافعه، فوافق من قال برفعه بالمبتدأ، مخالفا بذلك

---

[1] - سورة هود من الآية: 08.

[2]- شرح ابن الناظم، ص135.

رأي الكوفيين الزاعم بأن المبتدأ، والخبر مترافعان[1]، فقال في هذه المسالة :« المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا خلاف عند البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ، قال سيبويه:"فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المعنى عليه يرتفع به، كما ارتفع بالابتداء، وذلك كقولك عبد الله منطلق"[2]، وقيل: رافع الجزأين هو الابتداء، لأنه اقتضاهما، فعمل فيها وهو ضعيف، لأن أقوى العوامل، وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إشباع، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك، وعند المبرِّد: أن الابتداء رافع للمبتدّأ، وهما رافعان للخبر، وهو قول بما لا نظير له، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ، والخبر مترافعان، ويبطله أن الخبر يرفع الفاعل، كما في نحو: زيد قائم أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ، لأن أقوى العوامل، وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك»[3]

ووافق البصريين أيضا في مسألة أصل الاشتقاق، حيث رأى أن المصدر أصل للفعل والوصف في الاشتقاق، مخالفا رأي الكوفيين الذين عدّوا الفعل هو الأصل، والمصدر فرع عنه[4]، وبين حجّته، فقال في هذه المسألة:«... المصدر أصل للفعل وللوصف في الاشتقاق، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر، وهو باطل، لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة، ولا شك أن الفعل يدل على المصدر، والزمان، ففيه معنى المصدر وزيادة، فهو فرع، والمصدر أصل لأنه دال على بعض ما يدل عليه الفعل، وبنفس ما يثبت فيه فرعية الفعل يثبت فرعية الصفات: من أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وغيرهما، فإن "ضاربا" يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب، و"مضروبا" يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة

---

[1] - ينظر: - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين الأنباري (عبد الرحمان ابن أبي الوفاء ابن عبدالله)، ، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1998، ج1، ص ، 49.

- التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، العكبري (أبو البقاء) ،تح: عبد الرحمان ابن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1،1989، ص 224.

[2] - الكتاب، سيبويه (عمر بن عثمان)، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، ج2، ص125.

[3] - شرح ابن الناظم، ص 108.

[4] - ينظر: - الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج1، ص 217.

- التبيين، العكبري، ص 132.

على ذات الموقع به الضرب، فهما مشتقان من الضرب، وكذا سائر الصفات»[1].

وكان في مواضع أخرى أميل إلى أراء الكوفيين، فوافقهم في عدة مسائل، ومن بينها مثلا مسألة "رافع الفعل المضارع"، حيث رأى البصريون أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم أما الكوفيون فرأيهم أنه ارتفع بتجرده من عوامل الجزم وعوامل النصب[2]، فوافقهم الرأي مبررا موقفه قائلا: «والرافع له – إذ ذاك – إما وقوعه مع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الناصـــب، والجازم، وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح، لأن قول البصريين: رافع المضارع وقوعه موقع الاسم لا يخلو إما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالأصالة، سواء جاز وقوع الاسم فيه، كما في نحو: يقوم زيد، أو منع منه الاستعمال كما في نحو: جعلَ زيدُ يفعلُ، وإما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا، فـــإن أرادوا الأول، فهـــو باطل، برفع المضارع بعد "لو" وحروف التخصيص لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة، وإن أرادوا الثاني فهو باطل أيضا لعدم رفع المضارع بعد "إن" الشرطية، لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اِسْتَجَارَكَ﴾[3]، فلو كـــان الرافـــع للمـــضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا كما كان بعد "إن" الشرطية إلا مرفوعا والـــلازم منتـــف، فـــالملزوم كذلك».[2]

ومن ذلك أيضا موافقتهم في مسألة جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا، حيث رأى الكوفيين جواز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا، وعدم جواز توكيد غير المحدودة، وأما البـــصريون فذهبوا إلى عدم جواز كل ذلك،[3] فخالف هؤلاء مبررا موقفه في قوله: « مذهب الكـــوفيين أنـــه يجوز توكيد النكرة المحدودة، مثل: يوم، وليلة، وشهر، وحول، مما يدل علـــى مـــدة معلومـــة المقدار، ولا يجيزون توكيد النكرة غير المحدودة كحين، ووقت، وزمان، ممـــا يـــصلح للقليـــل والكثير، لأنه لا فائدة في توكيدها، ومنع البصريون توكيد النكرة سواء كانت محدودة، أو غيـــر

---

[1] – شرح ابن الناظم، ص 262.

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج2، ص 550 .

[3] – سورة التوبة، الآية 06.

[2] – شرح ابن الناظم، ص 665.

[3] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 402.

محدودة...، وقول الكوفيين أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة، فإن من قال: صُمْتُ شَهْراً قد يريدوا جميع الشهر، وقد يريدوا أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال، وصار كلامه نص على مقصوده»[1].

ونجده في مواضع أخرى مجرد ناقل للمسائل الخلافية، فيكتفي بذلك دون أن يعقب عليها، أو يبدي موقفه منها، ومثال ذلك مسألة "أولى العاملين بالعمل في التنازع"، حيث أعمل البصريون الثاني من المتنازعين، في حين رأى الكوفيون إعمال أول المتنازعين،[2] وأما الشارح فقد وقف موقف الحياد في هذه المسالة فلم ينصف أيا من المذهبين، بل اكتفى بمجرد عرضهما فحسب قائلا:« أمثلة ذلك على إعمال الثاني: قاما، وقعد أخواك، ورأيت وأكرمت أبويك، وضرباني، وضربت الزيدين، وضربت، وضربني الزيدون: تضمر في الأول الفاعل وتحذف منه المفعول لأنه فضلة، فلا يصح إضماره قبل الذكر، وأمثلته على إعمال الأول: "قَامَ وقَعَدَ أَخَوَاكَ"، و"رَأَيْتُ وأَكْرَمْتُهُمَا أَبَوَيْكَ"، وَضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ"، و"ضَرَبْتُ وضَرَبُونِي الزَّيْدِيْنَ": تضمر في الثاني ضمير الفاعل وضمير المفعول،والمختار عند البصريين إعمال الثاني، وعند الكوفيين إعمال الأول»[3].

11- كثرة الشواهد وتنوعها: لقد اعتمد ابن الناظم كثيرا من الشواهد لإثبات الأحكام النحوية، وتنوعت تلك الشواهد فشملت القرآن الكريم، و قراءاته، والحديث الشريف، والشعر، والنثر، وفيما يلي سنحاول تتبعها، وإحصائها، وإبداء الملاحظات عليها.

أ- **القرآن الكريم وقراءاته:** لقد كان للقرآن الكريم، و قراءاته حظ وافر في الاستشهاد حيث بلغ عدد الآيات التي استشهد بها ثلاث وثمانين وخمسمائة آية كريمة، لم يوردها كاملة -في الغالب- بل اكتفى بموضع الشواهد منها فقط، باستثناء بعض الآيات القصار مثل، قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ

[1] - ينظر: شرح ابن الناظم، ص 506.
[2] - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج01، ص 87
[3] - المصدر السابق، ص 254.

اللهُ أَحَدٌ﴾[1]، وقوله تعالى :﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾ [2]، و قد يكون السبب وراء ذلك هو كون تلك الآيات محفوظة في صدور المتعلمين في ذلك الوقت فلم ير داعيا للإطالة بذكرها كاملة.

وأجده في بعض المواضع لا يصرح بأنّها شواهد قرآنية، ومن ذلك ما استدل بـــه علـــى إهمال عمل "إنّ" في حال تخفيفها، فقال: «...والإهمال هو الأكثر نحو: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّــا جَمِيــعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [3]، ﴿ إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لمَّا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[4]، ﴿ وَإِنْ كُــلُّ نَفْــسٍ لَمَّــا عَلَيْهَــا حَافِظٌ﴾[5]»[6]، فلم ينسب هذه الآيات، ونضم تفسير هذه المسألة إلى ما سبق تعليله من أن القــرآن محفوظ في صدور المتعلمين لأن حفظ القرآن الكريم كان المرحلة الأولى التي يمر بها طالــب العلم قبل تلقي باقي العلوم.

وقد أكثر ابن الناظم من الاستشهاد بالقراءات القرآنية المختلفة، ولم يبال إن كانــت تلــك الآيات متواترة، أم شاذة بقدر ما همّه أنها تفيد إ ثبات حكم أو ترسيخ قاعدة نحوية، ولم يــذكر أصحابها في أغلب المواضع ومن ذلك استدلاله على جواز حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ومَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[7]، أي فعمله لنفسه، فإساءته عليها[8]، واستدل بقراءة أبــي السمال قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[9] برفع (حين)[10] على مسألة حذف خبر (لات) وإبقاء اسمها في النادر،[11] وقراءة سعيد بن جبير ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ تَدْعُونَ مِن دُوْنِ اللهِ عِبَــادٌ أَمْثَــالُكُم﴾[12]،

---

[1] – سورة الإخلاص، الآية: 01.

[2] – سورة الكوثر، الآية: 01.

[3] – سورة يس، الآية: 32.

[4]– سورة الزخرف، الآية:35.

[5] – سورة الطارق، الآية:04.

[6] – شرح ابن الناظم، ص179.

[7]– سورة فصلت، من الآية: 46.

[8]– المصدر نفسه، ص119.

[9] – سورة ص، من الآية :03.

[10]– تفسير البحر المحيط، أبو حيان (محمد بن يوسف)، تح: عادل أحمد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م، ج7، ص367 .

[11]– ينظر، شرح ابن الناظم، 152.

[12]– سورة الأعراف، من الآية: 194.

بنصب (عِبَاد)[1] وذلك استدلالا على إجراء مجرى "لَيْسَ" في النادر[2].

ب. **الحديث الشريف:** لقد كان ابن الناظم كثير الاستشهاد بالحديث الشريف، الذي يعني «في عرف النحاة كل قول صدر عن النبي (ρ)، وهو أيضا ما قاله الصحابة في وصف أقوال الرسول (ρ) وأعماله، وقد تعدّى أحيانا إلى أقوال التابعين»[3]، وهي ميزة ورثها عن شيخه (ابن مالك) الذي اشتهرت لديه، فبلغ عدد المستشهد به ثلاثة وأربعين حديثا، وتفاوتت بين الطويل والقصير، وكذا الصحيح السند، والمحتمل، وسأحاول فيما يلي إثبات مجموع الأحاديث الواردة في الشرح، ومواضع الاستشهاد منها.

الرقم	نص الحديث	موضع الشاهد	الصفحة
01	« أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ». (رواه البخاري)	الكلمة قُصِدَ بها الكلام	22
02	«مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا». (رواه أحمد)	لغة النقص في (هن)	38
03	«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ».(رواه البخاري بحذف النون في سنين الثانية)	إجراء (سنين) مجرى (حين) في لزوم الياء والإعراب بالحركات	48
04	«إِنَّ الله مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ». (رواه أبو داوود)	الانفصال في ضميري النصب المجتمعين في الفعل (ملَّك)	63
05	لعمر (τ) في ابن الصياد : «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ	اتصال ضميري الرفع	63

---

[1] – المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح: علي النّجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، (د ط)، 1994م، ج1، ص270.

[2] – ينظر: شرح ابن الناظم، ص152.

[3] – مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي، أحمد جلايلي، مجلة الأثر، العدد 04، 2005، ص 25.

بنصب (عِبَاد)[1] وذلك استدلالا على إجراء مجرى "لَيْسَ" في النادر[2].

ب. **الحديث الشريف:** لقد كان ابن الناظم كثير الاستشهاد بالحديث الشريف، الذي يعني «في عرف النحاة كل قول صدر عن النبي (ρ)، وهو أيضا ما قاله الصحابة في وصف أقوال الرسول (ρ) وأعماله، وقد تعدّى أحيانا إلى أقوال التابعين»[3]، وهي ميزة ورثها عن شيخه (ابن مالك) الذي اشتهرت لديه، فبلغ عدد المستشهد به ثلاثة وأربعين حديثا، وتفاوتت بين الطويل والقصير، وكذا الصحيح السند، والمحتمل، وسأحاول فيما يلي إثبات مجموع الأحاديث الواردة في الشرح، ومواضع الاستشهاد منها.

الرقم	نص الحديث	موضع الشاهد	الصفحة
01	« أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ». (رواه البخاري)	الكلمة قُصِدَ بها الكلام	22
02	«مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا». (رواه أحمد)	لغة النقص في (هن)	38
03	«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ».(رواه البخاري بحذف النون في سنين الثانية)	إجراء (سنين) مجرى (حين) في لزوم الياء والإعراب بالحركات	48
04	«إِنَّ الله مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ». (رواه أبو داوود)	الانفصال في ضميري النصب المجتمعين في الفعل (ملَّكَ)	63
05	لعمر (τ) في ابن الصياد : «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ	اتصال ضميري الرفع	63

[1] – المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح: علي النّجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، (د ط)، 1994م، ج1، ص270.

[2] – ينظر: شرح ابن الناظم، ص152.

[3] – مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي، أحمد جلايلي، مجلة الأثر، العدد 04، 2005، ص 25.

	تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ». (رواه البخاري)	والنصب المجتمعين في (يَكُنْهُ)	
06	« قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِـكَ» ورد بسكون الطاء وكسرها.(رواه البخاري ومسلم يسكون الطاء)	حذف ياء المتكلّم ونون الوقاية الملحقة بها	71
07	« أَمْـرٌ بِمَعْـرُوفٍ وَنَهْـيٌ عَـنْ مُنْكَـرٍ صَدَقَةٌ».(رواه مسلم)	الابتداء بالنكرة (أَمْـرٌ) لأنها عملت عمل الفعل.	
08	« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».(رواه مالك)	الابتداء بالنكرة (خَمْسُ)، لأنها أضيفت إلى نكرة (صلوات)	113
09	قال ابن عباس (ت): «تَمْـرَةٌ خَيْـرٌ مِـنْ جَرَادَةٍ».		114
10	«لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالإِسْلامِ لَهَـدَمْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَـابَيْنِ».(رواه البخاري ومسلم بروايات مخالفة)	ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا وهو (حَدِيثُو)	122
11	«أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ». (رواه مسلم وأبو داوود)	سد الحال (وَهُوَ سَاجِدٌ) مسدّ الخبر	124
12	«فَوَاللهِ مَا الفَقْـرَ أَخْـشَى عَلَـيْكُمْ».(رواه البخاري ومسلم)	توسط المفعول (الفقـر) بين (ما) والفعل	134
13	قال ابن عباس (ت): «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَـمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُوْلاً».	مجـيء خبـر فعـل الشروع (جعل) جملة	154
14	قال عمر: (ت):«مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ».(رواه البخاري دون (أَنْ) مطلقا، ورواه مسلم بـ (أن) فـي	وقوع خبر كاد الثانيـة ومقرونا بـ (أن)	156

	الموضعين)		
15	«لاَ أَحَد أَغْيَـر مِـنَ اْللهِ».(رواه البخـاري ومسلم)	ذكر خبر (لا) المجهول	193
16	«يَتَعَاقَبُونَ فِيكم مَلائِكَـةٌ بِاللَّيْـلِ، وَمَلائِكَـةٌ بِالنَّهَارِ».(رواه البخاري ومسلم)	اتصال الفعل (يتعاقبون) بـواو الجمـع مـع أن الفاعل (مَلائِكَةٌ) ظاهر	220
17	«دَخَلَتْ اِمْرَأَةٌ النَّارَ فِيْ هِرَّةٍ رَبَطَتْهَـا فَلَـمْ تُطْعِمْهَا ولَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ».(روا البخاري ومسلم)	- _ وقوع (في) لمعنـى السببية	271 367
18	« أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِـنْ قُرَيْشٍ وَأُسْتُرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ»	الاستثناء بـ (بَيْدَ)	288
19	«دَعَوْتُ رَبِّي ألاّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ».(رواه مسلم)	خـروج سـوى عـن الظرفيـة ووقوعهـا مجرورة تأثرا بعامـل الجر	305
20	«ومَا أَنْتُمْ في سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالـشَعْرَةِ البَيْضَاءِ في جِلْدِ الثَوْرِ الأَسْوَدِ أو كَالـشَعْرَةِ السَوْدَاءِ في جِلْـدِ الثـوْرِ الأَبْـيَضِ».(رواه البخاري)	خروج (سـوى) عـن الظرفيـة ووقوعهـا مجرورة تأثرا بعامـل الجر	305
21	«أُسَـامَةَ أَحَـبُّ النَّـاسِ إِلَـيَّ مَـا حَاشَـا فَاطِمَةَ».(رواه أحمد)	شذوذ دخول (ما) علـى (حَاشَا)	309
22	في الحـديث: « فـصلى رسـول الله (ρ) وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا».(رواه البخاري ومسلم)	وقوع صـاحب الحـال (رِجَـالٌ) نكـرة دون مسوغ	322

23	«لاَ يَسُرُنِي بِهَا حُمُرُ النَّعَم»	دلالة الباء على البدل	364
24	قالت عائشة (ψ):« مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ اِمْرَاءَتَهُ الوُضُوءُ».(رواه مالك)	أعمال اسم المصدر المضاف إلى فاعله (قُبْلَةِ) عمل الفعل، فنصب المفعول (امْرَاءَتَهُ)	419
25	«صِفْرُ وِشَاحِهَا».(رواه البخاري)	إضافة الصفة المجردة من (الـ) إلى المضاف لضمير الموصوف	350
26	في حديث الدجال «أعْوَرَ عَيْنِهِ اليُمْنَى». (رواه البخاري)	إضافة الصفة المجردة من (الـ) إلى المضاف لضمير الموصوف	350
27	في وصف النبي (ρ): « شَثْنُ أَصَابِعِهِ».(رواه البخاري)	إضافة الصفة المجردة من (الـ) إلى المضاف لضمير الموصوف	350
28	«سُبْحَانَ الله إِنّ المُؤْمِنَ لا يَنْجُسْ».(رواه البخاري ومسلم)	التعجب اللغوي	455
29	«مَنْ تَوَضأَ يَومَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ».(رواه الترمذي)	إضمار فاعل (نِعْمَ) دون تفسيره بتمييز	470
30	«ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالس يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً المُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا الّذِينَ يَأْلَفُونَ ويُؤْلَفُونَ».(رواه الترمذي)	لزوم الإفراد في اسمي التفضيل المضافين إلى معرفة (أحبّ) و(أقرب) ولزوم المطابقة في الثالث (أَحَاسِنُ)	482

مكتبة ... جامعة قاصدي مرباح ورقلة ... اللغات

31	«مَا مِنْ أَيَامٍ أَحَبَّ إِلى الله فِيهَا الصَّومُ مِنْـــهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّة».(رواه الترمذي)	رفع أفعـل التفـضيل (أَحَبّ) المسبوق بنفـي ظاهرا أجنبيا (الـصَّومُ) مفـضلا علـى نفـسه باعتبارين	486
32	«كُلّ شيء بِقَـضَاءٍ وقَـدَرٍ حَتَّـى العَجْـزُ وَالكَسَلُ».(رواه مسلم)	استعمال (حتّى) لمطلق الجمع	526
33	«إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الـصَّلاَة، وَكُتِـبَ لَـهُ نِصفُهَا، ثُلُثُهَا، رُبْعُهَـا، ...عُـشْرُهَا».(رواه أحمد بغير هذا اللفظ)	بدل الإضراب	556
34	« ثَوْبِي حجر». (رواه البخاري)	حذف (يا) النداء في اسم الجنس	566
35	«نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَـاء لا نُـورِّثُ».(رواه أحمد)	نصب المـضاف إلـى المعرف بـ (الـ) على الاختصاص	605
36	قول (أبي طلحة) (ت) في غزوة أحد: «يَـا رَسُولَ الله لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَـهْمٌ».(رواه البخاري)	جزم جواب النهي مطلقا	684
37	«مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَجَرَةِ فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنا بِرِيحِ الثُومِ».(رواه مسلم بغيـر هـذا اللفظ)	جزم جواب النهي على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب	684
38	«قُومُوا فَلأُصَلِّ لِكُمْ».(رواه البخاري)	جزم اللام لفعل المتكلم المبني للمعلوم	690
39	«لِتَأْخُذُوا مَصَافَكُمْ». (رواه مسلم بغير هـذا	جزم اللام فعل الفاعـل	690

	اللفظ)	المخاطب	
40	«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحتِسَابًا غُفِرَ لَهُ». (رواه البخاري)	مجيء فعل الشرط (يَقُمْ) مـــضارعا، وجوابـــه (غُفِرَ) ماضيا	698
41	قالت عائشة(τ):«إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُـــلٌ أَسْـــيَفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ». (رواه البخاري)	مجيء فعل الشرط (يَقُمْ) مضارعا، وجوابه (رَقَّ) ماضيا	698
42	«فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اِستَمْتِعْ بِهَا».(رواه البخاري)	حذف (الفاء) من جواب الشرط	702
43	«أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُـــرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ الله».(رواه البخاري)	حذف (الفاء) من جواب الشرط	715

جـــ. الشواهد الشعرية:

ولم تكن الشواهد الشعرية أقلّ حظا في الاستشهاد، حيث بلغ عدد ما استـــشهد بـــه مـــن الأبيات ثمانية وسبعين وستمائة شاهد وهو ليس بالعدد القليل، وكان لا يعزها -في الغالب- إلى قائليها بل يكتفي بالإشارة إليهم بقوله -عادة-: «قال الشاعر:... »، وكـــان - أحيانـــا- يـــذكر موضع الشاهد منها فقط دون أن يتم باقي البيت، ومثال ذلك ما أورده في "باب الابتداء"، عنـــد حديثه عن القسم الثالث من أقسام تعدد الخبر، وهو "ما تعدد لفظا ومعناً". في قول الشاعر:[1]

.... فَكَـــانَ ابْنَ أُخْتٍ لَهُـــ وَابْنَـــمَا.

وقد يورد البيت كاملا كما في قول الشاعر:[2]

مَنْ يُعْنَى بِالحَمْدِ لاَ يَنْطِقُ **بِمَا سَفَهٍ** وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ.

---

[1] – خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب : عبد القا د ربن عمر البغدادي ، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة المد ني، القاهرة، ط 4، 1997م، ج11، ص92.

[2] – المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني (بدر الدين محمود ابن أحمد بن موسى)، تح: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ج 01، ص 266.

فالشاهد هنا قوله:«بِمَا سَفَهٍ»، والتقدير: بالذي سفه، فقال: «أراد لا ينطق بما هو سفه»[1].

وقد يذكر البيتين بروايتين مختلفتين، كما هو الحال في "باب الابتداء" فيما أنشده ابن جنّي من قول الشاعر:[2]

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِورُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا.

والرواية المشهورة:

....   فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا.

على البناء[3] .

فموضع الشاهد في الأولى هو (من ذي) على إعراب الاسم الموصول، وأمّا في الثانية فهو(من ذو) على الاسم الموصول.

وكان يستشهد بشعر المولدين – أحيانا– كما هي الحال عند استدلاله بقول أبي العلاء المعري (ت449هــ):[4]

يُذِيبُ الرُّعبُ مِنهُ كُلَّ عَضَبٍ   فَلَوْلاَ الغِمدُ يمُسِكُهُ لسَالاَ

على جواز ذكر الخبر بعد لولا في حال دلّ عليه دليل[5].

د. **الشواهد النثرية:** لقد كانت الشواهد النثرية كثيرة الورود في متن الشرح، وقد شملت ما صد ر عن العرب الفصحاء في لغة التخاطب اليومي، التي أذكر منها ما نقله عن الكسائي في قولهم: "هُمْ أَحْسَنُ النَّاسِ وُجُوهًا، وأَنْضَرُهمُوُهاَ" الذي استدل به على جواز اتصال الضميرين في (أَنْضَرُهمُوُهاَ) لأنّ كليهما للغيبة، وكذلك اللهجات العربية، بالإضافة إلى الأقوال المأثورة التي بلغ عددها حوالي إحدى وأربعين مثلا، توزعت على أبواب الشرح، ومن ذاك نذكر قولهم: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ »، الذي يضرب لمن يطلب شيئا قد فوته على نفسه، والشاهد في هذا

---

1 – شرح ابن الناظم، ص 55.

2 – المقاصد النحوية، العيني، ص 257.

3– شرح ابن الناظم، ص 89 .

4– المقاصد النحوية، ج1، 259.

5 ينظر: شرح ابن الناظم، ص122.

المثل يتمثل في لزوم التاء المكسورة في جميع الأحوال[1] وجاء وقولهم: «حَظِيِّينَ بناتٍ صَلَفِينَ كنَّاتٍ»[2]، الذي استشهد به في حال حذف عامل الحال وجوبا[3] ويضرب هذا المثل في أمر يعسر طلب بعضه و يتيسر وجود بعضه.

---

[1] ينظر، شرح ابن الناظم، ص475.

[2] – الحظى: الذي له حظوة، ومكانة عند صاحبه، الصلف: ضده وأصل الصلف: قلة الخير، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها، والكنّة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضا.

[3] – شرح ابن الناظم، ص 344.

وخلاصة ما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. لقد عمل ابن الناظم على إيجاد نوع من الترابط والتسلسل والترتيب بين أجزاء الشرح من خلال التمهيد لها، وتلخيص ما تم تفصيله.
2. كانت شخصية ابن الناظم حاضرة ومؤثرة في الشرح؛ ويظهر ذلك بوضوح من خلال مخالفته لشيخه في أكثر من مسألة، بالإضافة إلى ما تنبه إليه من مسائل مهملة في المتن.
3. تظهر آثار شخصية ابن الناظم كذلك وتكوينه الثقافي في الشرح من خلال إخضاع حدوده النحوية لشروط بناء الحد المنطقي، إلى جانب جنوحه إلى التعليل، وهو دليل على تأثره بالنزعة المنطقية.
4. كانت مادة الشرح ثرية قيمة من خلال عرض ابن الناظم لآراء نخبة معتبرة من علماء النحو واللغة، بالإضافة إلى عدد من المسائل الخلافية البصرية والكوفية.
5. تميّز الشرح بكثرة الشواهد النحوية بأنواعها المختلفة، فشملت القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، ونصوص الحديث الشريف بكمها المعتبر الذي يُظهر تساهل الشارح مع هذا النوع من النصوص على غرار منهج والده، ويضاف إليها كلام العرب بشعره ونثره.

الفصل الثاني

الخصائص المنهجية لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

إن البحث في منهج شروح الألفية – بتاريخها الطويل – من خلال نموذج واحد حظي بميزة السبق يمنح الدراسة أفقا ضيقا ،ويعطي نتائج محدودة تفتقر لصفة الشمول، ولذلك بات من الضروري تدعيم الدراسة بنموذج مغاير حتى تتم الإحاطة بأكبر قدر من الخصائص المنهجية التي تميزت بها شروح الألفية ، فكان ذلك النموذج هو شرح ابن هشام المعروف بـ "**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**" الذي يبدو من خلال عنوانه أن صاحبه أراده أن يكون المسلك الأقرب لطالب النحو في الإحاطة بمتن الألفية، والتمكن من جميع مسائلها، والتغلب على عويصها، وفك غوامضها وألغازها، فهو –من خلال العنوان المختار– الشرح الذي يفوق شروح الألفية إيضاحا لمضامينها، وأغراض الناظم فيها، وقد اعتمدت في اختياره من بين شروح الألفية الكثيرة على عدّة معايير أهمها :

1- الشهرة الواسعة التي عرفها هذا الشرح حتى أنه مازال يعد مصدرا أساسيا في تدريس علم النحو بالأزهر الشريف .[1]

2- المكانة العلمية العالية التي حظي بها الشارح (ابن هشام) حيث كان فريد عصره،وعلما بارزا من أعلام النحو في القرنين السابع والثامن الهجريين، فقد كان « طليعة القرن الثامن الهجري، ودرّته المتألقة، كما كان ابن مالك طليعة القرن السابع الهجري، ونجمه المتألق »[2]، قال عنه ابن خلدون (ت 732هـ) :« مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه »[3].

3- بالإضافة إلى اعتبارات أخرى مرتبطة بطريقة عرض الشرح، وأسلوب التعامل مع متن الألفية ،وهو ما سنحاول التعرض له في هذا الفصل.

---

[1] – ينظر: القرضاوي سيرة ومسيرة، القرضاوي، www.Islamonlin.net، 12/ 04/ 2008م.

[2] – المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرساله، (د.ب)، ط2، 1990م، ص 353.

[3] – لم أعثر على هذا النص في مقدمة ابن خلدون ،وقد أورده ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة ،والمؤرخون من بعده.

أولا: التعريف بالشارح:[1]

1 ــ اسمه ونسبه:

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، الإمام العلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري الحنبلي المصري .

وقد أجمع على هذا النسب جميع أصحاب التراجم المذكورين في الهامش باستثناء ابن حجر العسقلاني في "الدرر الكامنة"،حيث جعل اسم جده الأدنى عبد الله وجد والده يوسف، فكان نسبه كالتالي: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام.

والأرجح أن هذه الرواية هي الأقرب للصواب باعتبار أن الإمام ابن حجر هو الأسبق في الترجمة، وقد رأى بعض الدارسين أن روايته لا تتنافى مع رواية بقية المؤرخين، ذلك أنهم آثروا الاختصار بدل التفصيل خصوصا أن المحذوف مذكور مثله، فلا منافاة إذن بين النسبين.

2 ــ مولده ونشأته وشيوخه:

ولد في شهر ذي القعدة من سنة ثماني وسبعمائة للهجرة في القاهرة حاضرة مصر التي آلت إليها الخلافة بعد سقوط بغداد في قبضة التتار سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة (665هـ)، فكانت القاهرة آنذاك مرصدا للعلم ،ومحطّا لأنظار العلماء، فقصدوها، ونشطوا بها تحت راية المماليك الذين شجعوا العلوم، ورفعوا مكانة العلماء،[2] فعاصر فترة حكم الناصر محمد بن قلاوون (ت 741هـ)[3] الذي لم يحد عما أثر عن سابقيه من الملوك

---

[1]- ينظر: - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، الشوكاني (محمد بن علي)، بيروت، دط، دت، ج1، ص 400- 402.

- بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص 68- 70.
- الدرر الكامنة في أعيان مصر والقاهرة، ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي)، تح: محمد عبد المعيد خان مطبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط2، 1972م، ج3، ص93 - 95.
- شذرات الذهب ابن العماد، ج6،ص 191- 192.
- النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ابن تغري (أبو المحاسن يوسف)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ج10، 262.

[2] - ينظر: الدراسات اللغوية في مصر من القرن الخامس إلى القرن التاسع، شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د ط)، (د ت)، ص40.

[3] - ينظر في ترجمته النجوم الزاهرة، ج8، ص35.

(خصوصا والده قلاوون، والظاهر بيبرس قبله) في تقديس العلم، وأصحابه[1]، فـراح ينـشئ المدارس والمساجد والزوايا، فبنى المدرسة الناصرية سنة (705هـ)، وبنى الجـامع الـذي حمل اسمه (**جامع السلطان محمد**) سنة (711هـ)، وجامع القلعة سنة (718هـــ)، وكـان يتكفل بشؤون المتعلمين بتوفير متطلباتهم من مأكل، ولباس، وإيواء ،وكتب ،وأدوات كتابـة، وكان يشرف شخصيا على المدارس ودور العلم، ويهتم بانتقاء الشيوخ القائمين عليها، ويجزل العطايا ويقف الأوقاف عليها.[2]

وفي ظل هذا الجو العلمي الملائم نشأ ابن هشام بالقاهرة، وأخذ العلم عن فطاحل علمائها، فلزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل (ت 744هـ)[3]، وتلا على ابن السراج (محمـد بـن محمد بن نصر)[4] (ت 768هـ)[5]، وسمع من أبي حيان (ت 745هـ)[6] ديوان زهير بن أبـي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وكان كثير المخالفة له شديد الانحراف عنه، وحضر دروس التاج التبريزي (ت 746هـ)[7]، وقرأ على التاج الفاكهاني (ت 734 هــ)[8] شـرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وكان شافعي المذهب، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقـي فـي دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، وهو ما يدلنا على قوة حافظته، وسعة فكره، وشدّة شغفه بالعلم .[9]

3 ـ علمه وصفاته:

نال ابن هشام نصيبا وافرا من العلم، فأتقن العربية حتى فاق الأقران بل الشيوخ، وحدّث عن ابن جماعة (ت 733هـ)[10]، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

---

1 - ينظر: في تاريخ الأيوبيين والمماليك، أحمد مختار العبادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م، 231.

2 - ينظر: صور من الحضارة العربيةالاسلامية في سلطنة المماليك، حياة ناصر الحجي، دار القلم، الكويت، ط1، 1992م، ص 148-151.

3 - ينظرفي ترجمته الدرر الكامنة، العسقلاني، ج1، ص 302.

4 - ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمان الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998م، 39.

5 - ينظر في ترجمته بغية الوعاة، السيوطي، ج1، ص235.

6 - ينظر في ترجمته المصدر نفسه، ج1، ص280.

7 - ينظر في ترجمته الصدر نفسه، ج2، ص171.

8- ينظر في ترجمته المصدر نفسه، ج2، ص221.

9- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص69.

10- ينظر في ترجمته طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ج2، ص369.

وإلى جانب مؤهلاته العلمية ومكانته العالية التي ارتقى إليها، فقد كان شديد التواضع، دمث الخلق، رقيق القلب، تغلب عليه سمة البر والشفقة وعفة اللسان.

ولا شك أن لتلك المؤهلات والمزايا أثرها في نتاجه العلمي الذي «تصدر به لنفع الطالبين فانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطّلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده، بما يريد مسهبا وموجزا ».[1]

5 ــ شعــــره:

كان ابن هشام ينظم الشعر، ولكنه لم تكن له قدم راسخة في هذا الفن بسبب انشغاله بعلم النحو، ولم أجد له في هذا الميدان سوى بعيض الأبيات التي رواها المؤرخون له، أذكر منها هذين البيتين اللذين يحث فيهما على طلب العلم، والتجلد بالصبر على مشاقه ومصاعبه قائلا:[2]

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِه ... وَمَنْ يَخْطِب الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى البَذْلِ
وَمَنْ لَمَ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ العُلاَ ... يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلاً أَخَا ذُلٍّ

6 ــ وفاتــــه:

وقد توفي-رحمه الله- ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة (761هــ) ودفن بالمقبرة الصوفية بالقاهرة.

وكان وقع وفاته عظيما على من عاصره، فرثاه ابن نباتة (محمد بن محمد) (ت878هــ) بقوله:[3]

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نوءُ رَحْمَةٍ ... يجَرُّ عَلَى مَثْوَاه ذَيْلَ غَمَامِ
سَأَرْوِي لَهُ فِي سِيرَةِ المَدْحِ مُسْنَدًا ... فَمَازِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامِ

1 – الدرر الكامنة، ابن حجر، ج3، ص94، وبغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص 69.
2 – بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص 70.
3 – المصدر نفسه، ج2، ص70.

4 ـــ مؤلفاتـــه:

كانت مؤلفاته كثيرة ومتنوعة وصل بها بعضهم إلى ما يفوق الخمـــسين مـــصنفا بـــين مطبوع ومخطوط ، ومفقود، أشهرها :

ومن أشهرها أيضا مدونة بحثي في هذا الفصل "**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**" المعروف **بالتوضيح** الذي يعد أحد الكتب الثلاثة[1] التي كان محورها ألفية ابن مالك التي كانت ولا تزال تدرس في الأزهر الشريف مهد العلم الوثير[2]، وقد شرحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)[3] وسمى شرحه "**التصريح بمضمون التوضيح**" وفرغ من تأليفه سنة تسعين وثمانمائة للهجرة[4].

ومن مصنفاته الشهيرة كذلك كتاب "**الإعراب عن جدل الإعراب**"، و"**قطر الندى وبل الصدى**"، و"**شرحه**"، و"**شذور الذهب**"،و"**شرحه**"، و"**شرح بانت سعاد**"، و"**شرح التسهيل**"، و"**شرح الشواهد الصغرى**"، و"**شرح الشواهد الكبرى**"، و"**شرح اللمحة لأبي حيان**"، و"**الألغاز النحوية**"، و"**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" الذي اشتهر في حياته وأقبل الناس عليه، فقال فيه ابن خلدون: «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب ...وتكلّم عن الحروف والمفردات ...فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ...فأتى من ذلك بشئ عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه »[5].

---

1 – الكتابان الآخران هما شرح ابن عقيل وشرح الأشموني.

2 – ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمان الضبع ، ص86.

3 – ينظر في ترجمته الأعلام ، خير الدين الزركلي، ج2، 297.

4 – كشف الظنون، حاجي خليفة، ج1، ص154.

5 – مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد) ، تح:مصطفى شيخ مصطفى ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط1، 2005م،ص 614.

ثانيا: الخصائص التي ميزت منهج ابن هشام في شرحه

1ـ بناء الشارح:

لقد صدر ابن هشام شرحه بخطبة مختصرة، ورغم ذلك فقد كانت دقيقة اللفظ، تامة المعنى، موفية بالغرض من وضعها؛ حيث توفرت على أهم العناصر الأساسية التي تدخل ضمن الهيكل العام للخطبة في تلك العصور, فاستهلها بعد البسملة بحمد الله تعالى والصلاة والتسليم على نبيه محمد(ρ)، والثناء عليه، وعلى آله وأصحابه، وهو تقليد سائد لابد منه.

وبعد ذلك انتقل إلى الحديث عن الدوافع التي دعته إلى شرح ألفية ابن مالك، وقد تمثلت في إيجازها المفرط على الرغم من غزارة علمها، وهوما جعل أمر فهمها والإفادة منها عسيرا يصعب على طلاب العلم، بل تكاد تكون مضامينها بالنسبة إليهم من الألغاز الغامضة التي يصعب حلّها، فقال في ذلك :« إن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية، نظم الإمام جمال الدين أبي عبد الله بن مالك الطائي ــ رحمه الله ــ كتاب أصغر حجما، وأغزر علما، غير أنه لإفراط الإيجاز كاد يعد من جملة الألغاز»[1] .

ثم قدّم بعد ذلك تفصيلا واضحا للمنهج الذي اعتمده في شرح الألفية قائلا :« وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به تراكيبه، وأنقح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آلُ جهدا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وتبويبه»[2].

وفي آخر الخطبة أفصح عن تسمية كتابه فقال:« وسميته "**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**"»[3]، وختمها بالدعاء لله، والتوكل عليه.

ومن خلال هذا العرض لمحتوى خطبة ابن هشام في شرحه يمكن استخلاص أهم خصائصها المتمثلة في ذكر الدافع الذي جعله يشرح الألفية، ثم عرض المنهج الذي اعتمده في الشرح، ثم ذكر بعد ذلك تسمية الكتاب.

1- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م، ج1، ص31.

2 – المصدر نفسه،ج1، ص31.

3– نفسه، ص31.

2ـ العناية بالحد:

يبدو أن شرح ابن الناظم قد أثّر على بقية شراحها، فاستمدوا منه النـــزعة المنطقيـــة، وبالخصوص في مجال وضع الحدود والتعريفات[1]، ولم يتجاوز ابن هشام هو الآخـــر دائـــرة هذا الحكم، إذْ إنَّ المتمعن في حدود أبواب شرحه يلاحظ مدى انسياقه لمنهج المناطقـــة فـــي التعريف؛ حيث جاءت قائمة على العناصر الأساسية للحد التي تشمل النوع الذي يضم جـــنس المحدود، وفصله «الذي به يفصل النوع من الجنس »[2].

فعرف الحال بأنه « وصف فضلة، مذكور لبيان الهيئة كـــ "جِئْتُ رَاكِبًا"، و"ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا"، و"لَقِيْتُهُمَا رَاكِبَيْنِ"، وخرج بذكر الوصف نحو: "القَهْقَرَى" في "رَجَعْتُ القَهْقَرَى"، وبذكر الفضلة الخبر في نحو: "زَيْدٌ ضَاحِكٌ" وبالباقي التمييز في نحو "لله دَرُّه فَارِسًا"، والنعت فـــي نحـــو: "جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ"، فإن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وذكر النعـــت لتخـــصيص المنعوت؛ وإنما وقع بيان الهيئة يهما ضمنا لا قصدا»[3]، فالوصف هو الجنس الذي يضم الحال مع بقية التوابع، وذكره لبيان الهيئة هو فصل النوع (الحال) الذي يميزه ويفصله عـــن بقيـــة التوابع، ثم أخذ بعد إيراد هذا الحد في تحليل جزئياته وتوضيحها بالأمثلة المناسبة لكل جزء.

ومن الأمثلة التي تحوي عناصر الحد المنطقي كذلك حد التمييز الذي عرفه بأنه: « اسم، نكرة، بمعنى "من" مبين لابهام اسم أونسبة، فخرج بالفصل الأول نحو: "زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ"...، والثاني الحال فإنه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى "مِـــنْ"، وبالثالث نحو: "لاَرَجُلَ"، ونحو:

أَسْتَغْفِـــرُ اللهَ ذَنْبـــًا لَسْـــتُ مُحْصِيهِ

فإنهما وإن كانا على معنى "مِـــنْ"، لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول للاستغراق، وفي الثاني للابتداء»[4]، فالاسم هو الجنس العام للتمييز، الذي يعرف لدى المناطقة بالجنس البعيد للمحدود[5]، ونكرة هو الجنس القريب له[6]، وبمعنى "من" مبين لابهام اسم أونسبة هو فصل المحدود، ثم أتبع هذا الحد بالتحليل والتمثيل.

---

1 – ينظر: النحو العربي، العلة النحوية نشأ تها وتطورها، مازن مبارك ، دار الفكر، ط 2 ،1981م ، ص 136.

2 – منطق أرسطو، أرسطو، تح: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م، ج1، ص 1078-1079.

3 – أوضح المسالك،ج1، ص 312.

4 – المصدر نفسه،ج1، 330.

5 – المنطق الصوري، التصديقات والتصورات، يوسف محمود، دار الحكمة، الدوحة، ط1، 1994م، ص 67.

6 – ينظر: المرجع نفسه، ص 67.

وعلى هذا النحو الذي انتهجه ابن هشام، جاءت جميع حدود أوضح المسالك، تتجلى فيها عناصر الحدود المنطقية، مسايرا في ذلك منهج ابن الناظم في شرحه، والمتأخرين عموما فيما سنرى في موضع لاحق.

3 ـ المصطلحات النحوية:

إن دراسة المصطلحات الواردة في أوضح المسالك تظهر أن ابن هشام قد تقيد بأغلب مصطلحات متن الألفية، وهو كنظيره ابن الناظم قد وظَف المصطلحين البصري والكوفي، غير أن حظ المصطلحات البصرية كان أوفر من نظيراتها الكوفية، ومن أمثلة المصطلحات البصرية الواردة في الشرح مصطلح المصدر[1]، واسم الفاعل[2]، والبدل[3]، واسم المفعول[4]، والمفعول المطلق[5]، والمفعول فيه[6]، و لام الابتداء[7]،

وأما المصطلحات الكوفية فأذكر من أمثلتها عطف النسق[8]، الذي يطلق عليه البصريون مصطلح الشركة، و لام القسم[9] التي تقابل لام الابتداء في الاصطلاح البصري.

4ـ إعادة صياغة متن الألفية في قالب نثري، وإدراج بعض العناوين المطولة:

لقد انتهج ابن هشام أثناء بسط مادة شرحه طريقا مغايرا للطابع العام الذي ساد أغلب الشروح، حيث أعاد صياغة متن الألفية في قالب نثري دون إيراد أبياتها إلى جانب الشرح كما جرت العادة في مثل هذا النوع من التأليف، فأهمل ذكرها وتجاوزها إلى الشرح مباشرة، ولكنه من حين لآخر كان يذكر بيتا من الألفية، أو يكتفي بعرض جزء منه فقط، وذلك إن دعت الضرورة إليه في بعض الأبواب، ومثاله ما جاء في "باب الفاعل" عند تمثيله للفاعل

---

1 – ينظر: أوضح المسالك، ج 1، ص 405.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 411.

3 – ينظر: نفسه، ج 1، ص 488.

4 – ينظر: نفسه، ج1، ص418.

5 – ينظر: نفسه، ج1 ، ص 281.

6 – ينظر: نفسه، ج1 ، ص 293.

7 – ينظر: نفسه، ج 1، ص 176.

8 – ينظر: نفسه، ج 1، ص 470.

9 – ينظر: نفسه، ج 1، ص 177.

المؤول بالفعل حيث اعتمد مثال الناظم بقوله :« ...ونحو (وَجْهُهُ) في قوله :(زَيْدٌ مَنِيرًا وَجْهُهُ) »[1]،فهذا المثال المذكور ورد في قول الناظم :[2]

الفَاعِلُ الَّذي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

ومن أمثلة أبيات الألفية التي ذكرت في الشرح كذلك البيت الذي تضمن تعريف الحال،وذلك في قول الشارح :« وقال الناظم :[3]

الحَالُ:وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَذا.......».[4]

وتتمة الشطر الثاني قول ابن مالك :[5]

.... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ .

وقد وردت مادة الشرح موزعة على مجموعة من الأبواب النحوية التي قسمها الشارح بدورها إلى فصول وعناوين فرعية ،يشمل كل منها شرح عدد من أبيات المنظومة النحوية، فكان الشرح بذلك التفصيل أشبه – في شكله العام – بكتاب نحوي مستقل حتىّ أن المقبل عليه للوهلة الأولي – وبالخصوص في أبوابه الأولى – لا يخطر بباله أنه أمام شرح وضعه صاحبه على منظومة نحوية ،لولا تلك الإشارات التي تحيل من حين لآخر إلى الناظم أو المنظوم.

وإذا أمعنا النظر في أبواب الكتاب (أوضح المسالك)، وقارنا ما انطوى عليه من عناوين الأبواب بنظيراتها في أبواب متن الألفية، نجد بعض الإختلاف في صياغة العناوين، الذي يظهر فيمايلي:

.من فهرس متن ألفية ابن مالك	من فهرس متن أوضح المسالك
– كان وأخواتها .... 33.	–الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر......... 125/1.
– إن وأخواتها............. 39.	–الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر. 170/1
– ظن وأخواتها ....44.	– الأفعال الداخلة بعد استبعاد فاعلها على المبتدأ والخبر ،تنصبهما مفعولين...................... 207/1

[1]– أوضح المسالك، ج1، ص232.

[2]– متن الألفية، ص 48.

[3]– أوضح المسالك، ص68.

[4]– المصدر نفسه،ج1، ص313.

[5] – متن الألفية، ص 68.

- باب أعلم وأرى..........47.	- باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة 233/1

إذ استبدل "باب كان وأخواتها بـ" باب الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر ،و" باب إنّ وأخواتها " الذي استبدله بباب"الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر"[1]، وكذلك فعل بـ "باب ظنّ وأخواتها" الذي سماه " الأفعال الداخلة بعد استبعاد فاعلها على المبتدأ والخبر،تنصبهما مفعولين "، و"باب علم" الذي أطلق عليه اسم "باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة".

فأسلوب ابن هشام في بسط العناوين وإطالتها، يعود بنا إلى عناوين أبواب سيبويه في بدايات التأليف النحوي التي اتسمت بالبساطة، والراجح أن ابن هشام أراد بوضع عناوين شرحه على تلك الشاكلة التيسير وتحقيق البساطة للمتعلم، إذ يمكن القول بأنها تدخل في شرح مادة الألفية.

5ـ إعادة ترتيب أبيات الألفية في بعض الأبواب:

إن ما تمتع به ابن هشام من شخصية علمية مكتملة، وذكاء حاد، ودقة نظر، واقتدار على التصرف في الكلام أكسبه جرأة مطلقة، وذوقا علميا عاليا، بالإضافة إلى الحس التنظيمي ،وكل ذلك كان له أثره البالغ في شرح الألفية، ويظهر ذلك الأثر جليا من خلال ما لاحظناه في الميزة السابقة في أسلوب عرض مادة الشرح بإعادة صياغة المتن في قالب نثري ،ومن مظاهره أيضا إعادة ترتيب أبيات الألفية في بعض المواضع من خلال شرح ما يقابل مضامينها ضمن ترتيب مخالف لما هي عليه، وذلك بضم القواعد المتصلة بعضها ببعض، وتنسيقها في انسجام وفق ما يوافق منظور الشارح.

ومن الأبواب التي شملتها هذه الميزة، وتجلت فيها واضحة "باب التصريف" ،حيث ساير الشارح الناظم في الأبيات الخمسة الأولى ،ثم انتقل مباشرة لشرح البيت الثامن، والتاسع ، والعاشر متجاوزا بذلك شرح البيتين السادس والسابع اللذين عاد لشرحهما بعد الفراغ من شرح تلك الأبيات.

فأورد تعريف التصريف ،ثم عرض ما يدخل في إطاره وما يخرج عنه قائلا :« ... ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء، والأفعال الجامدة، فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء

[1] - أوضح المسالك، ج 1،ص 125.

الجر، ولامه، و(قـــد) ،و(بل) ،وما أشبهه الحرف كتاء (قُمْتُ)، و(نـــا) من (قُمْنَا)، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم حُذف بعضه، فيدخله التـــصريف نحـــو (يـــــد) و(دم) فـــي الأسماء، ونحو (قِ زَيْدًا" ،و(قُمْ)، و(بِعْ) في الأفعال»[1]،وهو ما يقابل قول الناظم :[2]

حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

ثم خصّص فصلا لشرح الأبيات الأربعة الأخرى ،فتحدث عن تقسيم الاسم إلى مجرد وأقله الثلاثي وهو أدنى ما يقبل التصريف، وأقصاه الخماسي، وإلى مزيد ومنتهاه سبعة أحرف، فقال في هذا الشأن: « ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي كـــ (رَجُل)، وغايته الخماسي كـــ (سَفَرْجَل)، ومابينهما الرباعي كـــ (جَعْفَر)، وإلى مزيد فيه وغايته سبعة كـــ "اِسْتِخْرَاجٍ ...»[3] ،ويقابله قول الناظم:[4]

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُـــرَى   قَابِـــلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَاغُيِّرَا

وَمُنْتَهَى اِسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا   وَإِنْ يُـــزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

ثم أحصى أبنية الاسم الثلاثي المجرد فكانت أحد عشر وزنا بعدما أخرج المهمل منها وهو وزن "فِعُلْ"، وبين الوزن القليل الاستعمال وهو وزن "فُعِل" باعتبار تخصيصه لصيغة فعل المفعول، ويقابل ذلك قول الناظم :[5]

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي اِفْتَحْ وَضُمْ   وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيْهِ تَعُمْ

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالعَـــكْـــسُ يَقِـــلْ   لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

ثم انتقل ابن هشام بعد ذلك مباشرة لشرح الأبيات الثلاثة المتعلقة بأوزان الاســـم المجـــرد الرباعي وعددها ستة، وأوزان الاسم المجرد الخماسي وعددها أربعة، وتمثلت تلك الأبيـــات في قول الناظم:[6]

لاِســـمٍ مُجَـــرَّدٍ رُبَـــاعٍ فَعْلَلُ   وَفِعْلِـــلٌ وَفِعْـــلَلٌ وَفُعْـــلُلُ

---

[1] – أوضح المسالك، ج2، ص184.

[2] – متن الألفية، ص 175.

[3] – أوضح المسالك ، ج2، ص184.

[4] – متن الألفية ، ص175.

[5] – المصدر نفسه، ص167.

[6] – نفسه، ص167.

مَــعْ فِعَــلٍ فُعَلٌ وَ إِنْ عَــلاَ ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَــوَى فَعَلَّلاَ
كَـــذَا فُعَــلّلٌ وَ فِعَلَّلٌ وَمَــا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

فضم شرح هذه الأبيات إلى شرح الأبيات الأربعة السابقة – المتعلقة بأقسام الاسم وأوزان المجرد الثلاثي– في فصل واحد ختمه بحصيلة أوزان الاسم المجرد بأقسامه الثلاثة :الثلاثي والرباعي والخماسي في قوله: « فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون وزنا، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع مفرَّع عنها...».[1]

ثم عاد بعد ذلك لشرح البيتين اللّذين تجاوزهما، فتحدث عن أقسام الفعل وهي المجرد الذي أقله الثلاثي ،ومنتهاه الرباعي، والمزيد الذي لا يتجاوز الستة أحرف، وأحصى أوزان المجرد الثلاثي،والرباعي، ويقابل ذلك قول ابن مالك:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاَثِـيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ
وَمُنْتَـهَاهُ أَرْبَـعٌ إِنْ جُـرِّدَا ... وَإِنْ يُـزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتًا عَـدَا

فالملاحظ من خلال ما ورد في شرح هذا الباب أن ابن هشام قد تبين له عدم وجود تناسق في ترتيب تلك الأبيات، والذي تحدّد في الفصل بين أقسام الاسم المجرّد وأوزان الثلاثي منه، وبين أوزان بقية أقسامه (الرباعي والخماسي) بالحديث عن الفعل المجرّد وما يدخل ضمنه من أقسام وأوزان، فتفطن إلى ضرورة جعل الاسم وما يدخل في مجاله في فصل مستقل، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الفعل وما يدخل في إطاره، وذلك من أجل إحداث انسجام وتماسك بين القواعد النحوية، والمسائل الموزعة على أبيات الألفية

وتتحدد أهمية هذه الميزة –إلى جانب إظهار الملكة التنظيمية، والذوق العلمي لدى الشارح– في توفير نوع من الترابط الوثيق بين أجزاء المتن، وإحداث انسجام بين القواعد النحوية الواردة، وتسلسلها بشكل دقيق.

6 ـ مخالفة الناظم في العديد من آرائه النحوية :

إن من غير الممكن لشخصية تتمتع بالمؤهلات والمزايا التي صادفتنا في ترجمة ابن هشام أن تكتفي بمجرد نقل آراء الناظم ،وأحكامه في المسائل النحوية بشيء من التبسيط والتوضيح وتقبلها كما هي دون أن يكون لهذه الشخصية رأيها ووجهة نظرها الخاصة في التعامل مع

[1] – أوضح المسالك، ج2، ص185.

تلك المسائل، ولذلك فقد خالف ابن هشام الناظم في العديد من آرائه وأحكامه النحوية معللا سبب رفضه لها.

ومن أمثلة ذلك مخالفة الناظم في مسألة تعريف الحروف الأصول والزوائد؛ حيث عرّف ابن مالك الحرف الأصلي بأنه ما يلزم جميع تصاريف الكلمة وعرف الزائد بأنه ما يسقط في بعض التصاريف[1]،ومثّل له بتاء "اُحْتُذِي" فهي زائدة لأنها تحذف في بعض التصاريف نحو: (حَذَا حَذْوَهُ)[2]، وكان ذلك في قوله :[3]

وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ تَـاءُ اُحْتُذِي

فردّ ابن هشام هذين التعريفين، وقدّم التعريف الأرجح في نظره قائلا:« وفي التعريفين نظر:أما الأول فلأن الواو من (كَوْكَبْ)، والنون من (قَرَنْفُلْ) زائدتان...مع أنهما لا يسقطان وأما الثاني فلأن الفاء من (وَعَدَ) والعين من (قَالَ)، واللام من (غزَا) أصول مع سقوطهنّ في (يَعِدْ)، و(قُلْ)، و(لَمْ يَغزُ)، وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال: اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ».[4]

وقد يخالف ابن هشام الناظم في مسائل قد وردت في كتاب آخر له غير متن الألفية مثل مسألة مجيء (كَادَ) الناقصة على صيغة اسم الفاعل التي وردت في شرح الكافية لابن مالك في باب "أفعال المقاربة" عند قوله :« وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي، إلا "كاد وأوشك" فإنهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع كثيرا ،واستعمل منهما اسم فاعل قليلا؛ فشاهد "كائد" قول كثير:[5]

وَكِدْتُ إِذَا سَالَتْ مِنَ العَيْنِ عَبْرَةٌ سَمَا عَائِـدُ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِـدُ
أَمُوْتُ أَسَىً يَـوْمَ الرِّجَامِ وَ إِنَّنِي يَقِيْنًا لَرَهْـنُ بِالَّذِي أَنَا كَائِـدُ »[6]

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (عبد الله) ، تح : مجمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ط2، 1999م، ج4،ص 198.

[2] – شرح التصريح، خالد الأزهري، ج4، ص 533.

[3] – متن الألفية، ص 176.

[4] – أوضح المسالك، ج2، ص188.

[5] – ديوان كثير، كثير (عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي)، تح : إحسان عباس ،دار الثقافة ،بيروت ،ط1 ، 1971م ،ص320 .

[6] – شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1، ص90.

فذكر ابن هشام هذه المسألة في الشرح، وخطّأ ابن مالك في رواية البيت، فأنكر مجيء (كَائِد) زاعما بأن الذي في البيت الثاني (كَابِد) – بالباء الموحدة – من المكابدة والعمل، وهو اسم فاعل غير جار على الفعل لأن فعله (كَابَدَ) وقياس اسم فاعله (مُكَابِد) وليس (كَابِد).[1]

فالملاحظ من خلال الأمثلة المذكورة حضور شخصية ابن هشام في الشرح، وذلك بمخالفته للناظم ،ورفضه للعديد من أحكامه الواردة في متن الألفية، وفي غيرها من مؤلفاته، ومحاولة تفنيد مواقفه بالأدلة المقنعة.

7ــ استدراك ما أهمله الناظم في متن الألفية:

إن التمعن في توضيح ابن هشام على الألفية يقودنا إلى خاصية مهمة ميزت منهجه في الشرح ،وهي استقصاء متن الألفية ،واستدراك ما أغفله ابن مالك ؛إما عن سهو منه ،أو بقصد الإيجاز ،فاستدرك ابن هشام ما أهمله الناظم من مسائل دعم بها مادة شرحه .

ومن الأمثلة التي تتجسد فيها هذه الميزة الحال المؤكدة لصاحبها التي أغفلها الناظم وابنه على حين أن ابن هشام أثبتها ، ومثّل لها بقوله تعالى :﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[2]، فـ (جَمِيعًا) في هذا الموضع حال من فاعل (آمَنَ) المتمثل في (مَنْ) الموصولة ،فجاءت الحال (جميعا) مؤكدة لها لأن كليهما دال على الإحاطة والعموم .[3]

ومما استدركه على الناظم أيضا إهمال السين عند الحديث عن شروط زيادة الحروف العشرة المختصة بالزيادة، وهي المجملة في كلمة (سألتمونيها)، فأدرك ابن هشام السين، وذكر شرط زيادتها مصرحا بأن الناظم أهملها بقوله :« وتُزاد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم وابنه».[4]

ومجمل ما يقال بخصوص هذه الميزة أن الشارح قد حاول من خلالها تدارك ما أغفله الناظم عن قصد، أوعن غير قصد، واستكمال ما اعترضه من نقائص في المتن.

[1] – ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (خالد بن عبد الله)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة،ج2، ص 47.

[2] – يونس ،الآية : 99.

[3] – المصدر نفسه، ج2 ،ص658.

[4] – أوضح المسالك، ج2، ص190.

8 ــ سهولة اللفظ ووضوح العبارة:

لقد حرص ابن هشام على تقديم شرحه بلغة بسيطة ،وأسلوب سهل كي يتيح للمتعلمين إمكانية الإحاطة بما ورد ضمنه دون مشقة ،أو نفور .

فكانت ألفاظه سهلة مألوفة ومتداولة في أوساط المتعلمين باستثناء بعض ما ورد في الشواهد والأمثلة من ألفاظ غريبة اعتنى بشرح بعضها، وأهمل بعضها الآخر الذي تكفل المحقق بشرحه في الهامش، وكانت تراكيبه واضحة لا تتطلب من المقبل عليها عناء كبيرا لفهمها ،وإدراك معانيها، فقدّم بذلك مسائل الألفية وقواعدها النحوية في عبارات سهلة، مدعّمة – غالبا – بعدد من الأمثلة التوضيحية.

وتتحدد أهمية هذه الميزة في تلبية متطلبات المتعلمين بحل ما استغلق من المسائل ،وتوضيح ما أبهم منها بلغة سهلة وواضحة، وهو ما يلائم الغرض التعليمي المرجو من الشرح، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الميزة قد شملت أغلب مؤلفات ابن هشام، ووسمت منهجه العام في التأليف، وربما تفسر ذيوع مؤلفاته، والعناية البالغة التي لقيتها من قبل معاصريه ومن تلوه حتى يومنا هذا.

9ــ الاختصار:

لقد وضّح ابن هشام في مقدمة كتابه المنهج الذي اعتمده في شرح الألفية وحدّد مميزاته، فكان أولها صفة الإيجاز التي أقرّ بها في قوله :« وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه»[1]، وهي ميزة واضحة ينتبه لها كل مطّلع على الشرح .

ومظاهر الإيجاز متعددة في الشرح ،فمنها ما تجسد في طريقة طرح المسائل الخلافية،ومذاهب النحاة المختلفة ؛حيث أوردها ابن هشام باختصار ملحوظ دون التوسع في تفاصيلها، أو مناقشة أدلتها، وإن حدث ذلك فيكون في مساحة ضيقة.

ومن أمثلة الإيجاز في عرض المسائل الخلافية ما ورد في "باب المبتدأ والخبر" في مسألة رافع المبتدأ والخبر التي أوردها ابن هشام باختصار شديد؛ حيث ذكر المذهبين مبينا موقفه دون الغوص في تفرعات المسألة، وأدلة الطرفين قائلا :« وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرّد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا ».[2]

---

[1] – أوضح المسالك، ج1، ص 31.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 109.

ومن الأمثلة التي تظهر الإيجاز في عرض مذاهب النحاة ما جاء في "باب الإضـــافة" فـــي قوله:«وجوّز الفراء إضافة المحلى بـــ (الـ) إلى المعارف كلهــا، كـــ(الـضَّارِبُ زَيْـدٍ)، و(الضَّارِبُ هذا) بخلاف (الضَّارِبُ رجلٍ)، وقــال المبــرّد، والرّمــاني فــي (الــضّاربك)، و(ضاربك): موضع الضمير خفض، وقال الأخفش: نصب، وقال سيبويه: الضمير كالظاهر، فهو منصوب في (الضَّارِبُكَ)، مخفوض في (ضَّارِبُكَ)، ويجوز (الضَّارِبُوكَ) في الوجهين»[1]، فالملاحظ من خلال هذا المثال جنوح ابن هشام للإيجاز؛ حيث ذكر مذاهب أولئك النحاة دون التوغل في عللهم.

ويؤكد القول بالإيجاز كذلك أسلوبه في إدراج القواعد النحوية؛ حيث قدّمها فـــي عبــارات دقيقة دون الاستطراد في جزئياتها، ودليله أيضا ما تكرر في الشرح من عبــارات تقــضي بمعناه، ومنها قوله في "باب التصريف" :« وأمثلته كثيرة في قــول ســيبويه لا تليــق بهــذا المختصر»[2]، ويقصد بها أمثلة الاسم المزيد الخماسي.

وخلاصة القول في هذه الميزة أن ابن هشام قد جنح للإيجاز في شرحه، باعتبــاره كتابًــا تعليميًا ذا هدف واضح جلي، فتجنب الإسهاب، والاستطرادات التي تغرق المتعلم في جزئيات وتفصيلات غير مطلوبة من شأنها أن تبعده عن لب المسائل أوتشعره بالملل والنفــور مــن تتبعها .

10ـ عرض الآراء النحوية والمسائل الخلافية:

لقد كانت « ثقافة ابن هشام أبرز صفة فيه، فقد درس كتب النحويين قبله دراسة تقوم على الدقة والبحث، والمناقشة والإستنباط»[3]، فلقب بشيخ النحاة لسعة علمــه، وغــزارة مادتــه[4]، وملامح ثقافته جلية في الشرح من خلال استرساله في عرض آراء النحاة بمذاهبهم المختلفة، وكان منهجه في التعامل معها يقوم على حرية الرأي وقوة الدليل ونفاذ الحجّة ، فلم يقتف أثر نحوي بعينه، بل كان « مستقل التفكير، حر الفكر، يوافق ويخالف، ويؤيد، ويعارض تبعاً لقوة الدليل، أوضعفه، وسلامته أوخطئه»[5].

---

[1] – أوضح المسالك،ج1 ،ص369.

[2] – المصدر نفسه، ج2 ،ص 184.

[3] – المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ص 387.

[4] – ينظر: النحو العربي ، نشأ ته، تطوره،مدارسه، رجاله، صلاح روّاي ، دار غريب، القاهرة،(د ط)، 2003م،ص 631.

[5] – المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ص 395.

فردّ آراءا لإمام النحاة سيبويه (وإن كانت قليلة) منها أن الهمزة زائدة في أداة التعريف(الـ)[1]، وتبنى آراء أخرى لنحوي لم تكتب له شهرة سيبويه، وابن مالك، وأقصد به صدر ابن أبي ربيع (عبد الله بن أحمد) (ت 688هـ) منها أن (عل) تخالف (فوق) في عدم إستعمالها مضافة لفظا، بل تأتي مبنية على الضم، بخلاف (فوق) التي تأتي مجرورة في الإضافة.[2]

وقد غلط ابن الناظم في كثير من المواضع أذكر منها رد ما ذهب إليه في أن الفعل إذا تعدى إلى أكثر من مفعول، فنيابة الأول جائزة، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا، وصحح ابن هشام ذلك بأن بعضهم أجازه إن أمن اللبس في مثل: "أَعلَمْتُ زَيْدًا كَبْشَكَ ثَمِينًا".[3]

كما خالف أبا حيان في الأراء القليلة التي ذكرها له في الكتاب[4]، منها ما نقله عنه في معرض حديثه عن أ قسام الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب، وخصوصا في تحديد القسم الثالث وهو المشترك بين محل الرفع والنصب و الجر، حيث رأى أبو حيان أنه لايختص بـ (نَـا) وحدها بل يضم الياء، و(هُـمْ)، محتجا على ذلك بكلمة: (قُـومِي) و (أَكْرَمَنِي) و(غُلَامِي)، و(هُـمْ فَعَـلُوا) و(إِنَّهُمْ)، و (لَهُـمِ مَالٌ)، فرده ابن هشام الذي رأى أنه يختص بـ (نا) وحدها، وحاصل رده أن أبا حيان لم يراع معنى الضمير ونوعه، حيث أن ياء المخاطبة في (قومي) الواقعة في محل الرفع غير ياء المتكلم في (أَكْرَمَنِـي) الواقعة في محل جر بالإضافة في (غُلَامِي) ، وكذلك الضمير المنفصل في (هُمْ فَعَلُوا) الواقع في محل رفع على الابتداء غير المتصل الواقع في محل نصب في (إِنَّهم)، والمتصل في (لَهُـمْ مَالٌ) الواقع في محل جر[5].

وعلى الرغم من أن ابن هشام كان منصفا في حكمه على أراء أبي حيان بحيث اعتمد الأدلة المقنعة والحجج القوية، إلا أنه – كما يبدو – قد تعمّد تعقّب سقطات الرجل، فلم يذكر له رأيا مفيدا، وهو ما يدفعني للقول بإن التخطئة في النقول القليلة عليه ما هي إلا انعكاس لموقفه المستنكر تجاهه، حيث سبق وأن رأينا في ترجمته أنه كان « كثيرالمخالفة له، شديد

[1] – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص103.

[2] – ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص 393.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص257.

[4] – ينظر: نفسه،ج1، ص 65، 391.

[5] – ينظر: نفسه، ج 1، ص 65.

الانحراف عليه »[1]، وقد حاول الامام الشوكاني تفسير هذا الموقف في قوله: « ولعل ذلك – والله أعلم – لكون أبي حيان منفردا بهدا العلم في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده (ابن هشام) وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها بفضل نفسه باالاقتدار على مزاحمة من كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى مالم يبلغ إليه وإلا فأبو حيان »[2]، وأضاف إليه عبد العال سالم مكرم سببا آخر تمثل في تقديم أبى حيان لتلميذه ابن عقيل عليه، وتودده إليه، وتقديره له حتى أنه قال فيه : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل »[3].

حيث « كان من خلق أبي حيان الإعجاب بالطلبة الأذكياء، والتودد إليهم »[4]، ولم يحظ ابن هشام على الرغم من المؤهلات التي تمتع بها، ولو بشيء بسيط من ذلك الإهتمام الذي لقيه زميله لدى أبي حيان[5]، وقد استبعد يوسف عبد الرحمن في معرض حديثه عن سر تحامل ابن هشام على شيخه وتنكره له التفسيرين المذكوريين محتكما في ذلك إلى ما تميز به ابن هشام من إعراض عن الشهرة حيث لم يؤثر عنه أنه تغالب على دنيا، أواستعجل شيئا قبل أوانه، بل كان على عكس ذلك شديد التواضع، برّا بالناس، ودمث الخلق، وأرجع يوسف عبد الرحمان سبب ذلك التحامل إلى ما اتصف به الرجل من فرط في الإطلاع، وجد في التحقيق، وحب لإحقاق الحق، ورد للخطأ مهما كان صاحبه.

و ختاما فإن سر ذلك الموقف المستنكر من ابن هشام تجاه الرجل –الذي جلس في حلقة علمه يوما، وهو (ابن هشام) الفاضل الحافظ لأفضال غيره – يبقى غامضا رغم اجتهادات العلماء والباحثين، ولا يعلم سره إلا صاحبه .

وهو في أحيان كثيرة يؤثر الايجاز في سرد الأراء فلا يعنى بتحري الحجج ويهمل وجه رجوحها أو فسادها، فمن ذلك ماجاء في حديثه عن خصائص (لن) الناصبة للفعل المضارع في قوله : « لن وهي لنفي سيفعل، ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيده خلافا للزمخشري، ولا تقع غائبة لابن السرّاج، وليس أصلها (إلا) فأبدلت الالف نونا، خلافا للفرّاء، ولعل مغزاه من

---

[1] – بغية الوعاة ، السيوطي، ج2، ص 68.

[2] – البدر الطالع ، الشوكاني ، ج 1، ص402.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 386.

[4] – بغية الوعاة ،ج 2، ص

[5] – ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام ،عبد العال سالم، ص 357. .

ذلك هو مراعاة الغاية التعليمية التي جاء لأجلها الشرح وتبسيط المسائل وإيضاح القواعد للمتعلم، إذ أن الإغراق في الآراء، والاسترسال في أدلتها وتحري وجهها قد يصرف ذهن المتعلم عن استعاب قواعد النحو، ويوغل به في حيثيات هو في غنى عنها.

وكان ابن هشام أمينا في نقل الأراء، فهو يذكرها كما هي مرفقة بأدلتها وحججها دون تقليلٍ للتى يخالفها، أو تزيّد وتنميق للتي يرى فيها وجه الصواب، فهو في ذلك محقق بارع، وباحث موضوعي، لا يريد إلا وجه الحق، وإقرار الصواب، ومن هذا النحو مسألة نيابة المجرور عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِم﴾[1] و قولهم: (سِيرَ بزيدٍ)، وقد رأى غير هذا ابن درستويه، والسهيلى، وتلميذه الرّندي (أبوعلي عمر بن عبد الحميد)، فأجزموا بأن النائب هو« ضمير المصدر، وليس المجرور لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، وأنه يقدم نحو: ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[2]، ولأنه إذا تقدّم كان مبنيا، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: (مَرَّ بِهِنْدٍ) »[3]، فنقل رأيهم مدعما بجميع حججه، ثمّ أخذ بعد ذلك في دحضها وبيان وجهة فسادها في رأيه.

كما تعرض ابن هشام لكثير من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، وكان أسلوبه في التعامل معها يقوم على الانتخاب حيث يعرض آراء أئمتها ويوازن بينها مؤيدا الرأي الذي يرى فيه الصواب، وكان كثير الميل للآراء البصريين، ولكنه رغم ذلك لم يغفل آراء الكوفيين عندما يظهر له وجه الصواب فيها.

ومن أمثلة ما وافق فيه البصريين قوله في معمول خبر كان وأخواتها: « ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفًا أو مجرورًا، نحو:(كان عندك، أوفي المسجد، زيدٌ مُعْتَكِفًا)، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريِّين يمنعون مطلقا،والكوفيّون يجيزون مطلقاً،وفَصَّلَ ابن السراج و الفارسي وابن عصفور،فأجازوه إن تقدم الخبر معه،نحو:"كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ" ومنعوه إن تقدّم وحده،نحو:"كان طعامَكَ زَيْدٌ آكلاً" . واحتج الكوفيّون بنحو قوله:[4]

---

[1] – الأعراف، من الآية: 149.

[2]– الإسراء، من الآية: 36.

[3] – أوضح المسالك، ج1، ص 252.

[4]– ديوان الفرزدق، الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، ط2، 1997م، ج1، ص181.

قنافِـذُ هَدّاجونَ حـولَ بُيوتهِم بِما كَـانَ إِيّـاهُمْ عَطِيَّةُ عَـوَّدَا

وخرج على زيادة "كان" ،أو إضمار الاسم مرادا به الشأن ،أو راجعا إلي "ما" ،،وعليهن فـ "عطية" مبتدأ ،وقيل :ضرورة ،وهذا معيّن في قوله:

بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الخَـالِ سَالِبَةً فَالعَيْشُ إِنْ حُمَّ عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

لظهور نصب الخبر ».[1]

ومن ذلك أيضا قوله في الإلغاء والتعليق :« ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم ،خلافـا للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله:[2]

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتىَّ صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وقوله (من البسيط) :[3]

وَأَرْجُـو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَـالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيـلُ

وأجيب بأن ذلك مجتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ،والأصل "لَمَـلاَكُ" و"لَلَـدَيْنَا" ،ثـم حُذفت وبقي التعليق.

والثالث :أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ،وهـو ضـمير الـشأن ،والأصل "وَجَدْته" ،و"إِخَالَه" كما حذف في قولهم : "إنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأخُوذٌ"».[4]

ووافق الكوفيين في حركة الفعل المبني لما لم يسمى فاعله قـي قولـه :« وأوجـب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعّف نحو "شدّ" و"مدّ" ،والحق قول الكوفيين إن الكسر جـائز، وهي لغة بني ضبّة ،وبعض تميم،وقرأ علقمة ﴿ رِدَّتْ إِلَيناَ﴾[5] و﴿ وَلَوْ رِدُّوا﴾[6] بكسر الـراء فيهما ».[7]

---

[1]- أوضح المسالك، ج1، ص 132- 133.

[2] - المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص 411.

[3] - ديوان كعب بن زهير، كعب بن زهير، تح :إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م، ص 62.

[4] - أوضح المسالك، ج1 ،ص 222- 223.

[5] - يوسف ،الآية:65 .

[6] - الأنعام ،الآية :28.

[7] - أوضح المسالك، ج1، ص260.

والممكن قوله بخصوص هذه الميزة إن ابن ابن هشام قد دعّم شرحه بعدد وافر من آراء المدرستين الركنين في تأسيس علم النحو، وضبط أصوله وقواعده، فانتخب الآراء التي رآها أقرب إلى الصواب، وكان نصيب البصريين أوفر في الموافقة، والتأييد من قبله.

11.كثرة الشواهد وتنوعها:

لقد اعتمد ابن هشام على مجموعة من الشواهد لإثبات صحة القواعد،ودعم الأحكام النحوية، وإظهار بعض الوجوه اللغوية، و كانت شواهده كثيرة متنوعة، فشملت « ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته ... من كلام الله تعالى، وكلام نبيه (ρ)، وكلام العرب الفصحاء (شعرا ونثرا) قبل البعثة إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين »[1] الذين أخذ عن بعضهم أيضا من باب الاستئناس كما سيأتي ذكره فيمايلي:

أ.القرآن الكريم وقراءاته:

يعد القرآن الكريم « عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع النحاة جميعا إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولها»[2]، ولم يحد ابن هشام هو الآخر عن ذلك بل توسع في الأخذ منه، وقدّمه على بقية النصوص الفصيحة في الاستشهاد، فكانت «الصبغة العامة التي تصطبغ بها كتبه هي كثرة الاستشهاد بالآيات الكريمة »[3]بما فيها مدونة هذا الفصل (أوضح االمسالك)، إذ بلغ عدد الآيات المستشهد بها عشرين وثمانمائة آية كريمة، وكان « يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم إما توقعا أنه محفوظ في صدور المتعلمين فيقع في نفوسهم موقعا حسنا لأنه اعتمد على ما وعت صدورهم ولصق بنفوسهم وحبب إلى قلوبهم، أولأن ذلك يساعدهم على فهم القرآن الكريم فيكون ذلك بمنزلة التطبيق وتكوين القدرة على التحليل النحوي، وإما أن يكون حرصا من المصنف على أن يقدم الأساليب الفصيحة العالية »[4].

وكان كثيرا ما يذكر موطن الشاهد منها فقط، دون أن يقدم لها – في الغالب – بعباراتها الخاصة التي تميزها عن باقي الكلام (قال الله تعالى، قوله تعالى مثلا).

---

[1] – الاقتراح، السيوطي، ص 96.

[2] – في أدلة النحو، عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م، ص30.

[3] – المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ص 417.

[4] – النحو التعليمي في التراث العربي، محمد ابراهيم عبادة، الإسكندرية، (د ت)، (دط)،ص 91.

ومن ذلك مثلا استشهاده بقوله تعالى: ﴿ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾[1] على الابتداء بالنكرة في حال مجيئها بعد استفهام[2]، واستشهاده بقوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [3] على مجيئها موصوفة [4]، وبقوله تعالى: ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[5] على تقديم الخبر وجوبا لاتصال المبتدأ بضمير يعود على بعضه، و بقوله تعالى: ﴿ مَاهُنَّ أُمَهَاتِهِمْ﴾[6] على إعمال ما عمل ليس[7]، فالملاحظ في جميع هذه الأمثلة أنه اقتصر على موضع الشاهد فقط دون الإتيان بسياق الآيات كاملة «ولعل الذي حذا به إلى ذلك هو اتجاه الرعيل الذي كان يعاصره إلى حفظ القرآن الكريم حفظا يمكنه من متابعة الرجل، فكان القارىء يستطيع – حينذاك – أن يعرف عن طريق الاستظهار والحفظ سياق الكلمة أو الكلمتين »[8] داخل الآية، وقد يكون قصده كذلك «حصر انتباه القارئ في الشاهد نفسه، فذلك يلقي أكثر الضوء عليه، ويجعله أقرب ما يكون إلى الفهم والاستفادة »[9].

واستشهد ابن هشام بمختلف أنواع القراءات القرآنية المتواترة والشاذة كقراءة الكسائي قوله تعالى: ﴿ ألاَ يَسْجُدُوا﴾[10] بتخفيف اللام[11] من (ألاَ)، وجعل الياء للنداء، والتي احتج بها على دخول حرف النداء على الفعل المضارع (أُسْجُدُوا) ،[12] وقراءة حمزة وحفص قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم﴾[13] بنصب "البِرّ"[14] التي استشهد بها على جواز

---

1 – النمل، من الآية :60.

2 – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص113.

3 – البقرة، من الآية : 221.

4 – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص113.

5 – محمد، من الآية: 24.

6 – المجادلة، من الآية: 02.

7 – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 143.

8 – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب،دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1986،1م، ص317

9 – المرجع نفسه ، ص318.

10– النمل، من الآية: 25.

11– ينظر : التذكرة في القراءات،ابن غلبون (طاهر بن عبد المنع)، تح: سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001، ص 396.

12– أوضح المسالك، ج1، 37.

13– البقرة، من الآية: 177.

14– ينظر : التذكرة في القراءات، ص200.

توسط خبر ليس بينها هي واسمها[1]، وقراءة سعيد: ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ تَدْعُونَ مِـن دُوْنِ اللهِ عِبَـادٌ أَمْثَالُكُم﴾[2] التي استشهد بها على إعمال "إنّ" عمل ليس[3]، وكان «يحاول دائما إزاء القـراءات التي ظاهرها خروج عن القواعد العربية، توجيهها، وتخريجها على وجـه ترتـضيه اللغـة ويقبله النحو»[4] مثلما فعل في قراءة قُنْبُل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[5] بإثبات حرف العلة في الفعل المضارع (يَتَّقِي) المجزوم بـ (مَنْ)[6] والقياس أن يحـذف آخـر المـضارع المعتل المجزوم، فقدم ابن هشام تخريجا لهذا القراءة بحيث جعل (مَنْ) اسما موصـولا بـدلا من كونها شرطية، وعلل حركة السكون في آخر الفعل (يَصبِرْ) المعطـوف علـى (يَتَّقِـي) بتوالي حركات الباء والراء في (يَصبِرْ) والفاء والهمزة في (فإن) بعده، وإمـا علـى تقـدير العطف على المعنى لأن (مَنْ) الموصولة بمعنى الشرطية في عمومها وإبهامها،وكذلك قراءة عمرو وابن كثير قوله تعالى : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ﴾[7] بفتح العين، والتاء[8]، التي استدل بهـا على مسألة فتح اسمي (لاَ) في الآية، وأوَّل قراءة بقية القراء التي جـاءت برفـع الاسـمين بالابتداء على اعتبار (لاَ) حرف نفي، أوبإعمالها عمل ليس فيكون (بَيْـعٌ) و(خلَّـةٌ) اسـماها مرفوعين[9]، ولم يثبت في شرحه أنه ضعّف قراءة صحيحة أو وصفها بالشذوذ خلافا لـبعض النحاة [10] متأثرا في ذلك بمنهج أغلب المتأخرين في الاستشهاد بالقراءات، الذي يمثله موقف السيوطي (911هـ) (وهو من النحاة المتأخرين) الذي تلخص في قوله: «كـان قـوم مـن النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم

1- ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص130.

2- الأعراف ، من الآية: 194.

3- المصدر نفسه، ج1، ص151.

4- المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ص420.

5- يوسف، من الآية: 90.

6 – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (الحسين ابن أحمد)، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1997 م، ص98.

7 – البقرة، من الآية :254.

8 – ينظر: المصدر نفسه، ص99.

9 – ينظر: أوضح المسالك، ج 1،ص198.

1 – منهم الزمخشري والأنباري والعكبري، ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح ،دار السلام ،القاهرة، ط1، 2006م،ص211.

إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ...وقد ردّ المتأخرون، منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ،وأختار جواز ماوردت به قراءتهم في العربية إن كان منعه الأكثرون مستدلا به»[1] .

ب. الأحاديث الشريفة :

يعد ابن هشام أحد الأعلام البارزين الذين حملوا راية الحديث الشريف عاليا، أجازوا صحة الاستشهاد به متأثرا في ذلك باتجاه أغلب النحاة المتأخرين الذين يترأسهم ابن مالك رائد هذا الاتجاه،[2]وموقف ابن هشام هذا المتساهل تجاه الحديث ينعكس بوضوح في شرحه،حيث استشهد بما يقارب الثلاثين حديثا (تضم أقواله (ρ)، وأقوال الصحابة (ψ)، وهو ليس عددا قليلا مقارنة بحجم الشرح،وفيما يلي جدول يتضمن مجموع الأحاديث الواردة في أوضح المسالك، وموضع الشاهد منها:

	نص الحديث	موضع الشاهد	الصفحة
01	«مَنْ تَعَزَّى بِعَـزَاءِ الجَاهِلِيَّـةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلا تَكْنُوا». (رواه البخاري)	لغة النقص في (هن)	48/1
02	«إِنَّ الله مَلَّكَكُمْ إِيَّـاهُمْ ».(رواه أبو داوود)	الانفصال في ضميري النصب المجتمعين في الفعل (ملّكَ)	68/1
03	قوله (ρ) لعمر (τ):«إِنْ يَكُنْـهُ فَلَـنْ تُـسَلَّطَ عَلَيْـهِ » .(رواه البخاري)	- اتصال ضميري الرفع والنصب المجتمعين في (يَكُنْهُ). - امتناع حذف النون من مضارع (كان) لاتصالها بضمير النصب	70/1 142/1

1 – الإقتراح، السيوطي، ص49.

2 – ينظر الحديث النبوي في النحو العربي،دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، درسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، محمد فجال، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م، ص107.

04	«قَطْنِي قَطْنِي ».	إلحاق نون الوقاية بياء المتكلم المجرورة بقط	77/1
05	« قَطِي قَطِي ». (روا أحمد)	تجرد ياء المتكلم المجرورة بقط من نون الوقاية	77/1
06	« وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ».(رواه البجاري ومسلم)	دخول الباء الزائدة على المبتدأ (الصوم)	107/1
07	« سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ».(رواه الطبراني)	الابتداء بالنكرة مسوغه:حذف الموصوف (امرأة) وبقاء الصفة (سوداء).	113/1
08	« أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ».(رواه مسلم)	الابتداء بالنكرة، ومسوغه: العمل عمل الفعل.	113/1
09	« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».(رواه مالك)	الابتداء بالنكرة (خَمْسُ) ومسوغه: إضافتها إلى نكرة (صلوات)	114/1
10	« لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ».(رواه البخاري ومسلم بروايات مخالفة)	ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا وهو (حَدِيثُو)	121/1
11	« الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».(رواه البخاري ومسلم)	حذف كان واسمها بعد (لو) الشرطية، القدير: ولو كان خاتما	139/1
12	قال ابن عباس (ذ): «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً».	وقوع خبر فعل الشروع (جَعَلَ) جملة	162/1
13	قالت عائشة (ذ):« مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ».(رواه مالك)	جرّ لفظ الفاعل (الرَجِلِ) المضاف إليه اسم المصدر	233/1

14	« لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِـي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْـرَ حِـينَ يَـشْرَبُهَا وَهُـوَ مُؤْمِنٌ».(رواه البخاري ومسلم)	دلالة الفعل (يَزْنِـي) و(يَـشْرَبُ) على فاعليهما	235/1
15	« تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دُبُـرَ كُـلِّ صَـلاَةٍ ثَلاَثًـا وَثَلاَثِـينَ».(رواه البخـاري ومسلم)	تنازع الأفعال الثلاثة (تُـسَبِّحُونَ) و(تُكَبِّـرُونَ) و(تُحَمِّـدُونَ) فـي معمـولين: الظّـرف(دُبُـرَ) والمصدر (ثَلاَثًا)	274/1
16	في الحديث:« وَصَـلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا».(رواه البخـاري ومسلم)	وقوع صاحب الحـال (رِجَـالٌ) نكرة بغير مسوغ	317/1
17	« فَمُطِرنَا مِنَ الجُمُعَـةِ إِلَـى الجُمُعَةِ».(رواه البخاري)	وقوع (من) لابتداء الغاية الزمانية	341/1
18	« يَا رُبَّ كَاسِـيَةٍ فِـي الـدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَـوْمَ القِيَامَـةِ».(رواه البخاري)	استعمال (رُبَّ) للتكثير	352/1
19	« هَـلْ أَنْـتُمْ تَـارِكُو لِـي صَاحِبِي».	الفصل بين المتـضايفين بالجـار والمجرور	397/1
20	« وَحَجُّ البَيْتِ مَنْ اِستَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً».(رواه ومسلم)	إضافة المصدر لمفعوله، ثم ذكر الفاعل (مَنْ)	408/1
21	« سُـبْحَانَ اللهِ إِنَّ المُـؤْمِنَ لاَ يَـنْجُسُ».(رواه البخـاري ومسلم)	التعجب اللغوي	430/1
22	« وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا» ثلاث مرات.(رواه أبو داوود)	التوكيد اللفظي في الجملـة دون عاطف	462/1

23	عن ابن عباس (ت) أنه: « تَوَضَأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ».(رواه البخاري)	استعمال الفاء للترتيب	472/1
24	« نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَّثُ».(رواه أحمد)	نصب المضاف إلى المعرف بـ (الـ) على الاختصاص	34/2
25	قول عمر (ت): « لِتُذَكِّ لَكُمْ الأسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ وَإِيَايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الأَرْنَبَ».	مجئ (إيّا) للتحذير في باب المتكلم	35/2
26	« قُومُوا فَلأُصَلِ لَكُمْ». (رواه البخاري)	جزم اللام لفعل المتكلم المبني للمعلوم	90/2
27	«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا».(رواه البخاري)	مجيء فعل الشرط (يَقُمْ) مضارعا، وجوابه (غُفِرَ) ماضيا	92/2
28	« أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ الله».(رواه البخاري)	حذف الفاء من من جواب (أما)	104/2
29	«لَيْسَ فِيمَا دُونِ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ».(رواه البخاري)	خفض المعدود (ذودٍ) من بإضافته إلى العدد	111/2
30	قول عمر (ت): « يَا لله»	جر المنادى المستغاث بالياء الواجبة الفتح	22/2

جـ. الشواهد الشعرية:

كان ابن هشام «من أئمة النحو البارزين الذين كان لهم ثقافتهم الواسعة وإطلاعهم الذي لايكاد يعرف حدودا ينتهي إليها، فكان نسيج وحده في القراءة، والإطلاع، وسعة الأفق»[1] وهو ماجعله «كسلفه ابن مالك ذا خبرة واسعة بكلام العرب، واطلاع كامل على شواهد النحو»[2] ولاسيما الشعرية منها التي لقيت اهتماما واضحا ودليل ذلك كثرة تواجدها في

[1] – منهج ابن هشام، عمران عبد السلام شعيب، ص 159.

[2] – ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ص 424.

الشرح،حيث بلغ عددها ثلاثة وثمانين وخمسمائة بيتٍ ، لم يعزها في الغالب إلى قائليها حيث لم ينسب منها إلا سبعة أبيات ، وهي قليلة جداً مقارنة بعدد ما أهمــل نــسبته، ومــن تلــك المواضع القليلة التي ذكر فيها صاحب الشاهد قول لبيد بن ربيعة:[1]

أَلَا تَسْأَلَانَ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ (أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِــلُ)

الذي استشهد به على شروط موصولية (ذا) وهو مجيئها بعد (ما) الإستفهامية [2].

وقول الحطيئة[3]:

مَــاذَا تَقُولُ لأَفْرَاخٍ بِــذِي مَرَخٍ (زُغْبِ الحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ وَلاَ شَجَرُ)

الذي استشهد به على جمع صيغة (فَعْل) المفتوح الفاء الصحيح العين واساكنها على وزن (أَفْعَالٌ)، واعتبره من باب الشاذ [4].

ولكن محقق الشرح تكفل بنسبة الأبيات إلى أصحابها، والملاحظ أيضا في تلــك الشواهد أن ابن هشام « كان كثيرا ما ما يحتج بالأبيات المجهول قائلها، والجهالة لا تضر في الاحتجاج، إذ احتج بها المتقدمون مثل سيبويه وأمثاله»[5]

---

[1] – ديوان لبيد، لبيد بن ربيعة، تح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1، سنة2004، ص 84.

[2] – ينظر: أوضح المسالك،ج1، ص95.

[3] – دايون الحطيئة، الحطيئة (جرول بن أوس)،(ت سنة 60 هــ)، بعناية حمدو طمّاس،دار المعرفة،ط2005،2م،ص 66.

[4] – ينظر: المصدر السابق، ج2، ص 146..

[5] – المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص528.

وقد استشهد ابن هشام بأشعار الطبقات الثلاثة الأولى (الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين) التي أجمع عليها النحاة، فمن الشعراء الجاهليين الذين استشهد بشعرهم امرئ القيس[1] (ت 130هـ) ، والأعشى[2] (ت 7 هـ) ، وزهير بن أبي سلمى[3] (ت 13ق هـ) وطرفة بن العبد[4] (ت86 هـ) ، وأمية بن أبي الصلت[5] (ت 5 هـ) ، وكثير عزّة[6] (ت105هـ)، وعنترة بن شداد[7] (ت 22ق هـ)...

ومن المخضرمين لبيد بن ربيعة[8] (ت 41 هـ) ، وحسان بن ثابت[9] (ت 54هـ) ، وكعب بن زهير[10] (ت 26 هـ) ، والحطيئة[11] (ت 45 هـ)...

وممن أكثر الإستشهاد بشعرهم من شعراء صدر الإسلام جرير[12] (ت 110هـ) ، والفرزدق[13] (ت110هـ) ، والأخطل[14] (ت 90 هـ) ...

ولم يبدِ ابن هشام حرجاً في الإشتشهاد بأشعار الطبقة الرابعة (طبقة المولدين أو المحدثين) التي تضم الشعراء الذين عاشوا في العصر العباسي بدءً من بشار بن برد، وأبي نواس[15] وهي الطبقة «التي أجمع النحاة على عدم الإحتجاج بشعرها »[16]، فاحتج للبصريين

---

1 – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 32، 135، 154، 226، 254، 290، 360، 392، 483...

2 – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 83، 151، 252، 398، 412 ...

3 – ينظر: نفسه، ج1،ص 92، 208، 213، 247، 350...

4– ينظر: ينظر: أوضح المسالك، ج1،ص254، 416، ج2،ص 212...

5 – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 5، 163، 166، 200، 239...

6 – ينظر: نفسه، ج1، ص 166، 168، 212، 275، 315، 472...

7 – ينظر: نفسه، ج1، ص 225، 328، 415...

8 – ينظر: نفسه، ص 90، 220، 213، 309، 408، 470...

9 – ينظر: نفسه، ج1، ص 81، 176، 304، 310، 330، ج2، 20، 78...

10 – ينظر: نفسه، ج1، ص 100..

11 – ينظر: نفسه، ج1،ص 111، ج2، 20، 146...

12 – ينظر: نفسه، ج1، ص 35، 57، 84، 200، 243، 365، 484...

13– ينظر: نفسه، ج1، ص 48، 70، 71، 98، 122، 137155، 369، 491...

14– ينظر: نفسه، ج1،ص 87، 302، ج2، ص 70...

15– ينظر: خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب : عبد القا د ربن عمر البغدادي ، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط 4، 1997م، ص 6.

16 – أصول النحو، محمد سالم صالح، ص 256.

علـــى جـــواز تقـــديم المفعـــول بـــه محـــصورًا بـــ (إلا) علـــى الفاعـــل بقـــول دعبـــل الخزاعي[1](ت246هـ):

وَلَمَـــا ّ أبى إِلاَ جماحًا فـؤاده (وَلَمْ يَسلْ عَـنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْـلِ)

حيث قدّم المفعول المحصور بإلا (جماحا) على الفاعل (فؤاده)[2]، ودعبل الخزاعي «من المحدثين و ليس ممن يحتج بهم »[3].

كما استشهد بقول أبي العلاء المعري (ت 449 هـ): [4]

فَلَـــوْلاَ الغِمْـــدُ تُمْسِكُهُ لَسَـــالاَ

على جواز ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) وهو جملة (يمسكه) لأنه كون خاص، مقيّد بالا مساك ، وقد دلّ عليه دليل وهو الامساك بالسيف[5]

« والمعري لا يحتج بشعره، وقد جاء به المصنف (فـــي هـــذا الموضـــع) للتمثيـــل »[6] والإستئناس، حيث استشهد قبله على نفس المسألة بقول العرب:«لولا أنصار زيد حموه »[7]

ومن المحدثين الذين استشهد بشعرهم كذلك أبو نواس في قوله[8]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا (حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ)

على مجيء" أفعل" التفضيل (صغرى و كبرى) مؤنثا مع كونـــه مجـــرد مـــن (ال) والإضافة، وكان حقه أن يأتي مفردا مذكرا[9]، "و لهذا قال بعضهم : إنه لحن، وقال آخرون : « إنه لا يقصد التفضيل، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة، فهو صـــفة مـــشبهة، لا(أفعل) التفضيل»[10].

---

[1]- ديوان دعبل الخزاعي، دعبل بن علي، جمع وتحقيق محمد يونس نجم، دار الثقافة، بيروت، د ط،، د ت، ص 349.

[2] – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 246 .

[3] – المقاصد النحوية، العيني ، ج2، ص228 ،.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص351

[5] – ينظر:أوضح المسالك، ج1، ص 121.

[6]– ضياء السالك إلى أوضح المسالك، وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام ، محمدعبد العزيزالنجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1999م، ج1، 218.

[7] – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص121.

[8]–ديوان ابي نواس، ابو نواس (الحسن بن هانيء)، المكتبة الشعبية، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص74.

[9]– ينظر: أوضح المسالك، ج 1، ص 444.

[10] – ضياء السالك، ج 3، ص 114.

كما استشهد بقول بعض المولدين[1]

أُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَـرْ مِـنْ مَطْلَبِ (فآفــة الطالــب أن يضجــــرا)

حيث غلّط من أجاز كون جملة النهي حالية، قائلا بأن الواو عاطفة[2] .

ولم ينفرد ابن هشام بهذا التساهل الذي أبداه تجاه شعراء الطبقة الرابعة، بل هناك من سبقه إلى ذلك من اللغويين والنحاة بدء من علماء القرن الرابع الهجري[3]، ومن خَلَفَهُم[4]، فهي - في االعموم - سمة طبعت منهج المتأخرين بصفة عامة .

ومنهج ابن هشام في الإستشهاد عموماً يقوم على تقديم الشاهد القرآني بالدرجة الأولى، وتدعيمه ببقية نصوص الاستشهاد، وإذا لم يجد إليه سبيلا في إثبات القواعد لجأ إلــى بقيــة الأنواع بما فيها النصوص الشعرية، فاحتج بقوله [5]:

إِذَا مَا لَقِيــتَ بَنِــي مَــالِـكٍ فَسَـلِّمْ عَـلَى أَيِّهِـمْ أَفْضَـلُ

على موصولية (أي) لأنها وردت مبنية على الضم فدلّ ذلك على موصوليتها، لأن غيــر الموصولة معربة لا مبنية [6] .

كما احتج بقول الفرزدق:[7]

وَرَجِّ الفتَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَــهُ (عَلَى السِّــنِ خَيْرٌ لاَ يَزَالُ يَزِيدُ)

على جواز تقد يم خبر الفعل الناسخ (يزال) المنفية بحرف النفي (لا) رداً على الفراء الذي منع ذلك في جميع حروف النفي.[8]

---

[1] - شرح التصريح، خالد الأزهري،، ج2، ص 664.

[2] - ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص326.

[3] - ينظر:- الأيضاح العضدي، ابو علي الفارسي،تح:حسد شالي فرهود،مطبعة دار التاليف،القاهرة،ط1، 1969م،ص102.

- الخصائص، ابن جنيّ، ج1، ص 24، 25، 26، 30، 40.

[4] - يتظر: - الكشاف، الزمخشري، ج1، ص53.

[5] - خزانة الأدب، البغدادي، ج6، ص 16،و المقاصد النحوية، العيني، ج 1، ص 257.

[6] - ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص92.

[7] - ديوان الفرزدق، ج 1، ص181.

[8] - ينظر : أوضح المسالك، ج1، ص 132.

واستشهد بكثير من الأشعار في المسائل اللغوية من ذلك قول رؤبة [1]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَــدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَــنْ يُشَابِهْ أَبَــهُ فَمَا ظَــلَمْ

الذي استشهد به على مجئ (أَبِــهِ) الأولى والثانية من الأسماء الستة على لغة القصر [2] .

وبقول حميد بن ثور: [3]

عَلَى أَحْوَذِينِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيــَّةً (فَمَا هِي إِلاَّ لَمْحَــةٌ وَتَغِيــبُ)

الذي استشهد به على لغة من فتح نون المثنى (أَحْوَذِيــنِ) بعد الياء . [4]

وابن هشام يعلم جيدا خصوصية لغة الشعر ومساحة الحرية التي تحظى بها، حيث يجوز للشاعر مالا يجوز للنحوي، وانطلاقا من ذلك فهو يلجؤ إلى التأويل في كثير من الشواهد الشعرية التي خالفت وجه اللغة فينعتها بالشذوذ كما في قوله [5] :

(سراةُ بني أبي بكْرٍ تسامَى) عَلَى كَانَ الْــمُسَــوَمَةِ الْعِــرَابِ

حيث شذّ مجيء كان زائدة بين الجاروالجرور [6] .

وقد يرجئها إلى الضرورة الشعرية، كما هي الحال في قول زهير: [7]

أَلَــمْ يَــأْتِــيكَ وَالأَنْــبَاءُ تَنْمِي بِــمَا لاَقَــتْ لَبُونُ بَنِي زِيَــادِ

خيث لم يحذف حرف العلة (الياء) في آخر المضارع المجزوم بــ (لم)

وقد يجعل لها تخريجا يتفق مع سنن اللغة ، مثلما فعل في قول الزباء [8] :

مَــا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَــا وَئِــيدًا (أَجَنْــدَلاً يَحْمِــلْنَ أَمْ حَدِيــدًا؟)

الذي احتــج بــه الكوفيون على جوازتقديــم الفاعــل فرده ابن هشــام، وجعلــه مــن الضرورة،أو على تقدير أن (مَشْيُهَــا) مبتدأ حذف خبره المقدر بــ (يَظْهَرُ وَئِــيداً) . [9]

---

[1]– ديوان رؤبة، رؤبة بن العجاج، تح: وليم بن الورد، دار الآفــاق، بيروت، ط 2، 1980م، ص 182.

[2] – أوضح المسالك، ج 1، ص 48.

[3] – ديوان حميد بن ثور،حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز المسمين، دار القومية،القاهرة، د ط، د ت، ص 55.

[4] – ينظر : أوضح المسالك، ج1، ص 56.

[5] – البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، ج 9، ص 207، المقاصد النحوية، ج 2، ص 41.

[6] – ينظر : أوضح المسالك، ج1، ص 136.

[7] – المقاصد النحوية، ج1، ص 230.

[8] – خزانة الأدب،ج 7، ص 295.

[9] – ينظر : أوضح المســالك،ج1، ص 234.

د.الشواهد النثرية:

استشهد ابن هشام بالنثر الفصيح من كلام العرب كثيرا،ويشمل هذا النثر الفصيح كلام العرب اليومي ولهجاتهم، وكذلك حكمهم وأمثالهم، فمن الشواهد النثرية التي اعتمدها من كلام العرب الفصحاء استدلاله بقولهم (السَّمْنُ مَنْوَانِ بِدِرْهَمٍ) على الابتداء بالنكرة في حال كونها موصوفة بصفة محذوفة، والتقدير هنا منوان منه[1]، واستشهد بقولهم(مَرَرتُ بِعَبْدِكَ المِسْكِينُ) على حذف المبتدأ وجوبا للإخبار عنه فيما يفيد التراجم، فـ(المِسْكِينُ) هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو[2]، وقولهم كذلك (سَمْعٌ وطَاعَةٌ) على حذف المبتدأ وجوبا لمجيء الخبر "سمع مصدرا عوضا عن اللفظ بفعله، فالتقدير(أَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ).[3]

كما استدل على استعمال (جَعَلَ) بصيغة المضارع بما حكاه الكسائي عن العرب قولهم(إِنَّ البَعِيرَ لَيَهْرَمُ حِينَ يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ المَاءَ مَجَّهُ)[4] وقولهم:(إِنْ يُزِينُكَ لَنَفْسُكَ،وإِنْ يُشِيْنُكَ لَهِيَه) على مجيء الفعل بعد (إنّ) المخففة ماضيا غير ناسخ.[5]

ومن اللهجات العربية التي ساقها في الاستشهاد إعمال (إنّ) عمل ليس في لغة أهل الحجاز وإهمالها في لغة التميمين، وإعمال (إنْ) المخففة على لغة أهل العالية (وهم ما فوق نجد إلى تهامة وإلى ماوراء مكة)، في نحو قولهم :(إِنَّ أحدٌ خيرا من أحدٍ إلا بالعَافِيَةِ) حيث جاءت (خَيْرًا) منصوبة على إعتبارها خبرا لأن العاملة عمل ليس[6]، واستشهد بحذف نون الاسم الموصول المثنى (اللّذان) و(اللّتان) في لغة بني الحارث بن كعب وتأنيث وتثنية و جمع ذو الطائية فيما حكاه ابن السراج عن بعض الطائيين، وباعة سليم على إعمال فعل القول عمل (ظَنَّ) الناصبة لمفعولين[7]، وهو غالبا مايورد اللهجات المختلفة في المسائل اللغوية أكثر من النحوية لثقافته الواسعة وعلمه الوفير بلغات العرب.

---

1 - ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 113.

2 - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص120.

3 - ينظر: نفسه، ج1، ص120.

4- ينظر: نفسه، ج1، ص166.

5 - ينظر: نفسه، ج1، ص186.

6 - ينظر: نفسه، ج1، ص151.

7- ينظر: نفسه، ج1، ص 266.

كما استشهد ابن هشام بكثير من الأقوال المأثورة وكان عدد المواضع التي وظّـف فيهـا الشواهد النثرية من الأمثال العربية اثنين وثلاثين موضعا، وصاغها في الغالب لبيـان وجـه لغوي أكثر من اعتماده عليها في إثبات القواعد مراعيا بذلك خصوصية لغـة المثـل، ومـن أمثلتها ما استشهد به في قولهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ»[1] على مجيء (أَخَاكَ) مـن الأسـماء الستة بلغة القصر ،[2] واستشهد بقولهم: « الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ »[3] على حذف الناصب للمفعـول الذي قدّره بالفعل (أَرْسَلَ) لجريانه مجرى المثل[4]، واستشهد بقولهم: « مَنْ يَسْمَعْ يَخَـلْ »[5] على حذف مفعولي فعل الظّن (يَخَلْ) [6]، واستشهد أيضا بما احتج به الكوفيون علـى حـذف حرف النداء قبل اسم الجنس بقولهم: « أَطْرِقْ كَرَا»[7]، و« اِفْتَدِ مَخْنُوقًا»[8]، وقولهم: «أَصْـبِح لَيْلُ»[9] واعتبره هو من باب الشاذ الذي لا يقاس عليه موافقا بذلك جمهور البصريين.[10]

---

[1] – مجمع الأمثال،الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد)، دار العلم، بيروت،(د ط)، (د ت)،ج2، ص 318

[2] – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 49.

[3] – مجمع الأمثال، ج2،ص 142.

[4] – ينظر: أوضح المسالك ،ج1، ص 272.

[5] – مجمع الأمثال، الميداني، ج2، ص 300.

[6] – ينظر: أوضح المسالك ، ج 1، ص 225.

[7] – مجمع الأمثال، الميداني، ج1، ص 431.

[8] – المصدر نفسه، ج 2، ص 78.

[9] – نفسه،ج1، ص403.

[10] – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 06.

إن خلاصة ما تميز به منهج ابن هشام في أوضح المسالك يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. انفرد ابن هشام بأسلوب خاص في التعامل مع متن الألفية، إذ صاغها في قالب نثري، وأعاد ترتيبها في عدة مواضع .
2. أظهر شخصيته بقوة في الشرح، فخطّأ الناظم في كثير من المسائل، واستدرك عليه في مسائل أخرى .
3. أبدى – هو الآخر – عناية بالغة بوضع الحدود النحوية التي أخضعها لمعايير الحد المنطقي
4. نعرض لتراث نحوي واسع، ضم كثيرا من أراء النحاة، واختلافهم في مسائل (البصرة والكوفة).
5. كان موضوعيا في مواقفه تجاه مختلف الأراء والمسائل الخلافية، محكما مبدأ الانتخاب القائم على حجيّة الرأي وقوة الدليل بغضّ النظر عن مصدره .
6. اعتمد لتدعيم تلك الأراء والمواقف على شواهد كثيرة ومتنوعة.
7. توسع في الاستشهاد بالنص القرآني وقدمه على بقية النصوص الاستشهادية الأخرى، كما استشهد بمختلف القراءات (الصحيحة والمتواترة والشاذة).
8. توسع في الاستشهاد بالحديث الشريف، واستشهد بشعر المولدين، وأكثر من لغات العرب.

الفصل الثـــالث

الموزانـــة بـــين المنهـــجين

لقد مر معنا في الفصل الأول ما تميز به شرح ابن الناظم من خصائص تتعلق بمنهجه في شرح الألفية، ثم تعرضنا في الفصل الثاني لأهم الخصائص التي ميزت منهج ابن هشام في شرحه على الألفية الموسوم بـ "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ، وبعد استقراء تلك المميزات أصبح لزاما المقابلة بينها حتى تتبين ما تشابه فيه المنهجان من مميزات، ونحاول قدر الإمكان تفسير هذا التشابه، وإظهار ما اختلف فيه المنهجان .

أولا: مواضع الاتفاق المنهجي بين الشرحين:

1- وضع الخطبـــــــة:

لقد التزم كلا الشارحين (ابن الناظم، وابن هشام) بوضع خطبة موجزة في واجهـة شرحيهما، وأحسبهما قد أدركا أهمية وجود هذا العنصر نظرا لما تتضمنه الخطبـة من معلومات عامة تتعلق بطبيعة الكتاب وموضوعه ومنهج عمله، فهـي تعتبـر – إن صح قولي – نافذة مفتوحة على الكتاب يمكن للقارئ من خلالهـا أن يحمـل تـصوراً عامـاً بخصوص ما يأتي بعدها.

وقد كانت الخطبتان متجانستين إلى حد بعيد، إذ تحويان نفـس العناصر –تقريبا– حيث تحدث كل من الشارحين في مستهل خطبته – بعد البـسملة، والحمدلـة، والتـصلية والتسليم على خاتم النبيين – عن الغرض الذي دعاه إلى شرح الألفية، وكانا يرميان إلـى الغرض نفسه والذي يحمل في معناه تبسيط مضمون الألفية وفك غموضها حتـى تغـدو واضحة، يسرة المنال لدى طلاب النحو.

ثم انتقلا بعد توضيح الغرض إلى تحديد المنهج، فأخذ كل منهما يشرح منهجه فـي إيجاز، ويبين الخطوط العريضة التي اتبعها في شرح الألفية.

ويظهر الاختلاف بين الخطبتين في آخرهما إذ آثر ابن هـشام أن يخـتم خطبتـه بتسميته الكتاب متبعا بذلك سنن النحاة في خطبهم[1]، وأما ابن الناظم فاختار خـلاف ذلـك خاتمة لخطبته، إذ ختمها – كما مر بنا في الفصل الأول – بشرح الأبيات السبعة الأولى من متن الألفية، والتي هي في الأصل أبيات تمهيدية ضـمنها النـاظم – بعـد الحمدلـة والتصلية موضوع الألفية، وغرضها، ومزيتها على نظيرتها لابن معط.

2- العناية بالحد:

لقد كانت حدود الأبواب النحوية مثار اهتمام الشارحين معاً، وينعكس ذلـك مـن خلال العناية البالغة التي أبدياها في صياغتها كما مرَّ بنا في الفصلين السابقين، إذ تحريـا منهج المناطقة في إنشاء الحدود، والذي يقضي بالإتيان بالعنصر المشترك الـذي يـضم المحدود وغيره وهو ما يعرف لديهم بالجنس، ومن ثمَّ ذكر الخصائص التـي تميـز بهـا

---

[1] – ينظر: منهجية التأليف النحوي في شرح الأجرومية لخالد الأزهري،د أحمد جلايلي، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، العدد 05، 2006م، ص 15.

المحدود عن سواه من أبناء ذلك الجنس، وما يؤكد تلك العناية حرصهما المُلِح على إتباع الحدود النحوية بشرح مفصل يستوفي كل جزئية يتكون منها الحد بذكر المحترزات والقيود وكأن هذا الشرح بمثابة تأكيد على استيفاء الحد بالعناصر التي يشترط وجودها لبنائه وهي النوع والجنس والخاصة، والتي تمثل اللبنات الأساسية التي اشترطها المنطق الصوري في بناء الحد لغاية تحديد ماهيته.[1]

وقد توازت تلك العناية لدى الشارحين، وذلك من حيث الأبواب التي وضعت لها الحدود في الشرحين، وكذلك من حيث صيغ الحدود المتقابلة بينهما، إذ كان لها نفس الصيغة تقريبا مع بعض الاختلاف البسيط في اللفظ أحيانا، ولكن المعنى موحد.

3- مخالفة الناظم في بعض الآراء:

لقد كانت مخالفة الناظم هي الأخرى محط التقاء بين منهجي الشارحين، إذ اتخذ ابن الناظم مبدأ الحياد في التعامل مع أراء والده فعقب عليه في بعضها – دون هوادة – مبينا وجه اعتراضه، وكذلك كان الشأن بالنسبة لنظيره ابن هشام المعروف بمواقفه الجادة في مراجعة الآراء وبيان وجه الصواب أيا كان مصدر تلك الآراء، فكان من الطبيعي أن يبدي اعتراضه على بعض آراء الناظم.

ويبدو من خلال إطلاعي على الشرحين وكذلك ما سبقت الإشارة إليه بخصوص هذه الميزة في الفصلين السابقين، أنها كانت بارزة بوضوح في منهج الشارحين معا، حيث شملت أكثر من موضوع في شرح ابن الناظم، كان من بينها ما سبق عرضه من باب التنازع وباب المفعول المطلق، بالإضافة إلى باب الصفة المشبهة وغيرها، وكذلك امتدت في أوضح المسالك فشملت فصل الضمير من باب المعرفة والنكرة وباب العلم، وباب المبتدأ والخبر وباب الفاعل وباب الحال وباب الاشتغال وغيرها كثير، مع أنها كانت أكثر تواجدا في شرح ابن هشام، وليس يعنيني هنا من تعداد الأبواب التي شملتها الميزة في الشرحين إظهار أيهما كان أكثر تعقيباً على آراء الناظم، ولكن ما يهمني في هذا الصدد هو بيان مدى رسوخ هذه الميزة في الشرحين معاً من أجل مناقشة مسألة أحسبها مهمة تتعلق بوجود هذه الميزة لدى ابن الناظم إذ ثمة من نلمس من كلامهم بعض الإنكار عليه[2]،

1 – ينظر: المنطق الصوري، يوسف محمود، ص 68- 69.

2 – ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ص 175.

واعتبارها من باب التحامل على أبيه بل هناك من تجرأ على وصفها بالحملات الطائشة[1] مستغلين بذلك قوة الخلاف الذي حدث بين الناظم وابنه، والذي دفع الوالد لاقصائه من حلقته و رحيله إلى بعلبك.

ولكن مع احترامي لجهود هؤلاء أرى أن الجدير بنا التروي في إصدار مثل هذه الأحكام؛ إذ يجب أن نراعي أن مخالفة آراء ابن مالك في الألفية ليست حكرا على ابن الناظم فحسب بل هي ميزة نجدها لدى أغلب النحاة، والدليل وجدودها لدى ابن هشام بأكثر عدد لأن الناظم في الأخير ما هو إلا بشر معرض للخطأ والسهو، وما صدر منه من آراء يحتمل المناقشة والتعقيب.

كما لا يجب أن نغفل مؤهلات ومكانة ابن الناظم، فكما سبق وذكرت في التعريف به أنه كان إماماً في النحو يتمتع بذكاء حاد، وعقل راجح، وهو ما يؤهله للمناقشة والتعقيب وإظهار الأخطاء وتصحيحها على الأقل من وجهة نظره الخاصة.

والمسألة الأخرى التي يجب مراعاتها تتعلق بالآراء المخالفة في حد ذاتها، إذ يجب قبل إصدار أي حكم بشأنها أن ندرسها ونبحث في أدلتها ومدى جديتها حتى نتبين مدى موضوعيتها من ذاتيتها.

فالملاحظ في الآراء التي وردت في الشرح مخالفة للناظم أنها كانت مدعمة بحجج صاحبها، أو على الأقل بتوضيح لوجهة نظره الخاصة، يضاف إلى ذلك أنه لم يبد في تلك المواضع انتقاصا من أراء والده بل كان يبرر له سقطاته بردها إلى السهو أو غيره، وأعتقد أن مرد الهجوم العنيف الذي لقيه ابن الناظم جراء مخالفة والده يمكن حصره في قداسة العلاقة التي تربط الطالب بشيخه المانّ عليه بكريم الفضل بتلقينه أنواع العلوم المختلفة، فهذا الامتنان يفرض على الطالب صفة الولاء التام لشيخه، بحيث يتبعه في جميع أرائه وتوجهاته، فأي نوع من المعارضة يدفع بالطالب إلى مقام النقد والاتهام كما هي الحال في هذه القضية، فتظهر المحاولات لتفسير موقف الطالب، والبحث عن أي ثغرة يمكنها تحقيق ذلك، ولا أدل على هذا مما سبقت الإشارة إليه من محاولات عديدة لتفسير موقف ابن هشام من شيخه أبي حيّان، فواجب الولاء للشيخ أحدث ذلك الهجوم المذكور الذي تعرض إليه ابن الناظم بسبب بعض المسائل المخالفة لشيخه، رغم أن غيره

---

[1] – ينظر: نشأة النحو، الطنطاوي، ص 275.

من الشرّاح خالفه في أكثر منها، والدليل ما سبق عرضه في معرض الحديث عن هذه الميزة لدى ابن هشام.

4- كثرة الشواهد وتنوعها :

لقد حفل الشرحان بنصوص الاستشهاد بأنواعها الأربعة من قرآن، وحديث، وشعر، ونثر، فكان القرآن الكريم هو النص الأول الذي قدمه الشارحان في الاستشهاد وتسويغ القواعد ومن ثمّ تأتي بقية النصوص.

أ- القرآن الكريم وقراءته: لاشك أن القرآن الكريم هو أفصح النصوص وأوثقها وأجمعها لأساليب العربية، كيف لا؟ وقد نزل بلسان عربي مبين، فكان الأصح أن يقدم في الاستشهاد، وبالفعل هذا ما فعل به الشارحان إذ لا نكاد نعثر على موضع في الشرحين يخلو من شاهد قرآني ويؤكد هذا عدد الشواهد في الشرحين إذ بلغ في شرح ابن الناظم ثلاث وثمانين وخمسمائة آيه كريمة، أما عدد ما استشهد به في شرح ابن هشام فتجاوز العشرين وثمانمائة آية كريمة، فكلا العددين كبير يؤكد احتفاء الشارحين بالقرآن، واعتمادهما له أصلاً كبيرا من أصول الاستشهاد في وضع القواعد والتدليل عليها، رغم ما نلاحظه من تفاوت في العددين، حيث كانت الغلبة لأوضح المسالك، وهذا ليس جديدا على ابن هشام، لأن كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم سمة أساسية اقترنت بذكره، وعرف بها منهجه[1].

وقبل العبور إلى القراءات القرآنية والحديث عن موقف الشارحين منها أرى ضرورة الوقوف عند هذا المصطلح لضبط مفهومه وبيان الاختلاف بينه وبين مفهوم القرآن إجمالاً لأنه كثيرا ما يستخدم هذان المصطلحان وكأنهما مترادفان وفي الحقيقة أن بينهما اختلاف نبّه عليه العديد من علماء القراءات، منهم الزركشي في قوله: «واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد – صلى الله عليه وسلم – للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها»[2]، وممن وضح الفرق بينهما ابن الجزري

---

1 – ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكره، ص 417.

2 – البرهان في علوم القرآن، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980م، ج1، ص 318.

في قوله: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها »[1] ومعنى ما ورد في القولين أن القرآن الكريم يقصد به الوحي المنزل على النبي – صلى الله عليه وسلم – فهو الأصل، وأما القراءات فهي الأداءات المختلفة لهذا الأصل، فالتباين بينها يماثل الفرق بين اللغة واللهجات.

وبهذا التوضيح يتبين لنا أن القراءات القرآنية ليست على درجة واحدة من الصحة والتواتر إذ منها الصحيحة التي توفرت على الشروط الثلاثة التي وضعها العلماء وهي صحة السند وموافقة المصحف العثماني ولو بوجه وكذلك موافقة العربية.

ومنها المتواترة وهي ما صح سندها إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – أما الشاذة فهي ما خالفت ركنا من الأركان الثلاثة التي وضعها العلماء لإثبات القراءة الصحيحة.

وقد تعمدت هنا إيضاح هذه المفاهيم في إيجاز لإزالة أي لبس قد يحيط بها.

وإذ عدنا إلى الشرحين لنوازن بين القراءات المستشهد بها في كل منهما من حيث طريقة الاستشهاد ونوع القراءات، نجدهما – كما سبق عرضه في الفصلين – قد استشهدا بجميع أنواع القراءة الصحيحة منها والمتواترة والشاذة.

فأما ابن الناظم فكان منهجه في الاستشهاد بالقراءات قائما على الأخذ بها جميعا سواء المتواترة أو الشاذة، فلا يرفض القراءات التي خالفت سنن العربية بل يحتج بها ويبني عليها القواعد. فاحتج بقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[2] بنصب (أَوْلَادَهُم)، وخفض (شُرَكَائِهِم)[3] على جواز الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول المتعلق بالمصدر (شُرَكَائِهِم)[4]، وهذه القراءة رفضها البصريون، وغلطوا صاحبها (ابن عامر) ورموه بالجهل بأصول اللغة[5] بحجة أن «الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في

---

[1] – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد)، تح: عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار البلاغ، الجزائر، ط1، 2003م، ص17.

[2] – سورة الأنعام، الآية 137.

[3] – ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 264.

[4] – ينظر: شرح ابن الناظم، ص 405.

[5] – ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص 337.

غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة»[1]، واحتج كذلك بقراءة حمزة قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[2] بخفض (الأَرْحَامِ)[3] على جواز العطف على الضمير دون إعادة الخافض[4]، وهي قراءة ضعفها البصريون[5].

فهو لا يتشدد في قبول القراءة التي خالفت القياس كما كان يفعل البصريون الذين كانوا « يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن»[6] – على نحو ما مرَّ في المثالين– محكِّمين في ذلك منهجهم المعروف في القياس على المطرد الشائع في العربية، بل تحرى منهج والده الذي رد عليهم مذهبهم، و اختار جوازها موافقاً بذلك منهج الكوفيين الذي يقوم على احترامها والأخذ بها والتحرج من مخالفتها[7].

وكانت نظرة ابن هشام كذلك هي الأخرى في الاستدلال بالقراءات تتفق مع نظرة ابن مالك و الكوفيين، فهو على نحو ما مضى في الفصل الثاني كان يأخذ بها جميعا المتواترة و الشاذة موقناً بذلك «أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها»[8]، فلا يصح ردها ما دامت ثابتة السند إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – فهي أوثق سنداً وأصح في الاستشهاد من بقية النصوص التي يجهل أحيانا مصدرها كما هي الحال في بعض الشواهد الشعرية، وإن خالفت ما اطرد في العربية فهي على الأرجح تمثل وجها في اللغة لا يصح إغفاله، فاحتج بقراءة بعضهم: ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾[9] بنصب (وَعْدَهُ) وخفض (رُسُلِهِ) على جواز الفصل بين الوصف المضاف إلى مفعوله

---

1 – الإنصاف في مسائل الخلاف، الانباري، ج1، ص 385 .

2 – سورة النساء، من الآية: 01.

3 – ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص 233.

4 – ينظر: شرح ابن الناظم، ص 544.

5 – ينظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص 338.

6 – الاقتراح، السيوطي، ص 49.

7 – ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980 م، ص 350.

8 – الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، مطبعة الحلبي، ط 3، 1951م، ج 1، ص 75.

9 – سورة إبراهيم، من الآية 47.

الأول بمفعوله الثاني[1] في حين زعم البصريون امتناع الفصل بين المتضايقين إلا في ضرورة الشعر.

وكان إلى جانب اعتمادها في بناء القواعد والأصول يؤول بعضها ويضع لها تخريجا حتى تتناسب مع وجه من وجوه العربية كما فعل في قراءة قنبل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[2] بإثبات حرف العلة في الفعل المضارع (يَتَّقِي)، وكان الأولى حذفها على اعتبار أن الفعل المضارع يتقي مجزوم بمن الشرطية، فوجد لها ابن هشام تخريجا بحيث جعل (مَنْ) اسما موصولاً بدل كونها شرطية، وعلل حركة السكون في آخر الفعل المضارع (يَصبِرْ) المعطوف على (يَتَّقِي) بتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة في لفظة (فإنّ) بعد الفعل[3]، فهذا التخريج الذي وضعه ابن هشام يؤكد أيضا تمسكه بالقراءة وتحرجه من ردها خصوصا إن كانت مأخوذة عن القراء السبع المشهورين أو حتى العشر، وهذا لا يدعوا إلى الغرابة لأنه – فيما نعلم – كان إماماً في القراءات.

فالملاحظ من خلال ما ذكر أن الشارحين كليهما أكثرا من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وأخذا بجميع القراءات المتواترة والشاذة وأبديا تحرجا من ردها حين تخالف سنن العربية، بل وضعا عليها الأصول وأوّلاها على الوجه الذي ترتضيه العربية على خلاف البصريين الذين غلّطوا قراءات الجمهور ووصفوا المشهورة من القراءات بالضعف والشذوذ، فكانا بهذا التساهل تجاه القراءات أقرب إلى الكوفيين متأثرين في ذلك بموقف ابن مالك الذي أكثر الاستشهاد بها،وتصدى للرد على البصريين وجوز ما رفضوه، وهو موقف أكثر النحاة المتأخرين الذي يثبته السيوطي بقوله: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ... وقد ردَّ المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية إن كان منعه الأكثرون مستدلاً به»[4]

---

[1] – ينظر: أوضح المسالك، ج 1، ص 397.

[2] – سورة يوسف، من الآية: 90.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص61،

[4] – الاقتراح، السيوطي، ص 49.

ب- الاستشهاد بالحديث الشريف: لطالما كانت مسألة الاستشهاد بالحديث مثار اهتمام الباحثين بسبب تعدد مواقف النحاة في الأخذ به بين مؤيد ومعارض بالرغم من فصاحة النبي – صلى الله عليه وسلم– التي لا جدال فيها فهو أفصح من نطق بالضاد، قال صلى الله عليه وسلم «أَنَا أفصَحُ العَرَبِ بيدَ أنِّي مِن قُرَيش، واسْتُرضِعْتُ في بَنِي سَعد»[1]، وقال– صلى الله عليه وسلم– : «أُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ»[2]، فكان الأحق بالاستشهاد، وبناء على هذا توزعت مواقف النحاة في ثلاث اتجاهات: الأول ويمثله النحاة المتقدمون الذين سكتوا عن الاحتجاج به، ولم يشذ منهم أحد، فامتنعوا عن الاحتجاج به دون مناقشة موقفهم.

و يتبعهم في هذا الموقف بعض النحاة المتأخرين و في طليعتهم أبو الحسن بن الصائغ (ت 680 هـ)، و أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، و السيوطي (ت 911 هـ) و لم يكتفوا بعدم إدراجه في شواهدهم كما فعل المتقدمون بل صرحوا بموقفهم الرافض للاحتجاج به و أرجعوا موقف المتقدمين إلى سببين: يتمثل **السبب الأول** في تجويز رواية الأحاديث الشريفة بالمعنى فتجد الحديث الواحد بروايات مختلفة، و **السبب الثاني** هو وقوع اللحن لأن كثيراً من رواة الحديث كانوا غير عرب فوقع اللحن في الأحاديث التي رووها دون قصد منهم.

وأما الفريق الثاني فيضم المتحيزين للاستشهاد بالحديث و يمثله المتأخرون من النحاة، وفي طليعتهم ابن مالك و الرضي الاسترباذي. وأما الاتجاه الثالث فيمثله الشاطبي الذي حاول أن يسلك طريقا وسطاً بين المنهجين السابقين، فقسم الأحاديث إلى قسمين: الأول نقله الرواة بمعناه دون لفظه، وهذا استبعده في الاستشهاد. والقسم الثاني: وهو ما ثبت نقله بلفظه كالأحاديث القصار السهلة الحفظ، فهذا القسم أجاز الاستشهاد به.[3]

وفي ظل هذا العرض لمواقف النحاة من الحديث الشريف يتضح موقف الشارحين منه، فالواضح من خلال الأحاديث التي استشهدا بها في شرحيهما أنهما ينتميان إلى زمرة أصحاب الاتجاه الثاني الذين توسعوا في الاستشهاد بالحديث الشريف، وخالفوا منهج المتقدمين وبعض المتأخرين، إذ أكثرا من شواهده و استشهدا بأحاديث طوال نقلت بالمعنى

---

[1] – التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجرالعسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص14.

[2] – مسند أحمد، أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط- عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1997م، ج12، ص663.

[3] – ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، (دط)، 1973م، ص 144.

في مثل الحديث الشريف:« يَتعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ»[1] الذي استشهد به ابن الناظم على لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)[2]، والحديث الشريف « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدَ إِبْرَاهِيم»[3] الذي احتجا به على ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا)[4]، وقد اعتمد الشارحان روايتين مختلفتين لهذا الحديث في نفس موضع الاستشهاد، إذ أخذ ابن هشام بالرواية المذكورة، واستشهد ابن الناظم برواية « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالجَاهِلِيَةِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ»[5]، وهذا ما يؤكد أنهما يجيزان الاستشهاد بالمنقول بمعناه عن الرسول – صلى الله عليه وسلم–، ويحتمل أن يكون عذرهما وبقية أصحاب هذا الاتجاه أن العلماء المجيزين للرواية بالمعنى وضعوا شروطاً صارمة لابد من تحققها في الراوي، وهي أن يكون محيطا بجميع دقائق اللغة، ذاكراً جميع المحسنات الفائقة ليراعيها في نظم كلامه[6].

بالإضافة إلى ما عرف به علماء الحديث من دقة وتحري في ضبط ألفاظ الأحاديث، فإن شك أحد الرواة في حرف من الحديث أثبت شكه ودونه من باب الدقة[7]، حتى قال بعضهم: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لإن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً»[8] تخوفا من قوله – عليه الصلاة والسلام– : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ عَامِدًا مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[9]، وهو ما يجعل « الأحاديث النبوية أصح سندا من كثير مما ينقل من أشعار العرب»[10].

---

1 – صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أقوال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–)، وسننه وأيامه، البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ، كتاب مواقيت الصلاة، باب صلاة العصر.

2 – ينظر: شرح ابن الناظم، ص 220.

3 – صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه، كتاب الحج، باب فضل مكة و بنائها.

4 – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 121.

5 – ينظر: شرح ابن الناظم، ص 122.

6 – ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص 112.

7 – ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية المطبوعات الجامعية، (د ب)، (د ط)، 1994م، ص 51.

8 – الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي (أحمد بن علي)، تح: أبو اسحاق ابراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى، القاهرة، ط1، 2003، م1، ص522.

9 – صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث، بيروت،(د ط)، (د ت)، باب تغليظ الكذب عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، ج1، ص10.

10 – الحديث النبوي ، ص 111.

وكذلك فإن الأحاديث قد رويت عن عرب خلص غير مشكوك في فصاحتهم وهم الصحابة والتابعون، فإن ثبت تغيير لفظ فصيح من حديث للنبي – صلى الله عليه وسلم – فإنه مستبدل بلفظ آخر فصيح، فلا ضير في الاستشهاد به لدى النحاة ما دام فصيحاً.

وبهذا اعتمد الشارحان مصدراً يفيض بأساليب العربية بعد أن شحت موارد السماع، واستوى علم الحديث لديهما، حيث كان هذا العلم مشتهرا في عصريهما وتنافست فيه حلقات العلم، فظهر فيه علماء كبار امتزج لديهم بعلم النحو وفي طليعتهم ابن مالك الذي كان « أمة في الاطلاع على الحديث »[1]، وقد تأثر ابنه وتلميذه بدر الدين بموقفه فأكثر الأخذ بالحديث في شرحه، وكان ابن هشام – هو الآخر – من علماء الحديث البارزين حيث أخذ عنه ابن جماعة العلم البارز في هذا العلم، فكان حتما أن يلتقي لديه العلمان النحو والحديث فيؤثر أحدهما في الآخر، وهو ما انعكس في موقفه المتساهل في مسألة الاستشهاد بالأحاديث وكثرة وروده في شرحه (أوضح المسالك).

جـ. الشواهد الشعرية:

لقد كان الشعر دعامة أخرى اعتمدها الشارحان في الاستدلال على قواعدها، فجاءت شواهده كثيرة إذ بلغت في شرح ابن الناظم ثمانية وسبعين وستمائة شاهد شعري، وبلغت لدى نظيره ابن هشام ثلاثة وثمانين وخمسمائة شاهد، وكلا العددين يدلان على احتفاء الشارحين بالشعر، واعتماده مصدرا أساسيا في الاستدلال على القواعد واثبات الأصول.

والملاحظ أن الشارحين لم يبديا اهتماما بعزو الشواهد لأصحابها إذ كان عدد الأبيات المنسوبة إلى أصحابها في شرح ابن الناظم أربعة وعشرين بيتاً وأقل منها في أوضح المسالك، إذ لم ينسب ابن هشام إلا سبعة أبيات كما سبق أن أشرت في الفصل الثاني، غير أن محققي الشرحين تكفلا بذلك، وتكبدا مشقة البحث عن أصحابها في دواوين الشعر، وكتب الأدب والنحو، فنسبا أغلب ما جاء في الشرحين باستثناء بعض الشواهد المجهولة القائل.

ويمكن تفسير إعراضهما (الشارحان) عن نسبة الأبيات إلى قائليها بأن اهتمامهما – حسبما أعتقد– كان كله منصبا على الشاهد في حد ذاته، فهما لا يريان أهمية في تتبع

[1] – البغية، السيوطي، ج 1، ص 134.

مصدره أو التصريح بقائله، بقدر ما يهمهما عرض الشاهد وإثبات القاعدة، ودليل ذلك أنهما يكتفيان في كثير من الأحيان بموضع الشاهد فقط دون إنشاد البيت كاملا، وإن كانت هذه الملاحظة أوضح لدى ابن هشام، وتؤخذ عليهما لأنه لا يمكن عزل الكلمة أو الجملة عن السياق نظراً لأهميته في إتمام المعنى، وجعل الشاهد أوضح، ولا أحسب الشارحين يغفلان هذه المسألة، لذلك يحتمل أن يكون سبب اقتصارهما على ذكر موضع الشاهد من الأبيات والأرجاز المستشهد بها بأن هذه الشواهد غدت – في أغلبها – معروفة في أوساط النحاة يتدارسونها في حلقاتهم، ويتداولونها في كتبهم ولا يستبعد أنها محفوظة في صدورهم لأنها بمثابة الدلالات التي وظفوها في وضع أصولهم.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بطبيعة الشواهد إذ أنهما توسعا في الاستشهاد فخرجا عن الدائرة التي حدها النحاة في عملية الاستشهاد والتي تمثل حدود الفصاحة، حيث وضعوا شروطا للشعر الذي ينبغي للنحاة اعتماده في عملية الاستدلال على قواعدهم وفرضوا الاستشهاد بالشعر الذي قيل بعد منتصف القرن الثاني[1]، وعد كثير من المؤرخين إبراهيم ابن هرمة آخر من يحتج بشعره[2].

فقسم الشعراء بذلك إلى أربعة طبقات: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين وهم من عاصر الجاهلية والإسلام وطبقة الإسلاميين، وهم من عاشوا في صدر الإسلام والطبقة الرابعة هي طبقة المولدين أو المحدثين وهم الشعراء الذي عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري[3] « فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يحتج بكلامها مطلقاً»[4].

فالنحاة إذن منعوا الاستشهاد بالشعر الذي قيل بعد منتصف القرن الثاني وهو شعر من أُطلق عليهم المحدثون أو المولدّون، ويبدأ هؤلاء ببشار بن برد (ت 168 هـ) [5].

---

[1] – ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 50.

[2] – ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، (د ط) (د ت)، ج2، ص 474.

[3] – ينظر: أصول النحو، محمد سالم صالح، ص 255.

[4] – خزانة الأدب، البغدادي، ج 1، ص 03.

[5] – ينظر: الاقتراح، السيوطي، ص 126.

ورغم هذا التشدد الذي أبداه النحاة تجاه شعراء الطبقة الرابعة إلا أنني قد عثرت في كلا الشرحين على شواهد لبعض الشعراء الذين ينتمون إلى هذه الطبقة مثل أبي العلاء المعري (ت 449 هـ)، ودعبل بن علي الخزاعي (ت 246 هـ) وأبي تمام (ت 231هـ).

فظاهر هذا أن الشارحين لم يرضخا للقيود التي سطرها جمهور النحاة للشعر المقبول في الاستشهاد وهو ما يلوح إلى ظهور نوع من التساهل لدى المتأخرين في التعامل مع نصوص الشعر التي طالما تشدد المتقدمون في الأخذ بها والحق أن هذا الموقف المتساهل من طرف الشارحين تجاه شعراء الطبقة الرابعة ليس لهما فضل المبادرة الأولى به، حيث أن ثمة مواقف جريئة سبقتهما تعزى بوادرها إلى نحاة القرن الرابع هجري كأبي علي الفارسي، وابن جني، واستمرت بعد ذلك لدى الزمخشري حيث استثنوا من هذه الطبقة من يوثق بفصاحته منهم.

وهنا يطرح التساؤل عن سر هذا التساهل الذي أبداه الشارحان والمتأخرون من النحاة عموماً تجاه نصوص من الشعر لشعراء لطالما واجهوا إعراضاً شديداً لدى جمهور النحاة في قضية الاستشهاد.

والإجابة عن هذا التساؤل يمكن حصرها – حسب اعتقادي– في عاملين اثنين:

يتعلق الأول بمسألة الثقة، حيث إن الشارحين ومن يتفق معهما في الاستشهاد ببعض النصوص التي مصدرها شعراء الطبقة الرابعة أو المحدثون لا يرون ضيراً في ذلك مادام مصدر النص موثوقاً بفصاحته وبقائه على أساليب العربية رغم اختلاط الألسن، وفساد السلائق بمعايشة الحضر، فارتياحهم لهؤلاء الشعراء النابع من ثقتهم بعربيتهم رخّص لهم الاستشهاد بشعرهم رغم استبعادهم من زمن الفصاحة، ويؤيده ما قاله الزمخشري عن أبي تمام عند استشهاده ببعض شعره في الكشاف أثناء توجيهه لقوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾[1] إذ قال «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[2].

[1] – سورة البقرة، من الآية: 20.

[2] – الكشاف، الزمخشري، ج1، ص 208.

فيبدو – من خلال مل ذكره – أنه يستثني من المحدثين علماء العربيــة ورواتهــا، حيث يعد ما يقوله هؤلاء من أشعار بمنزلة ما يروونه عــن الثقــاة لمعــرفتهم بأســاليب الفصحاء، وإتقانهم للغة، فهو يثق بأشعارهم ثقته بمروياتهم من اللغة، وبذلك كانت الثقــة بفصاحة هؤلاء مبرراً جعل الشارحين ومن يتفق معهما يستشهدون بشعرهم.

وأما التفسير الثاني لموقف هؤلاء فيمكن رده إلى زوال المانع النفســي المــرتبط بمسألة المعاصرة، لأن « كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلــى مــن كان قبله»[1]، ومن هذا المنطلق كان شعراء الطبقة الرابعة أو المولدون محدثين بالنسبة لمن منعوا الاستشهاد بشعرهم، فكانت معايشهم لهم مانع آخر إلى جانب شكّهم في فــصاحتهم خوفاً من لين ألسنتهم لمخالطتهم الحضر، ويؤكد هذا الكلام موقف أبي عمرو بن العــلاء من الشعراء الإسلاميين: الفرزدق وجرير والأخطل، إذ اعترف لكلٍ منهم بجودة شــعره، وجدارته بالرواية والاستشهاد لولا تأخر زمنهم، ومعاصرته لهم فقال: « لقد أحــسن هــذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته، ويعني بذلك شعر جرير والفرزدق»[2]، وقــال في الأخطل: « لو أدرك الأخطل يوماً واحداً في الجاهلية ما فضلت عليه أحداً »[3] ويؤيده كذلك موقف الأصمعي من بشار بن برد (ت 168 هــ) حــين قــال: « بــشار خاتمــة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم»[4] وعــدم إدراجــه ضــمن نصوص الاستشهاد فالمانع كان نفسيا أكثر منه علمي[5]، وسرعان ما زال هذا المانع لــدى من جاء بعدهم، فاستشهدوا بشعر هؤلاء الإسلاميين لذلك يقول البغدادي «... وأما الثالثــة (يقصد طبقة الإسلاميين) فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها...»[6]، ورفضوا فــي نفــس الوقت شعر من عاصروهم أو جاؤوا بعدهم وهم شعراء الطبقة الرابعة، فمن هذا المنطلق كان موقف الشارحين والمتأخرين عموماً، إذ زال لديهم ذلك المانع الذي كان عند سابقيهم (المعاصرة)، فلم يجدوا ضيراً في الأخذ بأشعار بعض المحدثين مادام موثوقاً بفــصاحتهم،

---

[1] – العــمدة في محاسن الشعر وآداب ونقده، أبو الحسن بن رشيق القيرواني، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.ط)، 2007م، ج1، ص 56.

[2] - المصدر نفسه، ج1، ص90.

[3] – الأغــاني: أبو فــرج الأصفهاني، تح: لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت، ط6، 1983م،، ج8، ص285.

[4] – المصدر نفسه،ج3، ص 144.

[5] – ينظــر: الدراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين، ص 358.

[6] – خزانــة الأدب، البـغدادي، ج1، ص 3.

ومن جانب آخر فإنه كلما تأخرنا عن عصر الاستشهاد فقدت الفصاحة، واختلطت الألسن أكثر بسبب اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ومخلفات الحروب والنزاعات الداخلية التي خاضتها وما نجم عن ذلك من تغيرات سياسية واجتماعية، فالدولة الإسلامية كان يحكمها في عصر الشارحين (عصر المماليك) غير العرب وهم الأتراك، فكان لذلك بالغ الأثر في اختلاط المجتمع، وفساد السلائق، فمن الطبيعي أن ينظر الشارحان في هذا الجو المشحون بالتدني اللغوي نظرة رقي إلى أشعار المحدثين خصوصاً من عاشوا في القرون المتقدمة، الثالث والرابع، كأبي نواس (ت 200 هـ) وأبي تمام (231 هـ).

ويلاحظ كذلك أن الشارحين قد استشهدا في بعض المواضع بأكثر من رواية للبيت نفسه كما في قول الشاعر:[1]

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِك　　فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ

الذي استشهد به ابن هشام على بناء (أي) الموصولة لمجيئها مضافة وصدر صلتها محذوف والتقدير: «أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ»، ثم أشار إلى رواية أخرى لنفس البيت جاءت فيها أي معربة كالتالي:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِك　　فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهُم أَفْضَلُ

حيث أعربت (أي) الموصولة بالكسرة بعد حرف الجر.[2]

والأمر نفسه في قول الشاعر:[3]

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهم　　فَحَسْبِي مِنْ ذُوْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

الذي استشهد به على بناء (ذو) الطائية بعد حروف الجر وهي اللغة المشهورة على حد قولهما، وأوردا بعدها رواية أخرى لنفس البيت تُجيز مجيئها معربة على النحو التالي:

فَحَسْبِي مِنْ ذِيْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

[1] – المقاصد النحوية، العيني، ج 1، ص 257.

[2] – ينظر: أوضح المسالك، ج 1، ص 93.

[3] – المصدر السابق ، ج 1، ص 76.

إذ جاءت (ذو) مجرورة بالباء بعد حرف الجر (مِن)[1]، فالتساؤل المطروح في هذه النماذج عن مصدر تعدد الروايات للبيت نفسه وما مدى صحة هذه الروايات المتعددة في الاستشهاد؟

أما الشطر الأول من التساؤل فثم احتمالان في إجابته، إذ يمكن أن يكون مرد الاختلاف الحاصل في رواية البيت الواحد هو قائله أي الشاعر في حد ذاته وهو ما رجحه السيوطي حينما تعرض لهذه المسألة إذ قال:« كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت: باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا، ومرة هكذا »[2]، وفي هذه الحال يجوز الاستشهاد بروايات البيت على اختلافها ما دامت صادرة عمن يوثق بفصاحته ولكن قد يرجح أن يكون بسبب تعدد الروايات من فعل راوي البيت فتكون إحدى الروايات فحسب صادرة عن الشاعر وأما البقية فهي نتيجة إخضاع الراوي للبيت لمقتضيات لهجته الخاصة فينشأ الاختلاف وهو ما تنبه إليه السيوطي فيما بعد من خلال رؤية ابن هشام التي نقلها عنه من كتابه تلخيص الشواهد كالتالي: «روى قوله:

وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَـــــا

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة، فإن صحَّ أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز في غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثَّرت الروايات في بعض الأبيات»[3].

حيث رجّح ابن هشام -إلى جانب الاحتمال الأول- أن يكون سبب الاختلاف في الروايات هو منشد البيت لا قائله، إذ يحتمل أن تصيبه أثناء النقل تغييرات في اللفظ أو البناء مصدرها خضوعه لأساليب اللهجة التي طبع عليها الراوي، فلا يمكنه أن يحيد عنها، وفي هذه الحالة منطقي أن تتوقف صحة الاستشهاد بالرواية على راوي البيت فإذا

[1] - ينظر: - أوضح المسالك، ج 1، ص 47.
- شرح ابن الناظم، ج 1، ص 89.

[2] - الإقتراح، السيوطي، ص 132.

[3] - المصدر نفسه، ص 132.

كان عدلاً موثوقا بفصاحته، ينتمي إلى زمن الاحتجاج صحت روايته في الاستشهاد لأنه حسب الاحتمال الأخير هو المسؤول عن التغيير الواقع في البيت.

وبهذا اكتفى بمناقشة الملاحظات المتعلقة بالشواهد الشعرية لأنتقل إلى مورد آخر اعتمده كلا الشارحين في إثبات القواعد والأحكام النحوية التي ضمنها الناظم في ألفيته ومناقشتها، ويمثل هذا المورد الشطر المكمل لأشعار العرب ضمن كلام العرب الفصيح المتمثل في الشواهد المأخوذة من لغة النثر للأعراب الفصحاء وهي موضوع الحديث في العنصر التالي.

د- الشواهد النثرية: لقد حظيت الشواهد النثرية -كما سبق أن أشرت في الفصلين- بمساحة واسعة في الشرحين كليهما، مما ينم عن المعرفة الواسعة للشارحين بكلام العرب الفصحاء والاطلاع على أساليبهم ولغاتهم المختلفة، بالرغم من أن مساحة هذه الشواهد ليست بالحجم الذي خُصَّت به شواهد القرآن الكريم وأشعار العرب، بالإضافة إلى أنهما قدّما عليها في الاستشهاد، وقد يعود هذا إلى تدوينهما وسهولة حفظهما في الصدور لقلتهما ولما يحملانه من مميزات وأساليب خاصة مقارنة بلغة النثر، فهما بذلك أوثق لدى الشارحين في الاستشهاد.

وقد تضمنت الشواهد النثرية لغة العرب الفصحاء اليومية، ولهجاتهم المختلفة، بالإضافة إلى الأقوال المأثورة.

فأما أقوال الفصحاء فلا يذكران في الغالب قائلها، بل يكتفيان بعبارة: «في قولهم» أو «قال بعضهم» وقد يعتمدان ما يرويه الثقاة من رواة اللغة المشهورين نحو ما نقله ابن الناظم عن الفراء في معرض الحديث عن (ذو) الموصولة في مسألة إجرائها مجرى الذي في إتباع ما قبلها في التذكير والتأنيث إذ حكى الفراء: «بِالفَضْلِ ذُوْ فَضَّلَكُمْ اللهُ بِهِ وَالكَرَامَةِ ذَاتِ أَكْرَمَكُمْ اللهُ بِهَا»، وهو بمعنى الفضل الذي فضلكم، والكرامة التي أكرمكم[1]، وما رواه عنه كذلك من قول أبي الجرَّاح «إِنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ» الذي استشهد به ابن الناظم على دخول لام الابتداء على خبر إنْ شذوذاً لتقدم معموله[2]، ومن ذلك أيضاً ما نقله ابن هاشم عن الكسائي فيما حكاه من قول العرب: «إِنَّ البَعيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ

---

[1] - ينظر: شرح ابن الناظم، ص 89.

[2] - ينظر: أوضح المسالك ، ص 172.

الْمَاءَ مَجَّهُ» وذلك أثناء تعرضه لمسألة تصرف فعل الشروع (جَعَلَ) بحيث استدل به على مجيء هذا الفعل على صيغة المضارع[1] وما حكاه عن الفراء في قولهم (لاَ جَرَمَ لآتِيَنَّكَ)، حيث جعل (لاَجَرَمَ) بمنزلة القسم[2]، وهما في الغالب يسوقانها لإثبات اللغات أكثر من توظيفها في إثبات القواعد والأحكام النحوية العامة، وقد يرجع ذلك لثقافتهما الواسعة بلغة العرب حيث كانا كلاهما عالمين باللغة، فلا بد أن تظهر ملامح هذه الثقافة في الشرحين.

وأما الأقوال المأثورة فتمثلت في الأمثال العربية المتوارثة عن الفصحاء جيلاً بعد آخر، فاستشهد بعدد معتبر منها حسب ما مضى في الفصلين، ولكن الملاحظ في أغلبها أن الشارحين كانا يجعلان للمثل لغته الخاصة، فلا يعتمدانه في الغالب في عملية الاحتجاج على القواعد والأحكام، وإنما يعتبرانه أسلوباً لغوياً نادراً معترفاً به دون القياس عليه، فهو يقابل لغة الضرورة في الشعر.

ومن النماذج التي تؤكد ذلك قولهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلْ»[3] الذي استشهد به على مجيء (أَخَاكَ) من الأسماء الستة على لغة القصر[4]، وبقولهم: «الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ»[5] على حذف الناصب للمفعول المقدَّر بالفعل (أَرْسَلَ) وكذلك حذف الفعل الناصب[6] في قولهم: «كِلَيهِمَا وَتَمْراً»[7] وقولهم : «أَحَشَفَا وَسُوءَ كَيْلَةٍ»[8] فتقدير المحذوف في الأول (أَعْطِني) وكليهما، وفي الثاني وأتبع سوءَ كيلة، وقد حذف الناصب في الأقوال الثلاثة المذكورة لورودها أمثالاً[9].

---

[1] – ينظر: شرح ابن الناظم، ج 1، ص 166.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص176.

[3] – مجمع الأمثال، الميداني، ج 2، ص 318.

[4] – ينظر: – أوضح المسالك، ج 1، ص 49.
– شرح ابن الناظم، ص 39.

[5] – مجمع الأمثال، ج 2، ص 142.

[6] – ينظر: – أوضح المسالك، ج 1، ص 272.
– شرح ابن الناظم، ص 252.

[7] – مجمع الأمثال: ج 2، ص 97.

[8] – المصدر نفسه، ج 2، ص 88.

[9] – ينظر: شرح ابن الناظم، ص 251.

وخلاصة ما يقال في الشواهد النثرية إنها كثيرة الحضور في الشرحين ولكن على كثرتها كانت أقل عدداً إذا ما قورنت بشواهد القرآن والشعر، وقد أُعتُمِد أكثرها لبيان لهجات عربية أكثر من إثبات القواعد والأحكام وأما لغة المثل فقد كانت لها خصوصيتها.

بعد التعرض في هذا الجزء من الفصل -من خلال العناصر السابقة- إلى نقاط الالتقاء بين منهجي الشرحين ،ومناقشة وتحليل ما أمكن من الملاحظات المتعلقة بكل خاصية مشتركة لابد من البحث في الأسباب أو العوامل التي أدت إلى حدوث هذا الاتفاق بين ابن الناظم، وابن هشام في منهجي شرحيهما على الألفية، وقد حاولت إجمال ذلك في العوامل التالية:

1- العصر: فهما ينتميان إلى العصر نفسه تقريبا في ظل الحكم المملوكي، وأقول تقريبا لأن ابن الناظم قد عاش جزءا من حياته في عصر الأيوبيين تحت حكم الناصر يوسف الذي امتد حتى غزو التتار للشام وتحديداً دمشق سنة 658 هـ إلى أن انتزعها منهم المماليك في معركة "عين جالوت" الشهيرة بقيادة القائدين قطز سلطان مصر والظاهر بيبرس في العام نفسه فأصبحت مقاطعة الشام تابعة لدولة المماليك إلى جانب مصر[1]، وبذلك يكون ابن الناظم قد عاش الجزء الأكبر من حياته تحت ظل المماليك لأنه حسب ما مضى ذكره في التعريف به قد توفي كهلاً، وإذا أحصينا الفترة التي عاشها في عصر المماليك وجدناها ثمانية وعشرين عاماً وهي فترة أطول من تلك التي عاشها في العصر الأيوبي، وذلك إذا اعتمدنا ترجيح مولده في حدود الأربعين وستمائة للهجرة (640 هـ)[2] فتكون المدة التي عاشها في هذا العصر في حدود ثمانية عشر عاماً، ولذلك يمكن القول بأن ابن الناظم قد خضع منهجه للمؤثرات الفكرية للعصر المملوكي ومستجداته السياسية خصوصاً أنه قد فرغ من شرحه للألفية في الفترة التي عاشها في العصر، وتحديداً في سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة (676 هـ).[3]

ومن أبرز ملامح هذا العصر الانتشار الواسع لعلم المنطق في القطرين (مصر والشام) وخصوصاً في القرنين السابع والثامن اللذين عاش فيهما الشارحان بحيث أصبح يزاحم العلوم الأخرى في حلقات العلم وما يؤكد ذلك ما مر في ترجمة ابن الناظم من أخذه

---

1 – ينظر: تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 2، (د ت)، ص 32.

2 – ينظر: مقدمة المحقق، شرح ابن الناظم، ص 13.

3 – ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، ج 1، ص 151.

لعلم المنطق وتأليفه فيه وما يؤيد ازدهار المنطق في هذا العصر بروز طائفة من الفقهاء تهاجم المنطق، وتدعو إلى الإعراض عن تدارسه والتأليف فيه، ومن أشهر أولئك ابن تيمية (ت 728 هـ) الذي ألف كتابيه المشهورين "نقض المنطق" و"الرد على المنطقيين" اللذان هاجم -من خلالهما- المنطق، وجعل منه علماً لا ضرورة له، فهو -على حد قوله- علم «لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد»[1] واتهمه بإفساد العقول والأديان[2]، فهذا النموذج من الحملات التي شُنت على المنطق الذي مثله ابن تيمية دليل على ذيوع هذا العلم في هذه الفترة وتداوله في التدريس والتدوين، ويتجلى أثره واضحاً في منهجي الشارحين من خلال طريقة صياغة الحدود النحوية، بحيث راعى فيها الشارحان تطبيق عناصر الحد المنطقي القائم على تعريف النوع بالجنس والفصل، فجنحا إلى صياغة حدود الأبواب النحوية بذكر الجنس العام الذي يشمل المحدود وغيره ومن ثمَّ الفروق الخاصة التي تميز المحدود عن غيره من أنباء ذلك الجنس التي تعرف بالفصل في لغة المناطقة[3]، ثم أتبعا ذلك بمناقشة الحدود وتحليل أجزائها قصد التأكيد على اشتمالها على العناصر الأساسية التي يشترطها المنطق الصوري في بناء الحدود من أجل تحديد ماهية المحدود من خلال جوهره العام الذي يمثله الجنس المشترك، والجوهر الخاص بالمحدود الذي يمثله الفصل فيمدّه دلالة خاصة، ولكن هذا المفهوم اعترض عليه ابن تيمية (ت728هـ)، ورأى أن الفائدة من التعريف ليس تحديد هوية المحدود في ذاته وإنما تمييزه عن غيره من العناصر والدلالات فقال: «إن المحققين من النظّار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدّعي هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليداً لهم من الإسلاميين وغيرهم»[4] والفرق واضح بين أن يفيد الحد تصور حقيقة المحدود بالاعتماد على شروط بناء الحد المنطقي على نحو ما مر بنا في النماذج الواردة في الفصلين بخصوص هذا الموضوع، وبين مجرد تمييزه من غيره كما كانت تسير حدود النحو في بداياتها إذ كانت بسيطة تهدف إلى تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك

---

[1] – الرد على المنطقيين، ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم)، دار المعرفة، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 30.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 41.

[3] – ينظر: المنطق الصوري، يوسف محمود، ص 68.

[4] – الرد على المنطقيين، ص 54.

معه[1] كتعريف سيبوية للاسم حين قال: «الاسم نحو: رَجُلٌ وفَرَسٌ»[2]، وعرفه المبرّد بقوله: «الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً»[3] فهي كما تبدو أقرب إلى اجتهادات فردية تستهدف تميز الاسم من غيره، ولا ترقى للبحث عن ماهيته.

وخلاصة القول في هذا الصدد إن العناية البالغة بالحدود النحوية التي وسمت منهج الشارحين هي نتيجة تفاعل فكري وحضاري بين علم النحو وعلم المنطق الذي أُخِذَ عن اليونان، ويمتد هذا التفاعل إلى زمن بعيد عن عصر الشارحين تعود بداياته إلى القرن الثالث الهجري نتيجة عوامل مختلفة: سياسية وثقافية، إلا أن انتشاره كان في القرون اللاحقة حتى عصر الشارحين.

2- التنوع الثقافي لديهما: حيث إن المتمعن في التعريف بالشارحين يلاحظ بوضوح تعدد المشارب الثقافية لكل منهما بحيث تنوعت بين الإلمام بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، والعلم بالحديث الشريف، والمعرفة بفقه اللغة، ومواد النظم فكان لذلك كله أثره في إثراء الشرحين بمادة غنية من الشواهد المتنوعة وفي ما يلي تفصيل لتلك المشارب الثقافية التي التقت لديهما:

أ- الثقافة القرآنية: وهذه الثقافة بارزة بوضوح في الشرحين معاً، حيث كانت الشواهد القرآنية غزيرة الورود وهو ما يؤكده عدد الآيات المعتمد في كل منهما، الذي يدل على مثول القرآن الكريم في ذهنيهما، ومدى تمكنها منه، وسرعة استحضاره لدى الحاجة إلى استشهاد بالإضافة إلى الإحاطة التامة بالقراءات القرآنية المختلفة، حيث كانت على اختلافها منبثة على امتداد الشرحين، فهذه لابن عامر، وتلك لحمزة، وأخرى لنافع، ورابعة لحفص، والكسائى، وابن كثير، وأبي الحسن، وطلحة، وأبي عمرو، وسعيد، وورش، وأبيّ، وغيرها من أسماء أرباب القراءات المتواترة أو الشاذة، ومن مظاهر تلك الإحاطة أيضا عرضهما في أكثر من موضع لوجوه مختلفة من القراءات للآية نفسها كما في مسألة إعراب المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط حيث أورد ابن الناظم في هذا الصدد قراءة ابن عبّاس قوله تعالى: ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ

[1] - ينظر: ابن يعيش النحوي، عبد إله نبهان، ص 230.

[2] - الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 40.

[3] - المقتضب، المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد)، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج1، ص47.

وَيُعَذِّبُ مَنْ يَّشَاءُ﴾[1] بنصب الراء في الفعل (يَغْفِرَ) ، والباء في (يُعَذِّبَ)[2] على إضمار (أَنْ) بعد الفاء و الواو، ثم ذكر قراءة عاصم وابن عامر للآية نفسها برفع الفعلين المذكورين[3] على الاستئناف، وقراءة باقي السبعة بجزمهما[4] عطفاً على جواب الشرط (يحاسبكم)[5]، ومثاله أيضاً ما جاء في مسألة جواز فتح (إِنَّ) وكسرها بعد الواو المسبوقة بمفرد قابل للعطف عليه حين أدرج ابن هشام قراءة نافع وأبي بكر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوْعَ فِيْهَا وَلاَ تَعْرَى، وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَؤُ فِيْهَا وَلاَ تَضْحَى﴾[6] بكسر الهمزة في (إِنَّ)[7] عطفاً على جملة (إِنَّ) الأولى، أو على الاستئناف بقطعها عما قبلها من الكلام، ثم أشار إلى قراءة الباقين بالفتح[8] حملا على ما قبلها من اسم (إِنَّ)، وهو جملة (أَنْ لاَ تَجُوْعَ)[9] فهذا الحضور القوي و المثول الدائم لآيات القرآن الكريم في الشرحين، وكذا الإدراج الواسع لقراءاته المختلفة دليل واضح على رسوخ ثقافة قرآنية عميقة ومتأصلة في ذهني الشارحين، وحسبنا في ثبوت هذا الكلام، أنه قد قُصِدَ به تلميذ ابن مالك الذي تربى كنفه وتكفل وحده بتلقينه مختلف العلوم بما فيها علم القراءات،الذي نبغ فيه ابن مالك كل النبوغ، فكان إماماً في علله، وصنف فيه مؤلفات أبرزها قصيدة دالية مرموزة توازي "الشاطبية" قدراً[10]، فلا شك أن يُسْكَبَ قدر وفير من هذه المعرفة الواسعة بعلم القراءات لدى ابن مالك في ذهن ولده وتلميذه بدر الدين الذي لازمه دون سواه المشايخ، وأن تظهر رواسب جلية في ثقافته القرآنية المنعكسة بوضوح في الشرح كما سبقت الإشارة إليه، وما يؤيد ذلك توليه لمنصب والده في مشيخة المدرسة العادلية التي شرطها الإحاطة بالقراءات العربية[11]، وأما ابن هشام فثقافته القرآنية غنية عن التعريف؛ إذ كان ملماً بالقرآن الكريم وإماماً في قراءاته،

---

[1] – سورة البقرة، من الآية: 284.

[2] – ينظر: الحجة ، ابن خالويه، ص104.

[3] – ينظر: التذكرة، ابن غلبون، ص213.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص213.

[5] – ينظر: شرح ابن الناظم، ص703.

[6] – سورة طه، الآية 118– 119.

[7] – ينظر: التذكرة، ص 363.

[8] – ينظر: المصدر نفسه، ص 363.

[9] – ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 176.

[10] – ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، ج7، ص591

[11] – غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص180.

ويؤكده ما سبق ذكره في التعريف به من أنه أخذ علم القراءات عن شيخه ابن السرّاج (محمد بن محمد بن نصر) (ت768هـ)، وحدّث عن الإمام ابن جماعة "الشاطبية في القراءات "، فتخرّج على يديه جماعة من الطلاب شملت المصريين وغيرهم، كما أن موقفه الشغوف بالقرآن الكريم جلي في جميع مؤلفاته، حيث كان يعتبره المصدر الأول ويقدمه عن باقي مصادر الاستشهاد الأخرى، فلا يتوانى عن الأخذ بآياته ما وجد إلى ذلك سبيلا.

ب- **الثقافة الحديثية:** وتتجلى آثار هذه الثقافة لدى الشارحين من خلال الكم المعتبر من شواهد الحديث التي تم إحصاؤها في الشرحين، الذي يؤكد موقفهما الداعم لمسألة الاحتجاج بالحديث الشريف على غرار ما مضى ذكره في موضعه من هذا الفصل، وهذا الموقف من قبلهما يحتم وجود مساحة معينة من ثقافتهما تغطي هذا الجانب (المعرفة بعلم الحديث)، فأما ثقافة الشارح بدر الدين الحديثية فيمكن حصرها في شيخه ابن مالك الذي كان أمة في علم الحديث[1]، وتُعزى إليه الشهرة في الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث الشريفة في مؤلفاته ولاسيما "التسهيل"، وهو الأمر الذي جعل شارحه أبا حيان ينتقص منه في أكثر المواضع، حتى قال في بعضها : « قد أكثر المصنف من خلال الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره»[2]، وقال في موضع آخر: «والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صَحِبَ من له التمييز»[3] فمؤاخذة أبي حيان لابن مالك دليل واضح على كثرة استشهاده بالحديث الشريف، النابعة من ثقافته الواسعة بهذا العلم، ولا بد أن ابنه قد ورث عنه هذه الثقافة البارزة في شرحه، ويأتي بعده ابن هشام الذي تأثر هو الأخر بموقف ابن مالك، فأكثر الاحتجاج بالحديث في كتبه قدر ما أمكنه مخالفاً بذلك شيخه أبا حيان[4]، مستعيناً في ذلك بما اجتمع في فكره من معرفة بعلم الحديث الذي كان من العلوم الرائجة في عصره.

---

1 – ينظر: البغية، السيوطي، ج1، ص134.

2– الاقتراح، السيوطي، ص107.

3– المصدر نفسه، ص 108.

4– ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجّال، ص106.

جـــ- الثقافة الأدبية: وتتجلى هذه الثقافة من خلال ما سبق ذكره بخصوص الكم الكبيـــر من الشواهد الشعرية في كلا الشرحين، وتظهر ملامحها كذلك في اتباع الـــشارحين لهـــا بتعقيبات وتعليقات تتضمن شرح معانيها وتقديراتها، يـــضاف إليـــه إدراجهمـــا لبعـــضها برواياتها المختلفة كما سبقت الإشارة إليه، ومن مظاهر هذه الثقافة أيضاً أن تلك الـــشواهد تعزى لشُعراء من مختلف عصور الشعر بداية بالعصر الجاهلي حين أخذا عـــن امـــرئ القيس[1](ت130 ق.هـــ)، والأعشى[2] (ت07 ق.هـــ)، وزهير بن أبي سلمى[3] (13ق.هـــ)، وطرفة بن العبد[4] (ت86 ق.هـــ) ، وأمية بن أبي الصلت[5] (ت 5 ق.هــــ) ، وكثيـــر عـــزّة[6] (ت105 ق.هـــــ) ، وعنتـــرة بـــن شـــدّاد[7] (ت22 ق.هــــ) ، وغيـــرهم.

---

[1]- ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص32، 135، 154، 226، 254...
- شرح ابن الناظم، ص137، 376، 377، 804...

[2]- ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص83، 151، 252، 398...
- شرح ابن الناظم، ص181، 261، 267...

[3] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص92، 208، 213، 247...
- شرح ابن الناظم، ص597، 699، 743...

[4] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص254، 416، ج2، ص212...
- شرح ابن الناظم، ص631، 694...

[5] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص5، 163، 166، 200...
- شرح ابن الناظم، ص189، 334، 572...

[6] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص166، 186، 212، 275، 315...
- شرح ابن الناظم، ص172، 392، 530، 669، 713...

[7] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص225، 328، 415...
- شرح ابن الناظم، ص332...

كما أخذا عن الشعراء المخضرمين الذين كان من بينهم كعب بن زهير[1](ت26هـ)، ولبيد بن ربيعة[2] (ت41 هـ)، والحطيئة[3] (ت45 هـ)، وحسان بن ثابت[4] (ت54 هـ).

وكان ممن استشهدا بشعرهم من شعراء عصر صدر الإسلام الأخطل[5](ت90هـ)، وجرير[6] (ت110 هـ)، والفرزدق[7] (ت110 هـ).

كما تعديا أولئك إلى شعراء عصر المحدثين أو المولدين، فكان منهم أبو تمام[8] (ت231 هـ)، وأبو العلاء المعرّي[9] (ت449 هـ).

فكل تلك المظاهر تنم عن ثقافة أدبية واسعة تميز فكر الشارحين، وتدعم وجودها براعة ابن الناظم في مواد النظم، وفي مقابله تلقي ابن هشام ديوان زهير عن أبي حيان (ت745 هـ)، إضافة إلى شرحه لقصيدة البردة.

د- الثقافة اللغوية: وتتجلى مظاهر هذه الثقافة في الشرحين من خلال كثرة ورود شواهد الفصيح من لغة العرب، وإدراج عدد كبير من اللغات الفصيحة المختلفة، والإشارة إلى أشهرها كلغة طيء، وتميم، وأهل الحجاز، والعالية ، وبني عقيل، وغيرهم، يضاف إليه شرح الكثير من الأبنية اللغوية والشواهد الشعرية التي حفل بها الشرح، وتوضيح معاني

---

[1] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص100...
- شرح ابن الناظم، ص205...

[2] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص100...
- شرح ابن الناظم، ص205...

[3] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص111، ج2، ص20، 146...
- شرح ابن الناظم، ص586، 682، 729...

[4] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص81، 176، 304، 310...
- شرح ابن الناظم، ص128، 304، 313، 527، 639...

[5] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص87، 302، ج2، ص770...
- شرح ابن الناظم، ص294، 496...

[6] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص35، 57، 84، 200، 243، 365...
- شرح ابن الناظم، ص49، 77، 175، 247، 268...

[7] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص48، 70، 71، 98، 122...
- شرح ابن الناظم، ص42، 61، 86، 93، 123...

[8] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص444.

[9] - ينظر: - أوضح المسالك، ج1، ص246.
- شرح ابن الناظم، ص122.

كلية الآداب واللغات

كثير من الألفاظ الغريبة فكل هذا كان له أثارا تحيلنا إلى رسوخ قدمي الشارحين في علم اللغة، ولا أدلّ على ذلك من أنّ كليهما كان إماما في هذا العلم، فابن الناظم قد تقلّد منصب والده في التدريس بالمدرسة العادلية التي من شرطها -كما سبقت الإشارة- المعرفة بعلم اللغة ، الذي أخذه عن والده ابن مالك الذي كان بحرا لا يُجارى في المعرفة بلغات العرب، وأساليبها المختلفة، وغريب ألفاظها، فقال الذهبي في ذلك أنه « صرف همته إلى إتقان لسان العن العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين»[1]، وروى الصفدي أن ابن مالك قد ذكر يوما ما انفرد به صاحب "المحكم" (ابن سيدة) عن الأزهري صاحب "تهذيب اللغة"، وأبدى الصفدي تعجبه من ذلك لأن هذا الأمر في نظره معجز يتطلب إحاطة بجميع ما ورد في الكتابين، فمؤكد أن يغترف ابن الناظم من هذا البحر مختلف الأساليب والألفاظ اللغوية النادرة التي يلمّ بها.

كما لا يخفى على الأنظار ما تميز به ابن هشام من باع طويل في هذا المجال، ودليله مقدرته الفذّة على نقد اللغويين، وتعقب أقوالهم في براعة تامة، ومن أمثلته ما بينه في تركيب (هَلُمَّ جرًا) – فيما نقله عنه السيوطي- من أن « أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب "المحكم" (ابن سيدة) مع كثرة استيعابه وتتبعه، وإنما ذكره صاحب "الصحاح"... ما تفرد به، وذكر ...أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، وأن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت، وأما صاحب "العباب"فإنه قلّد صاحب الصحاح فنسخ كلامه ».[2]

3- **التكوين** : لا شك أن وراء المجالات التي شملتها ثقافة الشارحين تحصيل دؤوب أثمرت عنه مرحلة تكوينهما العلمي الذي مسّ مختلف العلوم السائدة في عصريهما المتجسدة من خلال شيوخهما كلٌّ في مجاله، فكانت المجالات العلمية المشتركة سببا في التقاء منهجيهما في شرح الألفية في أكثر من ميزة، ولذلك سأحاول – فيما يلي- البحث في مرحلة التكوين العلمي لكل منهما:

فأما ابن الناظم فقد سبقت الإشارة إلى أن تحصيله للعلوم كان أغلبه في معارف والده ابن مالك الذي أجاد في مختلف العلوم، فكان إماما واسع الإحاطة بها، فأخذ عنه

---

1 – شذرات الذهب، ابن العماد، ج7، ص591.

2 – الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، (دت)، ج3، ص202.

القراءات، واستفاد من معرفته الواسعة بالشعر، حيث كان ابن مالك « راويه لأشعار العرب، ملما بها، عارفا بكل الأشعار العربية التي يستشهد بها في المجالات النحوية واللغوية، إلى درجة أن الأئمة الأعلام كانوا يتعجبون من أين يأتي بها ؟ »[1] ، فضلا عن إمامته في علم الحديث حتى نعته السيوطي بأنه كان أمة في الاطلاع على الأحاديث.

فشيخ يتمتع بهذه المؤهلات من الاطلاع الواسع، والإتقان التام لمختلف العلوم، اختص بالأخذ عنه الشارح بدر الدين دون سواه من الشيوخ، وكان – فوق ذلك- والده وهو ما يزيد من حرص ابن مالك على تلقينه مختلف العلوم على أكمل وجه، قلت شيخا بهذه المواصفات لا بد أن يكون له الأثر البالغ في تكوين ابن الناظم الجيد في مختلف مجالات العلوم المذكورة.

وإذا انتقلنا إلى ابن هشام صادفتنا مجموعة من الأسماء اللامعة في عصره كان لها الدور الفعال في مرحلة تكوينه، وفي طليعتهم شيخه عبد اللطيف بن المرحّل (ت744هـ) الذي اشتهر بالعربية خصوصا، وكان عالما بالنحو، واللغة، والقراءات، وملما بألفية ابن مالك، وماهرا فيها،[2] وكانت له مكانته الخاصة لدى ابن هشام الذي كان ينوه به ، ويرفع من قدره، حتى إنه فضله على أبي حيّان إمام عصره، فكان يقول عنه: « كان الاسم في زمانه لأبي حيّان، والانتفاع بابن المرحّل »[3]، فهذا الإطراء الذي حظي به ابن المرحَّل على حساب أبي حيّان رغم البون الشاسع بين الشخصين من حيث الشهرة والإنتاج العلمي يؤكد بوضوح تأثر ابن هشام الشديد به، ولا شك أن هذا الإطراء، والتأثر يأتي وراءه تحصيل وفير خصوصا في ميدان العربية.

ويقف إلى جانب ابن المرحّل في صف شيوخ ابن هشام إمام النحاة، وفريد عصره بعد ابن مالك أبو حيان (ت 745هـ) الذي سمع عنه في الأدب ديوان زهير بن أبي سلمى، غير أنه لم يلازمه أو يقرأ عليه غيره، وهو الأمر الذي خوّل للبعض وصفه بكثرة المخالفة لهذا الشيخ، وشدّة الانحراف عنه.[4]

---

[1] – المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ص160.

[2] – ينظر: الدرر الكامنة، العسقلاني، ج1، ص302.

[3] – ينظر: المرجع السابق، ص355.

[4] – بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص69.

أمـــا علـــم القـــراءات فقد أخذه عن شيخه ابن السرّاج (محمد بن محـــــمد بـــن نمير) (ت 747هــ) الذي عُنِي بهذا العلم، واشتهر به[1].

كما أخذ عن الشيخ تاج الدين الفاكهاني (عمر بن علي بن سليم) (731هــ) الــذي برع في العربية، والنحو، فدرس على يديه كتابه "الإشارة في النحـــو" باســـتثناء الورقـــة الأخيرة على حد ما قاله أصحاب التراجم.

ومـــــن بيـــن شيوخـــه كذلك تـــاج الدين التبريزي (علي بن عبد الله بـــن أبـــي الحسن) (ت 746هــ) الذي أخذ النحو عن ركن الدين الاستراباذي، وبرع في عدّة علـــوم كالعربية، والفقه، والنحو، والقراءات[2].

فالملاحظ من خلال هؤلاء الشيوخ أن ابن هشام قد تلقى تكوينه عن مشاهير العلماء في مختلف العلوم المنتشرة في عصره، فحظي بتكوين جيّد ومتعدد المجالات.

فهذه بعض العوامل التي أسهمت في وجود اتفاق منهجي بين الشرحين من خـــلال تلك الخصائص المنهجية المذكورة في العناصر السابقة، غير أن هذا الاتفاق المنهجي لـــم يشمل جميع خصائص المنهجين لأن ثمة بعض الفروق المنهجية التي سيأتي تفصيلها في المبحث التالي.

---

[1] – ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم، ج1، ص235.

[2] – ينظر: البغية، السيوطي، ج2، ص171.

ثانيا: مواضع الاختلاف المنهجي بين الشرحين: يمكن حصر هذه المواضع في هاتين النقطتين:

1- أسلوب عرض مادة المتن، وطريقة ترتيبها:

إن المتمعن في الشرحين يلاحظ -وفق ما سبق توضيحه في الفصلين الماضيين- أن الشارحين قد تفرّد كلٌ منهما بأسلوبه الخاص في طريقة بسط مادة شرحه، وكيفية التعامل مع متن الألفية، ففي حين مال ابن الناظم إلى عرض متن الألفية وتخليله بالشرح، وما رافق ذلك من تمهيدات في مستهله، وتلخيصات في آخره، فضّل ابن هشام إغفال عرض المتن، والاكتفاء بصياغة الشرح فحسب، وأدخل - فوق ذلك- تعديلات على ترتيب أبياته، وفيما يلي توضيح أكثر لهذه الخصائص التي ميزت كل نموذج على حدة.

أ- منهج ابن الناظم في الشرح: لقد أشرت منذ قليل إلى أن شرح ابن الناظم قد كانت له سماته الخاصة المتعلقة بمنهج بسط مادته، وتعامله مع متن الألفية، وقد انحصرت هذه السمات في الخاصيتين الآتين:

أ-1- مزج المتن بالشرح: حيث عمل ابن الناظم على ذكر متن الألفية، وتخليله بالشرح، فأورد في كل باب من أبواب كتابه الجزء المتعلق به في متن الألفية ، ثم أتبعه بشرحه ، بحيث يذكر الأبيات التي تدور حول موضوع من مواضيع الباب النحوي، ثم يردفها بشرح يستوفي البيت، أو البيتين، أو أكثر، أو حتى الشطر، أو الكلمة حسب دواعي الشرح.

وهذا الأسلوب المذكور الذي اعتمده ابن الناظم في صياغة شرحه هوالأسلوب الشائع والمتداول في صياغة أغلب الشروح النحوية عبر العصور، وتكمن مزيته -حسب رأي- في تمكين المتعلم المقبل على الشرح من الاستيعاب الجيد لمحتوى المتن، والإلمام بجميع جوانبه، وإدراك غوامضه ودسائسه في ضوء شرحه، بحيث يوضع الشرح إلى جانب المتن، فيتبع كل بيت من المتن بكشف مظانه، وتوضيح مقصود الناظم به، فتحصل الفائدة لدى المقبل على الشرح، وتتم له الإحاطة بالمتن ومعاني مضامينه.

أ-2- التمهيد للشرح والتلخيص بعد التفصيل: تصادفنا هاتان الميزتان في شرح ابن الناظم الأولى منها في مستهل أبوابه ومواضيعها المختلفة، والثانية في نهايتها، فأما الأولى المتمثلة في التمهيد للشرح فهي نتيجة أوجبتها ضرورة التنسيق والربط بين أجزاء

المتن وشروحها، بحيث لا يجد الشارح بداً من التقديم لشرح أبيات المتن بتمهيد موجز يتناسب مع موضوع الأبيات المراد شرحها باستكمال ما أغفله الناظم في مضمونها، كالتعريف بعنصر نحوي مثلما هي الحال في تعريف المثنى أثناء شرح البيتين المخصصين لحكمه[1]،أو الإلمام بجوانب العنصر المدروس، كتفصيل عرض أنواع الجموع في معرض شرح الأبيات المتضمنة حكم إعراب جمع المذكر السالم، وما يلحق به من أسماء الجموع [2].

وأما أهمية هذه الميزة فتكمن- حسب اعتقادي- في خلق نوع من الترابط والتنسيق بين أجزاء المتن والشرح، وكذلك توسيع دائرة التصور للموضوع المتناول من خلال المعلومات الواردة الممهدة له .

أما الخاصية الثانية التي تميز بها منهج ابن الناظم فهي تلخيص ما تم تفصيله بالشرح في بعض المواضيع من خلال اختتامه في بضع ألفاظ دقيقة لا تتعدي السطر أو السطرين تحمل في معناها حصيلة ما قيل في شرح الأبيات الواردة في تلك المواضيع مثلما كان في ختام شرح الأبيات المتضمنة حدي المعرب والمبني، وأنواعهما، وشروط كل نوع وعللها ،[3] وكذلك ما ورد خلاصة لحديثه عن حكم إعراب الفعل المعتل، فقال في هذا الصدد: «والحاصل: أن الفعل المعتل يقدر رفعه، ويظهر جزمه بالحذف، وأما النصب فيقدر في الألف، ويظهر في الياء والواو».[4]

وتنحصر أهمية هذه الميزة في تقديم حوصلة دقيقة لجوانب الموضوع الملخص تغني المتعلم عن التفصيلات، فضلا عن إظهار قدرة الشارح في الإلمام بالموضوع، والتحكم بحجم المادة بحصرها في بضع ألفاظ تميزها الدقة.

ب- منهج ابن هشام في أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك: أما ابن هشام فقد كانت له رؤيته الخاصة المغايرة لمنهج ابن الناظم في طريقة صياغة مادة "أوضح المسالك"، وأسلوب التعامل مع منتن الألفية، وتتلخص هذه الرؤية في هاتين الخاصيتين:

---

1 - ينظر: شرح ابن الناظم، ص30

2 - ينظر: المصدر نفسه، ص43.

3 - ينظر: نفسه، ص 32.

4 - ينظر: نفسه، ص 548.

ب-1- إعادة صياغة متن الألفية في قالب نثري، وإدراج بعض العناوين المطولة: إن الناظر في شرح ابن هشام (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) نظرة عابرة غير متفحصة أو دقيقة دون سابق معرفة بهذا الكتاب يخطر بباله – للوهلة الأولى – أنه أمام كتاب نحوي مستقل، وليس أمام شرح على متن منظوم، خصوصا إذا شملت تلك النظرة الأبواب الأولى من الكتاب دون الاطلاع على العنوان، وما يؤكد ذلك الاعتقاد هو أن تكون النسخة المنظورة بتحقيق إميل يعقوب الذي زود أبواب الشرح بعناوين تفصيلية اجتهد في وضعها.

وكل هذا الذي ذكر ناجم عن الطريقة الخاصة التي اعتمدها ابن هشام في صياغة الشرح حيث أغفل إيراد أبيات متن الألفية إلى جانب الشرح، إلا في مواطن قليلة جدا، فاكتفي بشرح مضامينها ضمن مجموعة فصول أدرجها تحت عناوين الأبواب النحوية التي أعاد صياغة بعضها في جمل جاءت مطولة، وأكثر توضيحا لدلالات الأبواب، وسمتها البساطة، حيث تعيدنا إلى البدايات الأولى لعناوين النحو في الكتاب، ويمكن تفسير وجود مثل هذه العناوين في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، رغم أن الجميع يعلم مدى النضوج العلمي الذي وصل إليه المصطلح النحوي في العصور المتأخرة لمسيرة النحو بما فيها عصر الشارح (ابن هشام)، والدليل ما تؤكده المصطلحات الكاملة في مؤلفات هذه الفترة ، أقوت يمكن تفسير وجود مثل تلك العناوين في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" من خلال الغرض الذي يرمي إليه ابن هشام من هذا الشرح، المتمثل في تبسيط مضامين الألفية، وتيسيرها لطلابها ولابد أن يشمل التبسيط عناوين أبوابها إلى جانب متنها.

كما يمكن إرجاع الميزة الأولى (إعادة صياغة المتن في قالب نثري) إلى ما تمتعت به شخصية ابن هشام العلمية من مؤهلات خاصة أكسبته جرأة علمية، وذوقا مميزا انعكس في أسلوب عرض المادة من خلال الميزة المذكورة، وكذلك كيفية التعامل مع المتن، وهو ما سيأتي ذكره في الخاصية التالية.

ب -2- إعادة ترتيب أبيات الألفية في بعض الأبواب:

لقد عمل ابن هسام في بعض أبواب كتابه(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) على إعادة ترتيب بعض أبيات الألفية، وذلك بشرح مضامين تلك الأبيات من المتن وفق

ترتيبه الخاص لتلك المضامين، بحيث ضمّ - أثناء شرح بعض أبيات الألفيـــة- المـــسائل التي يرتبط بعضها ببعض ضمن موضوع واحد بغض النظر عن الترتيب الـــذي اعتمـــده الناظم فيما يقابلها من الأبيات في الألفية، وهذه الخاصية المتعلقة بترتيب المتن هي نتيجة المنهج الذي اتبعه الشارح (ابن هسام) في بسط مادته باستبعاد ذكر المتن والاكتفاء بمـــادة الشرح، وهو ما أكسبه حرية في التصرف بالمادة وكيفية ترتيبها حسب ما يـــراه مناســـبا لربط المسائل المتعلقة ببعضها في الموضوع الواحد ، ولم يكن بإمكانه أن تتاح لـــه هـــذه المقدرة على التصرف في ترتيب متن الألفية إذا تقيد بتتبع أبيات المتن، والـــشرح فـــي ضوئها .

وتُظهر هذه الميزة إضافة إلى صفة التنسيق بين المسائل والمواضيع ما تميزت به شخصية ابن هشام من جرأة وفكر مستقل.

ثانيا: ظاهـــرة التعـــليل:

تعد ميزة التعليل -هي الأخرى- محل اختلاف بين المنهجين، ويظهر ذلك في أنواع العلل المعتمدة في الشرحين، حيث تفاوتت نسب الأنـــواع الثلاثـــة: التعليميـــة والقياســـية والجدلية في تعليل الشارحين، فأما ابن الناظم فقد اعتنى بها جميعا فساق العلل التعليميـــة التي يتوصل بفضلها إلى وسائل ضبط اللسان العربي، لأنها تصف في مضمونها الظواهر اللغوية والقواعد النحوية التي يتم ضمنها تحديد الوظائف اللغوية[1] التي يمكن للمتعلم -من خلالها- أن يتكلم على شاكلة العرب الفصحاء، فهي -على حد تسميتها- تفيد في تحقيـــق هدف علمي محض، وهو تعلم قواعد العربية وأساليبها من أجل إتقـــان لـــسان العـــرب، وأمثلتها كثيرة في شرح ابن الناظم، ومنبثة على امتداد أبوابه المختلفة، وأذكر منها -على قيد التمثيل- نصب المبتدأ الذي دخلت عليه كان أو إحدى أخواتها لأنه خبر لها[2]، ونصب المبتدأ الذي دخلت عليه (إنّ)، أو إحدى أخواتها لأنه اسمها[3]، وتقديم الخبر علـــى المبتـــدأ لتوفره على مسوغات ذلك[4].

---

1 - ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص189.

2 - ينظر: شرح ابن الناظم، ص128.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ص162.

4 - ينظر: نفسه ، ص 117.

ترتيبه الخاص لتلك المضامين، بحيث ضمّ - أثناء شرح بعض أبيات الألفية- المسائل التي يرتبط بعضها ببعض ضمن موضوع واحد بغض النظر عن الترتيب الذي اعتمده الناظم فيما يقابلها من الأبيات في الألفية، وهذه الخاصية المتعلقة بترتيب المتن هي نتيجة المنهج الذي اتبعه الشارح (ابن هسام) في بسط مادته باستبعاد ذكر المتن والاكتفاء بمادة الشرح، وهو ما أكسبه حرية في التصرف بالمادة وكيفية ترتيبها حسب ما يراه مناسبا لربط المسائل المتعلقة ببعضها في الموضوع الواحد ، ولم يكن بإمكانه أن تتاح له هذه المقدرة على التصرف في ترتيب متن الألفية إذا تقيد بتتبع أبيات المتن، والشرح في ضوئها .

وتُظهر هذه الميزة إضافة إلى صفة التنسيق بين المسائل والمواضيع ما تميزت به شخصية ابن هشام من جرأة وفكر مستقل.

ثانيا: ظاهرة التعليل:

تعد ميزة التعليل -هي الأخرى- محل اختلاف بين المنهجين، ويظهر ذلك في أنواع العلل المعتمدة في الشرحين، حيث تفاوتت نسب الأنواع الثلاثة: التعليمية والقياسية والجدلية في تعليل الشارحين، فأما ابن الناظم فقد اعتنى بها جميعا فساق العلل التعليمية التي يتوصل بفضلها إلى وسائل ضبط اللسان العربي، لأنها تصف في مضمونها الظواهر اللغوية والقواعد النحوية التي يتم ضمنها تحديد الوظائف اللغوية[1] التي يمكن للمتعلم -من خلالها- أن يتكلم على شاكلة العرب الفصحاء، فهي -على حد تسميتها- تفيد في تحقيق هدف علمي محض، وهو تعلم قواعد العربية وأساليبها من أجل إتقان لسان العرب، وأمثلتها كثيرة في شرح ابن الناظم، ومنبثة على امتداد أبوابه المختلفة، وأذكر منها -على قيد التمثيل- نصب المبتدأ الذي دخلت عليه كان أو إحدى أخواتها لأنه خبر لها[2]، ونصب المبتدأ الذي دخلت عليه (إنّ)، أو إحدى أخواتها لأنه اسمها[3]، وتقديم الخبر على المبتدأ لتوفره على مسوغات ذلك[4].

1 - ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص189.

2 - ينظر: شرح ابن الناظم، ص128.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ص162.

4 - ينظر: نفسه ، ص 117.

كما أورد العلل القياسية التي تقضي بإلحاق مسألة لها حكم معين بمسالة أخرى مع مراعاة مابين المسألتين من تشابه يدعو إلي قياس إحداهما على الأخرى، فهي تهدف إلى اطراد الأحكام لأنها لا تهتم بمجرد وصف الظواهر اللغوية، والاكتفاء بوصف الوظائف النحوية – كما تفعل التعليمية – وإنما تسعى لإيجاد روابط بين مختلف الظواهر من خلال ما يجمعها من صلات، ولكن بعضها يتميز بشيء من التعسف لما تفترضه من روابط تجريدية بعيدة عن واقع اللغة[1]، كما في علة بناء (لاَ) العاملة عمل (لَيْسَ) واسمها على الفتح لتركيبها تركيب خمسة عشر [2] ، وكذلك علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد على الفتح لتركيبه مع النون التركيب نفسه (تركيب خمسة عشر)[3] ، وتعني العلة الأولى أن (لاَ) واسمها قد حملتا في بنائهما على الفتح على – خمسة عشر– التي حكمها في الأصل البناء على فتح الجزئين، وأساس حمل (لاَ) واسمها عليها في الحكم الإعرابي مجيئهما على تركيبها نفسه، وعلة القياس نفسها كانت بالنسبة لبناء المضارع المتصل بنون التوكيد، فالملاحظ في هذين المثالين أن الرابط بين القاعدتين لا يتكئ على صلات مقنعة، بل هو محض افتراض بعيد .

وأما العلل الجدلية (الخيالية) فقد حفل بها الشرح، حيث غالى ابن الناظم في تتبعها، فلا تكاد تخلو منها مسألة في اغلب الأبواب، وتُعني هذه العلل بالبحث في مسائل تجريدية بعيدة كل البعد عن تراكيب اللغة وأساليبها، فهي تبحث عن علل العلتين السابقتين من أجل إيجاد مبرر عقلي لها، وإكسابها صفة المنطقية [4]، ومن أمثلتها الكثيرة في الشرح علة إعراب الأسماء الستة بالحروف حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وعلة اشتراط الشرط الأخير (كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم) في ذلك، حيث علل ابن الناظم وجوب هذا الشرط بأن عدم الإضافة في هذه الأسماء تقتضي الإعراب نحو (لِي أَخٌ)، وأما إضافتها إلى ياء المتكلم فليزم معها تقدير إعرابها كما في غيرها من الأسماء نحو (جَاءَ أَبِـي)، و(مَرَرْتٌ بِأَخِي)، و(رَأَيْتُ أَخِي)، لكن عدم إضافتها إلى غير الياء تحتم إعرابها بالواو رفعا، والألف نصبا، والياء جرا، ثم علّل إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة بكون

1 – ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 189.

2 – ينظر: شرح ابن الناظم ، ص 31.

3 – ينظر: المصدر نفسه، ص 186.

4 – ينظر: أصول التفكير النحوي، ص 190.

أواخرها معتلة حال الإضافة، فأعربت بحركات مقدرة، وأتبعت تلك الحركات حركة ما قبل الأخر، فجاءت الواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الجر[1]، فالملاحظ من خلال هذا المثال أن العلل الجدلية لا تفيد المتعلم في استيعاب اللغة من خلال وصف الظواهر اللغوية والعلاقات التركيبية في الألفاظ والتراكيب، ولا الربط بين تلك الظواهر والعلاقات، وإنما تقحمه في افتراضات نظرية، وأراء جدلية لا طائل منها سوى إظهار الحكمة من تلك الظواهر، فالمتعلم في غنى عن هذا النوع من العلل لأن التوغل في التجريد والنظر والافتراضات رغم ما يظهره من قدرة الشارح وتمكنه في هذا الجانب، يشغل ذهن المتعلم عن غايته من الإقبال على الشرح، وهي استيعاب الألفية من أجل الإحاطة بقواعد العربية وأساليبها قصد اتقان الفصحى.

فقد يكون هذا هو الدافع الذي جعل ابن هشام يتحفظ بشدة في عرض هذا النوع من العلل (العلل الجدلية النظرية)، ويصب تركيزه بالدرجة الأولى على العلل التعليمية التي من شأنها – كما مضي– البحث في الظواهر والوظائف اللغوية، وكانت هذه العلل غزيرة في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لا تخلو منها مسالة أو موضوع، ومن أمثلتها جوابهم عن سؤال ما علامات الاسم ؟ [2]، ما علامات الفعل؟[3] وعلامات الحرف؟[4]، وما حكم الفاعل؟[5] وما حكم التمييز؟[6] وما البدل؟[7]، وما حكمه الإعرابي؟[8] وما هي أنواعه؟[9] وغيرها من التساؤلات التي تفيد إجاباتها في بيان القواعد والأحكام النحوية التي تعين المتعلم على استيعاب اللغة.

---

[1] – ينظر : شرح ابن الناظم، ص 36.

[2] – ينظر :أوضح المسالك ، ج1، ص 34.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 38.

[4] – ينظر: نفسه ، ج1، ص 40.

[5] – ينظر: نفسه، ج1، ص 233.

[6] – ينظر: نفسه، ج1، ص 331.

[7] – ينظر: نفسه، ج1، ص 488.

[8] – ينظر: نفسه، ج1، ص 488.

[9] – ينظر: نفسه، ج1، ص 489.

وأما العلل القياسية فقد أورد عددا منها جاءت مرتبطة بقياساته المعتمدة في الشرح، وكان من أمثلتها علة إعراب المضارع لشبهه بالاسم[1]، وعلة بناء الأسماء لشبهها بالحرف في الوضع، أو الاستعمال، أو المعني[2] .

وأما العلل الجدلية فد كانت قليلة جدا، ويبدو أن السبب في ذلك هو إيثار ابن هشام للاختصار بالتركيز على المسائل النحوية التي تفيد المتعلم في معرفة كلام العرب، وإغفال ما من شأنه أن يشغله عن ذلك من جدل عقيم، وافتراضات عقلية، فائدتها الوحيدة هي أن تظهر حكمة العرب في وضع قواعدها، فهي منعزلة تماما عن الواقع اللغوي .

---

[1] - ينظر: أوضح المسالك، ج1، ص 40.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 42.

إن خلاصة ما جاء في هذا الفصل يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. التقى الشرحان في العديد من الخصائص المنهجية.
2. كانت عنايتهما بالحدود النحوية نتيجة لتأثرهما بالمنطق الصوري الذي امتزج لديهما بعلم النحو.
3. كانت مخالفة الشارحين للناظم ناتجة عن رؤية علمية بعيدة كل البعد عن النوازع الذاتية.
4. لقد أكثر كلا الشارحين من الشواهد التي تنوعت لديهما من قرآن وحديث شريف، وكلام العرب شعره ونثره.
5. استشهدا بجميع أنواع القراءات (المتواترة، والشاذة) وإن خالفت قياس العربية، فكانا أقرب إلى الكوفيين في هذا الجانب.
6. كان لشواهد الحديث نصيب معتبر في كلا الشرحين، فكانا من زمرة مؤيدي الاستشهاد به.
7. اختلف الشارحان في عدد من الخصائص المنهجية التي شملت طريقة بسط المادة، ومعالجة متن الألفية، فضلاً عن ظاهرة التعليل.
8. تتبع ابن الناظم في شرحه الأنواع الثلاثة الأولى للعلة، وغالى في الجدلية، في حين ركز ابن هشام جل اهتمامه على العلل التعليمية.

خاتمـــــة

لقد حاولت من خلال هذا البحث الإحاطة بأهم الخصائص التي ميزت المنهج العام لشروح الألفية، والشروح النحوية عموما، وذلك من خلال دراسة منهج الشرح النحوي في نموذجين من شروحها تم اختيارهما بناءا على عدد من الاعتبارات، وموازنة ما تشابه واختلف فيهما من خصائص منهجية، وفي ختام هذا البحث فرغت إلى جملة من النتائج التي يجدر بي الإشارة على أهمها:

1- لقد كانت مرحلة تأليف الشروح والحواشي في عصر المماليك نتيجة حتمية لما آلت إليه طبيعة التأليف النحوي في مراحله المتأخرة، بحيث انتشر طابع تأليف المختصرات والمتون المضغوطة بالمادة النحوية بسبب ما عرفته بلاد المسلمين في المشرق (نكبة التتار)، والمغرب (بلاد الأندلس) من أوضاع سياسية وعسكرية نجم عنها ضياع كم ضخم من التراث النحوي.

2- أهم نقاط التوافق المنهجي بين الشرحين:

- لقد عمل الشارحان على تصدير شرحيهما بخطبتين بيّنا فيهما غرضهما من الشرح، وقاما بتحديد منهجيهما المعتمدين في شرح الألفية.

- أبديا عناية بصياغة حدود الأبواب النحوية معتمدين في وضعها على أركان الحد المنطقي المتمثلة في تحديد النوع بالجنس والفصل.

- لم يسلِّم كلاهما بجميع آراء الناظم، بل أبديا رأييهما الخاص، فخالفا الناظم في عدد من المسائل الواردة في متن الألفية.

- تميز كلا الشرحين بغزارة وتنوع الشواهد النحوية التي جاءت لتدعِّم ما أقره الناظم من مسائل في متن الألفية، فشملت هذه الشواهد القرآن الكريم وقراءاته المختلفة: المتواترة والشاذة، كما استشهد بكم معتبر من الأحاديث الشريفة التي لقيت تحفظا في الاستشهاد بها لدى النحاة المتقدمين، وإعراضا لدى المتأخرين، ويضاف إلى نصوص الاستشهاد المذكورة أيضا كلام العرب بشعره ونثره.

3- أهم نقاط الاختلاف المنهجي بين الشرحين:

- اختلف الشارحان في أسلوب عرض مادة المتن وطريقة ترتيبه؛ بحيث كان لكل منهما أسلوبه الخاص في طريقة بسط مادته، حيث مال ابن الناظم إلى توزيع أبيات المتن على امتداد كتابه وتخليلها بالشرح، ممهدا له بما يناسب طبيعة المسائل في كل موضع، وأما ابن هشام فقد اعتمد أسلوبا مغايرا بحيث أغفل عرض أبيات الألفية، واكتفى بصياغة شرحها فحسب، وإلى جانب ذلك أدخل تعديلات شملت ترتيب مادة المتن وعناوين الأبواب النحوية.

- كانت ظاهرة التعليل -هي الأخرى- محل اختلاف بين المنهجين، ففي حين ركّز ابن هشام جلّ اهتمامه على العلل التعليمية التي يتوصل بفضلها الطالب إلى الإحاطة بقواعد ضبط اللسان، تتبع ابن الناظم جميع أنواع العلل: التعليمية، القياسية، الجدلية، وغالى في الأخيرة .

4-إن أهم المؤثرات الداخلية والخارجية في مناهج شروح الألفية التي تظهر بالخصوص -من خلال البحث- في عوامل التوافق المنهجي يمكن حصرها فيما يلي:

فهارس البحث

- ثقافة الشارح وتنوعها: حيث أن لتنوع ثقافة الشارح دورها البالغ الأثر في تدعيم مادة الشرح بمختلف الآراء والشواهد.

- عصر الشارح الذي ينعكس أثره جلياً من خلال طبيعة العلوم السائدة في العصر وأثرها الواضح في منهج الشرح مثلما هي الحال في علم المنطق وتأثيره في منهج الشرحين.

- التكوين: لأن التكوين الجيد المتعدد المشارب يدعم مادة الشرح بكم وافر من الآراء والشواهد.

5- من خلال نقاط الاختلاف المنهجي بين الشرحين يبدو أن سبب عدم شيوع شرح ابن الناظم المتداول لدى متخصصين فقط هو - حسب ما أرى - غلو صاحبه في التجريد الذي من شأنه تشتيت فكر المتعلم، والزج به في مسائل جدلية لا حاجة له بها، وهو الأمر الذي يشعره بالنفور من هذا الشرح، بالإضافة إلى إغراق هذا الشرح في المسائل الخلافية بين المدرستين: الكوفة والبصرة، وهي كما نعلم مسائل جدلية تحتكم إلى التعليل الجدلي الذي لا طائل منه بالنسبة لطالب النحو، وخصوصاً المبتدئ؛ لأنه يتطلب منه معارف مسبقة، ويفيد في إظهار مهارات الشارح الجدلية فحسب، في حين أن ابن هشام قد أغفل كل ذلك، وآثر الاقتصار على العلل التعليمية والإيجاز في إيراد المسائل الخلافية.

وفي الأخير أرجو أن أكون قد أوفيت هذا الموضوع بعض حقه من الدراسة والبحث، فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فبعون الله تعالى، وتوجيهات أستاذي المشرف جزاه الله عني كل خير.

والحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات

هود

﴿أَلاَ يَوْمَ يَأتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُم﴾ 08 43

يوسف

﴿رُدَّتْ إِلَينَا﴾ 65 77

﴿إِنَّهُ مَن يَّتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ 90 101-80

إبراهيم

﴿ فَلاَ تحَسِبَنَّ اللهَ مخُلِفَ وَعدِهِ رُسُلَهُ﴾ 47 100

الإسراء

﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ 36 76

طـــه

﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوْعَ فِيْهَا وَلاَ تَعْرَى، وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَؤُ فِيْهَا وَلاَ تَضْحَى﴾. 118- 119 115

الأنبياء

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ 22 35

النمل

﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ 25 79

﴿ أَإِلَهٌ مّعَ اللَّهِ﴾ 60 79

الأحزاب

﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ، وَلَكِنْ رَّسُولَ اللهِ﴾ 40 36

يس

﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ 32 47

ص

﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ 03 47

﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ﴾ 65 35

فصلت

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ومَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾	46	47

الزخرف

﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لمَّا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	35	47

محمد

﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾	24	79

المجادلة

﴿مَاهُنَّ أُمَهَاتِهِمْ﴾	02	79

الطارق

﴿وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	04	47

الكوثر

﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾	01	47

الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾	01	47

فهرس الحديث الشريف

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

نص الحديث	الصفحة
1. «أُسَامَة أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَة».....	50
2. « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ».....	48
3. « أَعْوَرَ عَيْنِه اليُمْنَى».....	51
4. « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّه وَهُوَ سَاجِدٌ».....	49
5. « أَلاَ أُخبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِس يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً المُوَطّئُونَ أَكْنَافًا الّذِينَ يَأْلَفُونَ ويُؤْلَفُونَ».....	51
6. « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ».....	82
7. « أَمَّا بَعْدُ فَمَابَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ».....	84-53
8. « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ».....	82-49
9. قالت عائشة(τ):«إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ».....	53
10.«أَنَا أفصَحُ العَرَبِ بيدَ أَنِّي مِن قُرَيش، واسْتُرضِعْتُ في بَنِي سَعد».....	102-50
11.«إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلاَةَ، وَكُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا، ثُلُثُهَا، رُبْعُهَا، ...عُشْرُهَا».....	52
12.«إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ».....	81-48
13.«إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ».....	81-48
14.«أُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ».....	102
15.« تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِرُونَ وَتُحَمِدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ».....	83
16.قال ابن عباس (τ) «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ».....	49
17.عن ابن عباس(τ): « تَوَضأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ».....	84
18.« ثَوْبِي حجر».....	52
19.« خَمْسُ صَلَوات كَتَبَهُنَّ اللهُ ».....	82-49
20. «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِيْ هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتّى مَاتَتْ».....	50
21. «دَعَوْتُ رَبِّي ألاّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ».....	50

22. « سُبْحَانَ الله إنَّ المُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ»..... 51-83
23. « سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيم»..... 82
24. « شَثْنُ أَصَابِعِه»..... 51
25. قال ابن عباس(τ): « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً».. 49-82
29. « فَمُطِرنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَة»..... 83
27. «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اِسْتَمْتِعْ بِهَا»..... 53
28. «قَطْنِي قَطْنِي »..... 82
29. « قَطِي قَطِي »..... 49-82
30. «كُلُّ شيء بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ وَالكَسَلُ»..... 52
31. «لاَ أَحَد أَغْيَر مِنَ اللهِ»..... 50
32. « لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِـنٌ وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُـوَ مُؤْمِنٌ»..... 83
33. «لاَ يَسُرُنِي بِهَا حُمُرُ النَّعَم»..... 51
34. «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ». 52
35. قول عمر(τ): « لِتَذَكَّ لَكُمْ الأَسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ وَإِيَايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الأَرْنَبَ».. 84
36. «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ»..... 48
37. « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»..... 49-82
38. « لَيْسَ فِيمَا دُونِ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ»..... 84
39. قال عمر(τ):«مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَمْسُ أَنْ تَغْرُبَ» 49
40. «مَا مِنْ أَيَامٍ أَحَبَّ إلى الله فِيهَا الصَّومُ مِنْهُ في عَشْرِ ذي الحِجَّة»..... 52
41. «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَجَرَةِ فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنا بِرِيحِ الثُومِ»..... 52
42. «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلا تَكْنُوا»..... 48- 81
43. «مَنْ تَوَضَأَ يَومَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» 51
44. قالت عائشة:« مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ إِمْرَاءَتَهُ الوُضُوءُ»..... 51-82
45. « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ عَامِدًا مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»..... 103

46. « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَّثُ»..... 84
47. « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»..... 83
48. « وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا» ثلاث مرات..... 83
49. « وَحَجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا»..... 83
50. « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا»..... 83
51. «ومَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَوْرِ الأَسْوَدِ أو كَالشَعْرَةِ السَوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَوْرِ الأَبْيَضِ»..... 50
52. « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »..... 82
53. « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ»..... 50-103
54. « يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»..... 83
55. قول أبي طلحة (τ)في غزوة أحد: «يَا رَسُولَ الله لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ». 52
56. قول عمر(τ):« يَا لله»..... 84

فهرس الشعـــر

فهـرس الأشعـار

البيـت		الصفحة
قافية الهمزة		
1. لِمَـدِّهَـا: فَعْـلاَءُ، أَفْعِـلاءُ	مُثَلَّـثُ العَيْـنِ- وَفَعْـلَـلاءُ	39
قافية الباء		
2. سـراةُ بنـي أبـي بكْـرٍ تسامَـى	عَلَى كَـانَ الْـمُسَـوَمَةِ الْعِـرَابِ	89
3. وَالـرَّفْعَ وَالنَّصْـبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَـا	لاِسْمٍ وَفِعْـلٍ نَحْـوُ: لَـنْ أَهَابَـا	29
4. بَاتَتْ فُـؤَادِيَ ذَاتُ الخَـالِ سَالِبَـةً	فَالعَيْشُ إِنْ حُـمَّ عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ	77
5. كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِـنْ خُلُقِـي	أَنِّـي رَأَيْتُ مَـلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ	77
6. الحـالُ: وَصْفٌ فَضْـلَةٌ مُنْتَصِـبُ	مُفْهِـمُ فِي حَـالِ كَفَـرْدًا أَذْهَـبُ	66
7. كَـأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِـنْ فَقَاقِعِهَا	حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ	87
8. عَلَـى أَحْوَذِينِ اسْـتَقَلَّـتْ عَشِيَـةً	فَمَـا هِـي إِلاَّ لَمْحَـةٌ وَتَغِيـبُ	89
قافية التاء		
9. واللهُ يَقْضِـي بِهِبَـاتٍ وَافِـرَة	لِـي وَلَهُ فِي دَرَجَـاتِ الآخِـرَةِ	21
10. الْفَاعِـلُ الَّـذِيْ كَمَرْفُوعَيْ "أَتَـى	زَيْـدٌ" "مُنِيراً وَجْهُهُ" "نِعْـمَ الفَتَى"	24-66
11. وَأَسْتَعِيـنُ اللهَ فِـي أَلْـفِـيَّةْ	مَـقَاصِدُ النَّحْـوِ بِـهَا مَحْوِيَّـةْ	20
قافية الدال		
12. أَلَـمْ يَـأْتِـيكَ وَالأَنْـبَاءُ تَنْـمِي	بِـمَا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ	89
13. أَوْ كَـانَ مَسنَدَ الـذِي لاَمَ ابْتَـدَا	أَوْلاَزِمِ الصَّـدْرِ كَمَـنْ لِي مُنْجِـدَا	32
14. وَمُنْتَـهَاهُ أَرْبَـعٌ إِنْ جُـرِّدَا	وَإِنْ يُـزَدْ فِيْـهِ فَمَـا سِـتًّا عَـدَا	69
15. وَمُنْتَهَى اِسْمٍ خَمْـسٌ أَنْ تَجَـرَّدَا	وَإِنْ يُـزَدْ فِيهِ فَمَـا سَبْـعًا عَـدَا	68
16. قنافِـدُ هَدّاجِـونَ حَـول بُيوتهِم	بِمـا كَـانَ إِيّـاهُمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا	77
17. مَـا لِلْجِمَـالِ مَشْيُـهَا وَئِـيدًا	أَجَنْـدَلاً يَحْمِـلْنَ أَمْ حَدِيـدَا؟	89
18. وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَـا إِنْ رَأَيْتَـهُ	عَلَى السِّـنِ خَـيْرٌ لاَ يَـزَالُ يَـزِيدُ	88

19.وَكِدْتُ إِذَا سَالَتْ مِـنَ العَيْنِ عَبْرَةٌ	سَمَـا عَائِـدُ مِنْـهَا وَأَسْبَلَ عَائِـدُ	70
20.أَمُوْتُ أَسَىً يَـوْمَ الرِّجَامِ وَ إِنَّنِـي	يَقِيْـنًا لَرَهْـنُ بِالَّـذِي أَنَـا كَائِـدُ	70

قافية الذال

21. ومُطْلَقَ العَيْـنِ فَعَالاَ، وكَـذَا	مُطْـلَقَ فَـاءٍ فَعْـلاَءُ أُخِـذَا	39

قافية الراء

22. مَـاذَا تَقُولُ لأَفْـرَاخٍ بِذِي مَـرَخٍ	زُغْبِ الحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ وَلاَ شَجَـرُ	85
23. اُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرْ مِـنْ مَطْلَـبٍ	فَآفَـةُ الطَالِـب أن يضجـرا	87
24.وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّرَا	وَجَـوَّزُوا التَقْدِيـمَ إِذْ لاَ ضَـرَرَا	32
25. كَـذَا إِذَا الفِعْـلُ كَـانَ الخَـبَرَا	أَوْقُصِـدَ اسْتِعْمَالُـهُ مُنْحَـصِـرَا	32
26.وَلَيْـسَ أَدْنَى مِـنْ ثُلاثِيٍّ يُـرَى	قَابِـلَ تَصْـرِيفٍ سِـوَى مَاغُيِّـر	68

قافية الزاي

27. تُقَـرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْـظٍ مُوجَـزٍ	وَتَبْسُـطُ البَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَـزِ	20

قافية الفاء

28. مُصَلِّـيًا عَلَى النَّبِـيِّ المُصْطَفَى	وَآلِـهِ المُسْتَكْمِـلِـينَ الشَّـرَفَـا	20

قافية الكاف

29. قَـالَ مُحَمَّدٌ هُـوَ ابْـنُ مَـالِكِ	أَحْمَـدُ رَبِّـي اللهَ خَيْـرَ مَـالِـك	20

قافية اللام

30. يُذِيـبُ الرُّعبُ منهُ كُـلَّ عَضَبٍ	فَلَـوْلاَ الغِمْـدُ يمسِكُـهُ لسَـالاَ	87-54
31.التَّـابِعُ المَقْصُـودُ بِالحُـكْمِ بِـلا	وَاسِطَةٍ هُـوَ المُسَـمَّى بَـدَلا	23
32. وَمَنْ لمَ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ العُلاَ	يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيـلاً أَخَـا ذُلِّ	61
33.وَمَـنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْـمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ	وَمَنْ يَخْطِبِ الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى البَذْلِ	61
34.بِالجَـرِّ وَالتَّنْـوِينِ وَالنِّـدَا والْـ	وَمُسْنَـدٍ لِـلاسْمِ تَمْيِيـزٌ حَصَـلْ	32
35. إِذَا مَا لَقِيـتَ بَنِـي مَـالِـكٍ	فَسَـلِّمْ عَـلَى أَيِّهِـمْ أَفْضَـلُ	108-88
36.أَلا تَسْأَلاَنَ المَرْءَ مَاذَا يُحَـاوِلُ	أَنَحْـبٌ فَيُقْـضَى أَمْ ضَـلاَلٌ وَبَاطِـلُ	85
37.وَفِعْلٌ أُهْمِـلَ وَالعَـكْسُ يَقِـلْ	لِقَصْـدِهِمْ تَخْصِيْـصَ فِعْـلٍ بِفُعِـلْ	68

38.لاِســـمٍ مُجَـرَّدٍ رُبَـاعٍ فَعْـلَلُ	وَفِعْـــلِلٌ وَفِعْـــلَلٌ وَفُعْـــلُلُ	68
39.مَـعْ فِعَـلٍّ فُعْـلَلٌ وَ إِنْ عَـــلاَ	فَمَـعْ فَعَـــلَّلٍ حَـــوَى فَـعْلَلاَ	69
40. وَلَمَـا أَبَـى إِلاَ جماحًا فـؤاده	وَلَمْ يَسْلُ عَـنْ لَيْلَى بِمَـالٍ وَلاَ أَهْـل	86
41.وَهُـوَ بِسَبْقٍ حَائِـزٌ تَفْضِـيلا	مُسْتَـوْجِـبٌ ثَنَـائِيَ الجَمِيْـلاَ	21
42. وَأَرْجُـو وَآمُلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَتُهَا	وَمَـا إِخَـالُ لَدَيْـنَا مِنْـكَ تَنْوِيـلُ	77

قافية الميم

43.سَأَرْوِي لَهُ فِي سِيرَةِ المَـدْحِ مُسْنَدًا	فَمَازِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَـام	61
44.سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نُوءُ رَحْمَةٍ	يَجُـرُ عَلَى مَثْـوَاه ذَيْلَ غَمَـامِ	61
45.كَـذَا فُعَـلٌّ وَ فِعْـلَلٌ وَمَـا	غَايَـرَ لِلزَّيْدِ أَو النَّقْـصِ انْتَـمَى	69
46. وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَـرِّ كَمَـا	قَـدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَـا	29
47. وَغَيْرَ آخِـرِ الثُّلاَثِي افْتَـحْ وَضُـمْ	وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيْـهِ تَعُـمْ	68
48.بِأَبِـهِ اقْتَـدَى عُـدَيٌّ فِـي الْكَـرَمِ	وَمَـنْ يُشَابِهُ أَبَـهُ فَمَـا ظَـلَمْ	88
49. لُقَيْـمُ بْـنُ لُقْمَـانَ مِـنْ أُخْتِـهِ	فَكَـانَ ابْـنَ أُخْتٍ لَـهُ وَابْنَـمَا	53

قافية النون

50.فَامْنَعْـهُ حَيْـنَ يَسْتَـوِي الجُـزْآن	عُـرْفًـا وَنُكْـرًا عَادِمَيْ بَيَـانِ	32
51. وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِـرِ الثَّانِيَ مِـنْ	فِعْلٍ ثُلاَثِـيٍّ وَزِدْ نَحْـوَ ضُمِـنْ	69
52.فَإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوْسِورُونَ لَقِيتُـهُمْ	فَحَسْبِي **مِنْ ذِي** عِنْـدَهُمْ مَا كَفَانِيَا	54-108

قافية الياء

53. وَالحَـرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي	لاَ يَلْـزَمُ الزَّائِـدُ تَـاءُ اُحْتُـذِي	70
54.حَـرْفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي	وَمَـا سِوَاهُمَا بِتَصْـرِيفٍ حَـرِي	68
55.وَتَقْتَضِي رِضًـا بِغَيْـرِ صُخْـطِ	فَـائِقَـةً أَلْفِـيَّةَ ابْـنِ مُعْـطِي	21

فهرس الأمثـــال

فهرس الأمثال

المثـــل	الصفحة
1. «أَحَشَفَا وَسُوءَ كَيْلَةٍ».....	111
2. «أَصْبِح لَيْلُ».....	91
3. « أَطْرِقْ كَرَا».....	91
4. « افْتَدِ مَخْنُوقًا».....	91
5. «حَظِيِّينَ بناتٍ صَلفينَ كنَّاتٍ».....	55
6. «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ ».....	54
7. «الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ».....	111-91
8. «كِلَيهِمَا وَعْراً».....	111
9. «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ».....	111-90
10.« مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ».....	91

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القـــرآن الكريـــم

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع

1. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان)، مطبعة الحلبي،(دب) ط3، 1951م.
2. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت).
3. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، (د ط)، 1973م.
4. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006م.
5. الأصول في النحو، ابن السراج (محمد بن سهل)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1999م.
6. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، الأنباري (عبد الرحمان بن أبي محمد بن سعيد)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د ب)، (دط)، 1957م.
7. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، دار الجريسي، القاهرة،ط 02، 2001 م.
8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين الأنباري ، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
9. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م.
10. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: حمد شاذلي فرهود، مطبعة دار التاليف، القاهرة،ط1، 1969 م.
11. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحاق)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
12. البداية والنهاية، ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1998م،

13. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، الشوكاني (محمد بن علي)، بيروت، (د ط)، (د ت).
14. البرهـــان في علوم القرآن، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، تـــح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980م.
15. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.
16. تاج العروس من جوامع القاموس، الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني) تح: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، (د ط)، 1996 م.
17. تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 2، (د ت).
18. التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الرحمان ابن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1989م.
19. التذكرة في القراءات السبع، ابن غلبون (طاهر بن عبد المنعم)، تح: صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
20. البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان (محمد بن يوسف)، تح: عادل أحمد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
21. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1979م.
22. الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، دراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، محمد فجّال، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م.
23. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب : عبد القادربن عمر البغدادي ، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط 4، 1997م.
24. الخصائص، ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 02، 2002م.

25. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980 م
26. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي)، تح: محمد عبد المعيد خان مطبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط2، 1972م
27. ديوان أبي نواس، أبو نواس (الحسن بن هاني)، المكتبة الشعبية، بيروت، (دط)، (د ت).
28. ديوان الحطيئة، الحطيئة (جرول بن أوس)، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط2، 2005م.
29. ديوان حميد بن ثور، حميد بن ثور الهلالي، تح: عبد العزيز المسمين، دار القومية، القاهرة، (د ط)، (د ت).
30. ديوان دعبل الخزاعي، دعبل بن علي، تح: محمد يونس نجم، دارالثقافة، بيروت، (د ط)، (د ت).
31. ديوان رؤبة، رؤبة بن العجاج، تح: وليم بن الورد، دار الآفـــاق، بيروت، ط 2، 1980م.
32. ديوان الفرزدق، الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، ط2، 1997م.
33. ديوان كثير، كثير (عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي)، تح : إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.
34. ديوان كعب بن زهير، كعب بن زهير، تح :إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.
35. ديوان لبيد بن ربيعة، لبيد بن ربيعة، تح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1، سنة2004م
36. الرد على المنطقيين، ابن تيمية (أحمد عبد الحميد)، دار المعرفة، بيروت، (دط)، (د ت).
37. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1948م.

38. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد (عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي)، تح: عبد القادر الأرناؤوط- محمود الأرناؤط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1989م

39. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك)، تح:عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د ط)، (د ت).

40. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (عبد الله بن) ، تح : مجمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ط2، 1999م

41. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (خالد بن عبد الله)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د ط)، (د ت)،

42. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح : أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط1، 2006م.

43. شرح المفصل، ابن يعيش (موفق الدين بن البقاء)، تح: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د ط) ، (د ت).

44. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أقوال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)، وسننه وأيامه، البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ.

45. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث، بيروت،(د ط)، (د ت).

46. صور من الحضارة العربية الاسلامية في سلطنة المماليك، حياة ناصر الحجي، دار القلم، الكويت، ط1، 1992م.

47. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1،1999 م.

48. طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن محمد)، تح: الحافظ عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية، جيدر آباد، ط1، 1979م.

49. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي)، تح: عبد الفتاح محمد الحلو- محمود محمد الطناجي، دار إحياء الكتب العربية، (د ط)، (د ت).
50. العبر في خبر من عبر، الذهبي (محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان)، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دارالكتب العلمية، بيروت، ط1، 1975م.
51. العلة النحوية نشأ تها وتطورها، مازن مبارك ، دار الفكر، ط2، 1981م .
52. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبوالحسن بن رشيق القيرواني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الثقافة، الجزائر، (د ط)، 2007م.
53. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل)، تح: محمد ابراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د ط)، (د ت).
54. في أدلة النحو، عفاف حسانين، المكتبة الأكادمية، القاهرة، ط1، 1996م.
55. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية المطبوعات الجامعية، (د ب)، (د ط)، 1994م.
56. في تاريخ الأيوبيين والمماليك، أحمد مختار العبادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م
57. الكتاب، سيبويه (عمرو بن عثمان)، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999 م.
58. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، تح: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلك الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)، (د ت).
59. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تح: محمد الحافظ التجاني، مطبعة السعادة، ط1، (د ت).
60. لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم)، دار صادر، بيروت، (د ط)، (دت).
61. متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك (محمد بن عبد الله)، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 2002 م.

62. مجمع الأمثال، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد)، دار العلم، بيروت،(د ط)، (د ت).
63. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، (د ط)، 1994م.
64. مختار الصحاح، الرازي (محمد ابن ابي بكر) دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م.
65. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د ب)، ط 2، 1990 م.
66. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان، اليافعي (عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
67. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تح: أبو الفضل إبراهيم المكتبة العضرية، بيروت، ط1، 2002م، ض37.
68. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، (د ط)، (د ت).
69. مسند أحمد، أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط- عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1997م.
70. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت).
71. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني (بدر الدين محمود ابن أحمد بن موسى)، تح: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.
72. المقتضب، المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد)، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت).
73. مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد) ، تح: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2005م.

74. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، مكتبة القدسي بالأزهر، القاهرة، (د ط)، 1350 هـ.
75. المنجد في اللغة، نخبة من الباحثين، دار المشرق، بيروت، ط 20، 1969 م.
76. منطق أرسطو، أرسطو، تح: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م.
77. المنطق الصوري، التصديقات والتصورات، يوسف محمود، دار الحكمة، الدوحة، ط1، 1994م.
78. منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1986م.
79. موسوعة ألف مدينة إسلامية، عبد الحكيم العفيفي، أوراق شرقية، بيروت، ط1، 2000م.
80. الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، كمال موريس شربل، دار الجيل، بيروت، ط1، 1998م
81. ابن الناظم النحوي ، محمد علي حمزة سعيد، دار التربية، ط1، 1977م.
82. النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ابن تغري (أبو المحاسن يوسف)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
83. النحو التعليمي في التراث العربي، محمد ابراهيم عبادة، الإسكندرية، (د ت)، (دط).
84. النحو العربي ، نشأ ته، تطوره، مدارسه، رجاله، صلاح روّاي، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 2003م.
85. النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، 1986م.
86. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري، تح: إبراهيم السمرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970م.
87. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر، ط2، (د.ت)، ص62.

88. نفح الطيب من غص الأندلس الرطيب، المقري (أحمد بن محمد)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1968 م.
89. ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمان الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998م.
90. الوافي بالوفيات، الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)، تح: أحمد الأناؤوط- تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م.
91. ابن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، (د.ط)، 1997م.

ثالـثا: قائمة المجلات والدوريات

1- مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي، مجلة الأثر، د/ أحمد جلايلي، كلية الآداب والعلم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2005م

2- منهجية التأليف النحوي في شرح الأجرومية، مجلة ألأثر، لخالد الأزهري، د/ أحمد جلايلي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، العدد 05، 2006 م.

رابعـا: قائمـة المراجع الالكترونية

1- http://www.Islamonlin.net.
2- http://ahlalhdeeth.cc/vb/showthread.php?t=128536.
3- http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=28099.
4-http://www.ahlalhadeeth.com.

ملخص البحث

يودر موضوع البحث حول البحث في منهج الشرح النحوي، وذلك من خلال دراسة الخصائص التي تميز بها منهج شروق ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ولكثرة تلك الشروح تم الاكتفاء باختيار نموذجين منها فقط : هما شرحا إبن الناظم، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، من أجل تتبع ما تميز به منهج كل منهما.

الكلمات المفتاحية: الخصائص، المنهج، المتن، الشرح، الحد، التعبير، الشواهد، النوحية، التوافق المنهجي، اختلاف المنهجي

Résumé :

Le mémoire traite la méthode d'explication grammaticale de la millinaire de Iben Malik de la grammaire en effet, il y' a plusieurs explication on a choisit seulement deux models pour faire un étude comparative entre les deux c'est l'explication de Iben Nadim et de Aoudah el Masalic en Saison des caractéristiques spéciale de ces derniers.

Les Mots Clé : Les caractéristiques, la méthode, le texte, l'explication, la définition, la justification, les illustration grammaticales, l'accord méthodique, la différence méthodique.

Abstract :

The research this memorandum treats the method of the grammatical explanation by the study of the characteristics that featured Iben Malek's millionaire in grammar explanation method, since the explanations are plenty, the sample of this academic research is based only on two major explanations which are IBN ENADEM explanation and Oudeh EL MASALEK in Order to identify the fetures of both of them.

The Key Words: the Characteristics, the method, the text, the definition, the justification, grammatical witnesses, the methodical consistency, the methodical controversy.

فهـــرس الموضـوعات

مقدمـــة ..... أ- د

تمهـــيد 05

أولا: مراحل التأليف النحوي 06

ثانيا: ماهية الشرح ووظائفه 06

1- ماهيتة 06

أ- لغة 06

ب- اصطلاحا 07

2- وظائفه 07

ثالثا: مكانة الألفية في التأليف النحوي 07

رابعا: التعريف بصاحب الألفية 09

1- إسمه ونسبه 09

2- مولده ونشأته ورحلته إلى المشرق 09

3- شيوخه 10

4- علمه وصفاته 10

5- تلاميذه 11

6- وفاتـه 11

7- مؤلفاته 11

خامسا: شروح الألفية 11

1- شرح ابن الناظم 12

2- شرح ابن عقيل 12

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 12

4- شرح الأشموني..... 12

5- شرح المكودي 12
6- أوضح المسالك 12

الفصل الأول: الخصائص المنهجية لشرح ابن الناظم 13

توطئة: معايير اختيار شرح ابن الناظم نموذجا للبحث 14
أولا: التعريف بابن الناظم 15
1- اسمه ونسبه 15
2- مولده ونشأته 15
3- علمه وصفاته 16
4- وفاته 18
5- مؤلفاته 18
ثانيا: الخصائص التي ميزت منهج شرح ابن الناظم 20
1- بناء الخطبة 20
2- العناية بالحد 22
3- الجنوح إلى التعليل 25
4- المصطلحات النحوية 29
5- التمهيد للشرح والتلخيص بعد التفصيل 29
6- مزج المتن بالشرح 31
7- دقة اللفظ ووجازة العبارة 34
8- استدراك ما أهمله الناظم 38
9- مخالفة الناظم في بعض المواضع 39
10- عرض الآراء النحوية والمسائل الخلافية 41
11- كثرة الشواهد وتنوعها 46
أ- شواهد القرآن الكريم وقراءاته 46

ب- شواهد الحديث الشريف 48
جـ- الشواهد الشعرية 53
د- الشواهد النثرية 54
خـــلاصـة الفصـــل الأول 56
الفصل الثاني: الخصائص المنهجية لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 57
توطـــئة: معايـير اختـيار أوضح المسـالك نموذجـا للبحـــث 58
أولا: التعريـف بابـن هشـام 59
1- اســـمه ونسبـــه 59
2- مولـــده ونشـأته وشيوخه 59
3- علمـــه وصفـــاته 60
4- شعـــــره 61
5- وفـــــاته 61
6- مؤلـــفاته 62
ثالثا: الخصائص التي ميزت منهج ابن هشام في شرحه 63
1- بناء الخطبة 63
2- العنـــاية بالحـــد 64
3- المصطلحات النحوية 65
4- إعـادة صياغة متـن الألفيـة في قالب نثري وإدراج العناوين المطولة 65
5- إعادة ترتيب أبيات الألفية في بعض الأبواب 67
6- مخـــالفة الناظم في العديد من آرائه 69
7- استدراك ما أهمله الناظم في متن الألفية 71
8- سهولة اللفظ ووضوح العبارة 72
9- الاختـــصار 72

10- عرض الآراء النحوية والمسائل الخلافية 73
11- كثرة الشواهد وتنوعها 78
أ- شواهد القرآن الكريم وقراءاته 78
ب- شواهد الحديث الشريف 81
جـ- الشواهد الشعرية 84
د- الشواهد النثرية 89
خلاصـــة الفصـــل الثـاني 92
الفصل الثالث: المـــوازنة بيـــن المنهـــجين 93
توطـــــــئة 94
أولا: مواضع الاتفاق المنهجي بين الشرحين 95
1- وضع الخطبة 95
2- العناية بالحد 95
3- مخالفة الناظم في بعض الآراء 96
4- كثرة الشواهد وتنوعها 98
أ- شواهد القرآن الكريم وقراءاته 98
ب- شواهد الحديث الشريف 102
جـ- الشواهد الشعرية 104
د- الشواهد النثرية 110
بعض عوامل الاتفـــاق المنهجـــي 112
1- العصـــر 112
2- التنـــوع الثقافي لـدى الشـــارحـين 114
أ- الثقافة القرآنية 114
ب- الثقافة الحديثية 116

جـ- الثقافة الأدبية 117
د- الثقافة اللغوية 118
3- التكـــوين 119
ثانيا: مواضع الاختلاف المنهجي بين الشرحين 122
1- أسلوب عرض مادة المتن وطريقة ترتيبها 122
أ- شرح ابن الناظم 122
أ-1- مزج المتن بالشرح 122
أ-2- التمهيد للشرح والتلخيص بعد التفصيل 122
ب- أوضح المسالك ألفية ابن مالك 123
ب-1- إعادة صياغة متن الألفية في قالب نثري وإدراج العناوين المطولة 124
ب-2- إعادة ترتيب أبيات الألفية في بعض الأبواب 124
2- ظاهـرة التعلـــيل 125
خلاصـــة الفصل الثـالث 129
الخاتـمة 130
فهـارس البحـث 134
فهـرس الآيات القرآنية 135
فهـرس الحديث الشريف 139
فهـرس الأشعـار 143
فهـرس الأمثـال 147
فهـرس المصـــادر والمـراجع 149
فهـرس المـــوضوعـات 158

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	رقمها	الصفحة
البقـــرة		
﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾	20	106
﴿ لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم﴾	177	79
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم﴾	184	35
﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾	221	79
﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ﴾	254	80
﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَّشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَّشَاءُ ﴾	284	115
النساء		
﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾	01	100
الأنعام		
﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾	28	77
﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَاؤُهُم﴾	137	99
الأعـــراف		
﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِم﴾	149	76
﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ تَدْعُونَ مِن دُوْنِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُم﴾	194	80
التوبـــة		
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اِسْتَجَارَكَ﴾	06	45
يونس		
﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾	99	71